ایضاً

حالا چرخ تو محبوب ... در وقت نشان تو در رخ چراغ ...
شده ... عاشق تقدیم ...

آنکه ... که رخ ... چه ... آب

کو لب ... سپند ... که ... چشم ... لب ...

... که ...

... تو ... که ... در ...

... چشم ... رخ زیبا

... سپند ...

... بعد ... اگر ...

... چه ... عشق ...

که رخ ... بعد ... که از ...

ایضاً
جان ... عشق ... مرا
... عشق ... ما ...
... تو ... شد ...
... که ... تو ...
... عشق ... شد
... عشق ... از ...

در سیاه ... که ... در حضور ... از راه ... منازل ... که ... ذکر ...

احد ... ۲ ... ۳ ... چهارم ... ۵ ... ۶ ... ۷ ... ۸ ... ۹

... ۱۰ ... ۱۱ ... ۱۲ ... ۱۳ ... ۱۴ ... ۱۵ ...

... ۲۰ ... ۲۱ ... ۲۸ ... ۲۹ ... خاتون ...

... طهران

۸۵۰
۲۱۱۲۳۴

افتاده ... دروازه کابه ... کرد ... آه
این ... که آه ... زلبه ... بر ...

... از ... آتش ... شد
... که ... عکس رو ... در آب

... لقد ... و ...
... من ... و ... بکا ...

و ... الوجه ... عرة ...
... البهار ... و العنم

وشاده طهای دراز واه کابه سیاه کرده ازآه

این طره کمراه طلهای زلبه دل بر دلهای

۸۵۰
۲۱۱۲۳۴

الاسماء	محمد صلى الله عليه واله	علي عليه السلام	فاطمة عليها السلام	الحسن عليه السلام	الحسين عليه السلام	علي بن الحسين عليهما السلام	محمد باقر عليه السلام	جعفر عليه السلام
الكنى	ابو القاسم	ابو الحسن	ام ابيها	ابو محمد عليه السلام	ابو عبد الله	ابو الحسن	ابو جعفر	ابو عبد الله
القاب	المصطفى	المرتضى	الزهراء	الزكي	الشهيد	السجاد	الباقر	الصادق
مكان الولادة	شعب ابي طالب	الكعبة	المكة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة
ايام الولادة	الاثنين	الجمعة	الجمعة	[illegible]	الخميس	الاحد	الاثنين	الاثنين
شهور الولادة	١٧ ربيع الاول	١٣ رجب	٢٠ جمادى الثانية	١٥ رمضان	٣ شعبان	٥ شعبان	٣ صفر	١٧ ربيع الاول
ملوك وقت الولادة	انوشيروان	[illegible]	يزدجرد	يزدجرد	يزدجرد	ابن ابو سفيان	معاوية	مروان ابن عبد الملك
سنة الولادة	عام الفيل	سنة ثلثين عام الفيل	الخمس بعد البعثة	سنة ثلث بعد الهجرة	اربع من الهجرة	[illegible] بعد الهجرة	سبع و خمسين من الهجرة	[illegible]
نقش الخاتم	[illegible]	الملك لله [illegible]	[illegible]	الوقت لله	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
امهات	آمنة بنت وهب	فاطمة بنت اسد	خديجة بنت [illegible]	فاطمة عليها السلام	فاطمة عليها السلام	شاه زنان	[illegible]	ام [illegible]
عدد الاولاد	ثمان اولاد	سبع و [illegible]	خمسة اولاد	خمسة	ستة اولاد	خمسة عشر	سبعة	عشرة اولاد
عدد الازواج	[illegible]	[illegible]	علي	[illegible]	[illegible]	امراة واحدة	[illegible]	[illegible]
ايام الوفات	الاثنين	الاثنين	الاثنين	الخميس	الاثنين	السبت	الاثنين	الاثنين
مدت العمر	٦٣	٦٣	١٨	٤٧	٥٧	٥٧	٥٧	٦٥
سنة الوفات	١١ من الهجرة	٤٠ من الهجرة	١١ من الهجرة	٥٠ من الهجرة	٦١ من الهجرة	٩٥ من الهجرة	١١٠ من الهجرة	١٤٨ من الهجرة
شهور الوفات	صفر	٢١ رمضان	٣ جمادى الآخر	٧ صفر	١٠ محرم	٢٢ محرم	سابع ذي الحجة	١٥ رجب
سبب الوفاة	[illegible]	قتله ابن ملجم لعنه الله	[illegible]	سم جعدة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	مسموم [illegible]
مكان الوفاة	المدينة	الكوفة	المدينة	المدينة	كربلاء	المدينة	المدينة	المدينة
ملوك وقت الوفات	[illegible]	معاوية	ابو بكر	معاوية	يزيد	[illegible] عبد الملك	هشام ابن عبد الملك	[illegible]
المدفن	[illegible]	النجف	الروضة	البقيع	كربلاء	البقيع	البقيع	البقيع
البواب	[illegible]	قنبر و سلمان	فضة	سفينة	رشيد الهجري	ابو خالد الكابلي	جابر الجعفي	فضل بن عمر

الاسماء	موسى عليه السلام	علي عليه السلام	محمد عليه السلام	علي عليه السلام	الحسن عليه السلام	محمد عليه السلام
الكنى	ابو ابراهيم	ابو الحسن	ابو جعفر	ابو الحسن	ابو محمد	ابو القاسم
القاب	الكاظم	الرضا	الجواد	الهادي	العسكري	الخلف المهدي
مكان الولادة	بالابواء [illegible]	المدينة	المدينة	المدينة	المدينة	سر من رأى
ايام الولادة	الاحد	الخميس	يوم الجمعة	يوم الجمعة	الاثنين	الجمعة
شهور الولادة	٧ صفر	١١ ذي القعدة	١٠ رجب	٢ رجب	٢ ربيع الثاني	١٥ شعبان
ملوك وقت الولادة	[illegible]	المنصور	[illegible]	المأمون	الواثق ابن المعتصم	المعتمد ابن المتوكل
سنة الولادة	١٢٨	١٤٨	١٩٥	[illegible]	٢٣٢	٢٥٥
نقش الخاتم	[illegible]	[illegible]	المهيمن عضدي	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الامهات	حميدة ام ولد	ام البنين ام ولد	خيزران ام الولد	سمانة ام ولد	[illegible] ام ولد	نرجس ام ولد
عدد الاولاد	[illegible] اولاد	٣ اولاد	٤ اولاد	٥ اولاد	[illegible]	[illegible]
عدد الازواج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ايام الوفات	الجمعة	السبت	السبت	الاثنين	الجمعة	الجمعة
مدت العمر	٥٥	٥١	٢٥	٤١	٢٨	٤٠
سنة الوفات	١٨٣	٢٠٣	٢٢٠	٢٥٤	٢٦٠	[illegible]
شهور الوفات	٤ رجب	١٧ صفر	١٠ رجب	٣ رجب	٨ ربيع الاول	[illegible]
سبب الوفات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	غائب
مكان الوفات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ملوك وقت الوفات	[illegible]	[illegible]	بغداد	[illegible]	[illegible]	[illegible]
المدفن	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	العسكر	[illegible]
البواب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	عثمان ابن العبد	عثمان ابن العبد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصنا ببدائع الأيادي وروائع الإ
حسان أتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال وأورد برأفته زمر الأنام في طرق الإ
نعام والإفضال والصلاة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة وأشرف
من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق
بالصباحة وأشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين فإن أحق
الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بعقائق العلوم والمعارف والتصدي
للإحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فإنه
كشاف عن حقائق التنزيل وأنفع مفتاح لدقائق التأويل فإنه تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة
إيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكلات كتاب الله ومفصله تقريب للوصول
على فرائد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل موارده شافية عن التهاب الأكباد
إلى أسرار التنزيل بيد ظهير لباب آثار تراكيبه وضع ومنه عذب عباب بحار أساليبه صفا لا يدركه
الواصف المطري خصائصه وإن يكن سابقا في كل ما وصفا ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد
فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يخوضون في غمرة مقاصده حول القيل والقال ويقتنعون
من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا يخرجون عن ربقة التقليد أعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق أحداقهم
ولا ترتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى ينطبع دقائق النقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد
وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فنبهات التنبه للرمزة الدقيقة الثاني والتفطن للمحة الخفية
المكان ولقد بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري وأجلت في مسودعها أسراره بقداح نظري بعثني
صدق الهمة في الارتقاء إلى مدارج الكمال وفرط الشغف بأخذ العلم من أفواه الرجال على الكر
الجرجانية حوادرهم محط رحال الأفاضل ومخيم أرباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان و
حرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتفاء

الأناسي من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان إلى التفحص عن دقائق علم البيان والبحث
الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره وباحثت الحذاق الذين غاصوا على غرر
الفوائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام الهمام
حجة الإسلام قدوة الأنام أفضل المتأخرين أكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن
عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع الدمشق أفاض الله عليه شآبيب الغفران وأسكنه
فراديس الجنان إذ قد عجبت به مختصرا جامعا لغرر أصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله
وعوائده محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين منطويا على دقائق هي نتائج أفكار المتأخرين
بالغا من غاية الإطناب ونهاية الإيجاز تليق بمخايل السحر ودلائل الإعجاز ففي كل لفظ
منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى
العلم قد عطلت مناهله ومعاهده وسلكت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه و
عفت أطلاله ومعالمه حتى اشمعت شموس الفضل على الأفول واستوطن الأفاضل زوايا الخمول
يتلهفون من أهل رأس أطلال العلوم والفضائل ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأ
فاضل وهكذا يذهب الزمان على العمر ويفنى العلم فيه ويندرس الأثر لكني لما رأيت توفر رغبات
المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وأمثل اداعنا تم نحو الإحاطة بجمله وتفاصيله والتزامهم قد
جزموا بتوثيق الإسناد إلى ما فيه من مطويات الرموز والأسرار إذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه
خرائده الأستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال من غير أن يكون لهم
اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدى سلوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء
السبيل احتللت عن أثناء التحصيل فرصا مع ما أتجرع من الزمان غصصا وطفقت أقتحم موارده
السحر غائصا في لجج الأفكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الأنظار وبذلت الجهد في تذاكره
الفضلاء المشار إليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلائل الإعجاز
وأسرار البلاغة فلقد تناهيت في تفحصهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا

الكتاب بابدأ الى صعاب عويصات الابنية وتسهيل طريق الوصول الى ذخاير كنوز الخفية وادو
دعتيد برايد نفيسة انتخبت من كتب القدماء وفوايد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء
وغرايب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطايف قد اتخذ لها من بين الحسن وتسبك
في دفع اعتراضات بدليل العدل والانصاف وتحلت في رقة الورق عليه من مذهب
الاعتساف ما اشرف الى حل اكثر اقفال المفتاح وايضاح وتنبهت على بعض ما وقع من الشارح الفاضل
العلامة في شرح المفتاح وما اومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الاخذين في هذه الصناعة
مما وقع لبعض شارحي هذا الكتاب من بين الصناعة ووقفت الناشئ بجماعة حطوا لتحقيق الواجبات
على نفسي ستتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت من تسويد التحايف بتلك اللطايف
بالاوراق حتى فوائد تحقيق عشاء من بنانه تعرضت اذ اصابتني سهام الكسرات الضلال
… من فوائد الاخبار سهام للمصايب صرف العشاير الاخوان عن طلائع امواج الحق
… بلاد خراسان لاستيلاء … الشباب … وما … من … الجور
على اهاليها سيف العدوان وابادوا من كان فيها من السكان … من دعاتها الا …
اتم … من خرجها الا … كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة
سامر … الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وسريت …
كما استوى … كان لم يكن شيئا مذكورا الى ان الله سبحانه من دعوات الاسلام …
وان جنى … من ساعته ثم … الى ان … ارض …
رفع الى … اخت لجزره وسده … الا ان جاء الله تعالى من الامات … الله … على
جنة النعيم … وطيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها احسنها الايمان والبر والامن
والامان فشاهدت ان … انوار الفخر والعلا … الجهل والغواية … ظل الملك
ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى نضارته … الفضل …
… بعد الشتات … وصل … والملك … الامام … العدل
الاحسان

الاحسان وانتعشوا في رياض الامن والامان كل ذلك بما يمن دولة سلطان الاسلام
ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم ماحي ظلام اهل الايمان ماحي اثار
الكفر والطغيان ناشر الشريعة القويمة سالك طريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف
هادم اساس الجور والاعتساف والي لواء الولاية في الافاق ومالك سرير الخلافة …
الاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان الممتثل لنص ان الله يأمر بالعدل والاحسان
الحاكم … اعلام كلمات الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله خليفة …
… الاوراق … كان … ايد … ذوائب العاملون كما …
… وكم مكافح … من … منها الى
السماك لواء الشرع … الرشد منها كل … كان في ظلمات …
منهما … بالامثال … بل …
ملكا … وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق
والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد … الارض
مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحايب رأفته … مرفوعان
… الاسلام … على الاعلام … على العالمين
سحايب الافضال والانعام وخص من بينهم … الاكرام …
… الاطواق … الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن …
… وعين عناية … ذلك …
… الى الله تعالى سواء الطريق … على … التوفيق حتى …
… في تنقيحه … والفت
… الفكر … الله … كثر …
من جواهر الفوايد … العرايس … تحفة لحضرته العليه وخدمة …

السنة لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وصحابه حبلا للاسلام
بالنبى واله وعليهم السلام والمرجو من خلانى وخلص اخوانى ان يشفعونى بصالح الدعاء
ويشكروا لى ما عانيت فى هذا التأليف من الكد والعناء الى الله اتضرع فى ان ينفع به المحصلين
الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تمويه الباطل
بصورة اليقين وهذا الفريق موصوف عزيز المرام قليل الوجود فى هذه الايام فلقد غلب على
الطباع اللداد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتنى من الناس الثناء
الجميل فى العاجل فحسبى ما ارجوا من الثواب الجزيل فى الآجل وما توفيقى الا بالله و
عليه توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه أداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي
تأليف هذا المختصر أثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل والشكر
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا ومحبة بالجنان أو عملا وخدمة
بالأركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه
يكون النعمة وحدها فالحمد أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما في
الثناء باللسان في مقابلة الإحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق
الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع
المحامد ولهذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف
بل تعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام
مزيد اهتمام به وإن كان ذكر الله أهم في نفسه على أن صاحب الكشاف قد صرح بأن فيه أيضا دلالة على
اختصاص الحمد وأنه به حقيق وبهذا يظهر أن ما ذكره من أن اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق
ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على أن أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد
راجعة إليه بل سيجيء أن الحمد من المصادر السادة مسد الأفعال وأصله النصب والعدول إلى الرفع
للدلالة على الدوام والاستمرار والفعل إنما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه
نظر لأن النائب مناب الفعل إنما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك ولا مانع من أن يدخل فيه اللام
ويقصد الاستغراق فالأولى أن كونه للجنس مبني على أنه المتبادر إلى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما
في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق أو على أن اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل إلا على مسماه
فإذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما أنعم مصدرية لا موصولة لفقد العائد لفظا ومعنى أما لفظا فلا حتاج

المحوج إلى التقدير أي أنعم به مع تعذره في المعطوف عليه أعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم أن التقدير
وعلمه ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف أو خبر مبتدأ أي محذوف أو نصب بتقدير أعني فقد تعسف فيه وأما معنى
فلأن الحمد على الإنعام الذي هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور
العبارة من الإحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم
إنه صرح ببعض النعم إيماء إلى أصول ما يحتاج إليه في بقاء النوع بيانه أن الإنسان مدني بالطبع أي محتاج في
تعيشه إلى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن
وغيرها وهذا موقوف على أن يعرف كل أحد صاحبه ما في ضميره والإشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات
الصرفة وفي الكتابة مشقة فأنعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم إن هذا الاجتماع
إنما ينتظم إذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لأن كل واحد يشتهي ما يحتاج إليه ويغضب على من
يزاحمه في ذلك فيقع الجور على الغير ويختل أمر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو
الشارع ثم الشارع لا بد له من أن يمتاز باستحقاق الطاعة وهو إنما يتقرر بآيات تدل على أن شريعته
من عند ربه وهي المعجزات وأعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله من
عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلال علم البيان كما أشير إليه في قوله تعالى خلق
الإنسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلاة على سيدنا محمد خير
من نطق بالصواب وعلى الشارع المقنن للقوانين وأفضل من أوتي الحكمة إشارة إلى القوانين لأن الحكمة
هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف ولفظ أوتي فيه إشارة إلى أنه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لأن هذا
الفعل لا يصلح إلا لله تعالى وفصل الخطاب إشارة إلى المعجزة لأن الفصل التمييز بين الشيئين ويقال للكلام البين
فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه أو بمعنى فاصل
أي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ
الأحكام وتبليغها إلى العباد بقوله وعلى آله أصله أهل بدليل أهيل خص استعماله في الأشراف ومن له خطر

... الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد

اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد لله والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ اقامة للازم مكان ... وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان ... ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى ... ويكون مثل لو ... منه بعضهم انه حرف الشرط ... لو لامتناع الثاني لامتناع الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ...

علم البلاغة وهما علم المعاني والبيان وعلم توابعها وهو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا ... للادراك ... بل جميع العلوم بل من اجل طائفة من العلوم ... من هذه الطائفة مع ان ... اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي عليه السلام في جميع ما جاء به ليقتفي اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ... وجه الاعجاز ... كشف القناع عنها ... انه يدرك ولا يمكن وصفها ... وقد صرح ... لا يدرك ... انه يدرك بهذا العلم ... الذوق المكتسب ... من العلوم ... حتى يرد الاعتراض ... وقد اشار الى هذا في موضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر ... بعد الاصول كشف القناع من ... هذين العلمين ثم لا يمكن بيان وجه الاعجاز ... لكن الحقيقة لا تتسع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب مرتبة ... مشابهة الدلالات على حسب ... العقول ... النطق ... كيف ... والبلاغة ... حتى لو قيل ... الالفاظ والدلالات كان ...

ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن كتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة ... مراتب بعضها اليق من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر رحمه الله تراها كانها عقد قد انفصم فانتثرت لآليه وكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام وكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بمحذوف ... جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل ... مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا اكثر في الكلام والتقدير تكلف والتحقيق انه ليس كل ما اول بشيء حكمه ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على الاصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا ... على الذهن تحصيل معناه وقابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سبب التاليف مختصرا يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وغير ذلك ... للمنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب توكيده ليعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه مما يستغنى عنه ليكون جزءا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب ... فهي اخص من الامثلة ولم آل

الالو وهو التقصير (جهدا) بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم
لا الوك جهدا متعديا الى المفعولين بمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع
اجتهادا (في تحقيقه) اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث (وتهذيبه) اي تنقيحه (ورتبته) اي المختصر
(ترتيبا اقرب تناولا) اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ (من ترتيبه) اي ترتيب السكاكي
او القسم الثالث فههنا اضافة المصدر الى الفاعل والى المفعول (ولم ابالغ في اختصار لفظه) اي المختصر (تقريبا) مفعول له
لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا (لتعاطيه) اي تناوله (وطلبا لتسهيل فهمه
على طالبيه) ولو لم يؤول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب و
التسهيل بل للامر الآخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا ادخل على كلام
فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم ياتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع
وهذا انما هو سبيل الاكثر فيه ولعمري لقد افرط المص في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا اقرب
اولا وثانيا بناء على ما ذكرنا وتعريضا بان ما حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا
تعقيد كما في القسم الثالث (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) اي اطلعت
(في بعض كتب القوم عليها) اي على الفوائد (وزوائد لم اظفر) اي لم افز (في كلام احد من القوم بال
تصريح بها) اي بالزوائد (ولا الاشارة اليها) بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم
يقصدوها يعني لم يتعرضوا اليها لا بالنفي ولا بالاثبات كبعض اعتراضاته على صاحب المفتاح وغيره ولقد جعل
في جملة ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد (وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله) لا نرى
لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا مقتضي للتخصيص ولا التقوي بهذا المختصر فكانه قد جعل الواو للحال فاتى
بالجملة الاسمية وما بقي من انه لقصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع نفسه كما ... وفي قوله تعالى
لو يطيعكم في كثير من الامر (من فضله) حال من (ان ينفع به) اي بهذا المختصر (كما نفع باصله) وهو المفتاح
او القسم الثالث منه (انه) اي الله (ولي ذلك) النفع (وهو حسبي) اي محسبي وكافي في ... غيره وعلى
هذا كان الانسب ان يقول وانا اسأل بتقديم المفعول (ونعم الوكيل) عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص

محذوف

محذوف كما في قولهم نعم العبد فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو
نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد
وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء
على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل
المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد فهو الفن
الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين فهو الفن
الثالث وعليه منع ظاهر يندفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الذي في ان يتوقف عليه
المقصود فمقدمة والا فخاتمة ... من الفن الثالث كما سنبين ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى
انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه تعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة
لتوقفها معنى فنكرها فقال (مقدمة) اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان
وما يتصل بذلك تماما ينساق اليه الكلام وحصولها ان يتوقف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج
اليها والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ويقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه
مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها
وانتفاع بها فيه سواء توقف المقصود عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم
امر احتاجوا في التفصي عنه الى تكلف جدا ثم بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد
ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والذي يقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض
منه وموضوعه فمما يفهم منهم ان هذا عين المقدمة (واعلم ان لكل من الفصاحة والبلاغة) اقوال الاشياء لا فائدة في
ايرادها الا الاطناب فالاولى ان يقتصر على تقرير ما ذكره في الكتاب فنقول (الفصاحة) وهي في الاصل تنبئ عن الابانة
والظهور يقال فصح الاعجمي اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح (يوصف بها المفرد)
ويقال كلمة فصيحة (والكلام) يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم (والمتكلم) يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح (والبلاغة)
وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء (يوصف بها الاخيران) اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد وكذا يقال كلام بليغ

والمسمع كلمة مبهمة وقوله فقط من الاسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي
اذا وصف بها الآخرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ
جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالآثار
ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سليمة عن تنافر الحروف في الكلمات ومن الغرابة
والتعقيد اللفظي والمعنوي جزموا بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد
تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة
وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان
والماهيات المتخالفة لا يمكن جمعها في تعريف واحد وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة
للمتكلم بمعنى آخر بادروا اولا الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرفوا كلا منهما على حدة لكونه دليلا يتعذر جمع
الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الفرس والانسان وغيرهما لان اطلاق
الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر
تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما وكذا صح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه تام لا كما في كلام
من يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون
كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها
ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصيحة فالتنافر وصف
في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه كالهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي
سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره
اي ذوائبه جمع غديرة والضمير راجع الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على
لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع تعدى ولا تعدى
الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب العقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول

والمرسل

والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في
الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة
الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل
وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه
الحروف المخصوصة وقال ابن الاثير ليس سبب التنافر بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الآخر كالطفرة ولا سبب
قربها وان الانتقال من احدها الى الآخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من قرب المخارج كالجيش والشجي وفي
الشرب الم احمد ومن البعيده ما هو كذلك فيكمع بكذا وف علم وليس ذلك بسبب ان الانتقال من الحلق الى الشفة ايسر
من العكس الى الشفة من الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم ولمح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح
ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض
لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال على سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع حروف
المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بالفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم احمد عن الفصاحة واليه بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كالفصاحة للكلمة
مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئه والقياس على وقوع
مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه لم يسلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاغلب
ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من
ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود
الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة
الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كما روي عن عيسى بن عمر النحوي
حين سقط عن حمار واجتمع الناس حوله فقال ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا
ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قاله الجاحظ قرأ ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم

يصيرون اياه ويزدحمون فى اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم على كتكأكئكم على ذى جنة افرنقعوا اى تنحوا
بعضهم وعوه فقال شيطانه يتكلم بالهندية ومنها ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرجا فى قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا
اى مدققا مطولا وفاحما اى شعرا اسود كالفحم ومرسنا اى انفا مسرجا كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء
وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج فى البريق واللمعان وهذا اقرب من قولهم سرج وجهه بالكسر اى
حسن وسرج الله وجهه اى بهجه وحسنه واتمام كلمة اسم مفعول منه لا حسانهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون
هذا مولدا مشتقا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب
فان سرج الله وجهه اى حسنه ... هذا الاصح لا يعتاب الغرابة كما يفهم من كلامهم كون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال
فى مقابلة المعتادة وهى بحسب قوم دون قوم والوحشية هى المشتملة على تركيب ينفر الطبع منه وهى فى مقابلة العذبة
قيد ... لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نم ان الغرابة بهذا المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا
اصطلاح مذكور فى كتبهم حيث قالوا الوحشى منسوب الى الوحش الذى يسكن القفار ثم استعيرت للالفاظ التى لم
يؤنس استعمالها والوحشى قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذى لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن
وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهى فى النظم احسن منها فى النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح
يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشى الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر
ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخ وامثال ذلك ... ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال الغير
للوحشى ... كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر وان اردت بالفصاحة معنى آخر ... ان شئنا
والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا بحث والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعنى مفردات
الفاظهم الموضوعة او ما هو فى حكمها كوجوب الاعلال فى نحو قام والادغام فى نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف وانما قال
اى يأبى وعور واستحوذ وقطط شوه وآل وابى وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة فى اللغة فليست من المخالفة فى شىء
لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهى فى حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا وكذا الا فى هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون
على وفق ما ثبت عن الواضع كالاجلل بفك الادغام فى قوله الحمد لله العلى الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد
خلوصه مما ذكر ومن الكراهة فى السمع بان تتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من

قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكره نحو الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة
ابى الحسن على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اى النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير
المؤمنين على بن ابى طالب رضى الله عنه واللقب ... من ... الابيض ... ثم استعير ... واضح معروف
نظر فانه ... الغرابة المفسرة بالوحشية ... من قبيل ... ومن ...
وجوه آخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة والثانى ان ما ذكره هذا القائل
فى بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات غلط لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كالحرف فى ... ضعف
هذا الوجه ظاهر والثالث ان الكراهة فى السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره فى السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت
منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ فى السمع اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب والجرشى لفظ يستكرهه ... دون النفس
اذا ادى بصوت حسن ... وكذا ... والرابع ان مثل ذلك واقع فى التنزيل كلفظ ضيزى ودسر
وكذا ذلك وفيه بحث لانه قد يعرض للاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ
يتفاوت باختلاف المقامات ... ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة فى الكلام خلوصه من ضعف
التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير فى خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز
به عن ... مستشزر ... ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات فى تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام
المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم
فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوى المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير صحيح وان كان مثل هذه الصورة اعنى اتصال الفاعل بضمير المفعول به مما اجازه
الاخفش وتبعه ابن جنى لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل ... صاحبه صعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقد يقال ان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اى
رب الجزاء ... كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل
كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب ... عليه والتنافر ان يكون
الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا ... نحو وليس قرب قبر حرب قبر وصدره وقبر حرب بمكان قفر

أي خال من الثاء والهاء ... مثل أمدحه أمدحه في قول أبي تمام كريم متى أمدحه أمدحه والورى
والواو للحال وهو مبتدأ وخبره معي وإذا ما لمته لمته وحدي أي لم يشاركني أحد في ملامته لأنه إنما يستحق المدح
دون الملامة وفي استعمال إذا ولفظ الماضي ها هنا اعتبار لطيف وهو إيهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشركني
أحد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم أو الهجاء من عايبه الصاحب قال الصاحب فإن في أمدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء
من القرب والتكرير أراد أن فيه شيئا من الثقل فإذا انضم إليه أمدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ثم إن
جزء أمدحه غير فصيح فإن مثله واقع في التنزيل كقوله فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن ومع ذلك
ابن العميد وهو أول من عاب هذا البيت على أبي تمام حيث قال هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما
من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ... فإن في تكرير أمدحه ثقلا للثاني أولى وبين الجمع
لتأليف فرق آخر وهو أن منشأ الثقل في الأول اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم من أن التنافر
منع الكلمة مع أخرى غير مناسبة لها كجمع قنديل ومسجد بالنسبة إلى الكافي مثلا وهو وهم لأنه لا يوجب الثقل على اللسان فهو
إنما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد أي كون الكلام معقدا على أن المصدر من المبني للمفعول أن لا يكون الكلام ظاهر
الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع إما في النظم بأن لا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم
أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وإن كان كل منها ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فإن سبب
التعقيد يجوز أن يكون اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز أن يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكثرته مع اعتبار
مع كون ... أشد وأقوى فهو ... أن لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال
هشام ابن عبد الملك وهو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه
حي أبوه يقاربه أي ليس مثله في الناس حي يقاربه أي أحد يشبهه في الفضائل إلا مملكا أي أعطي الملك والمال يعني هشاما
أبو أمه أي أم ذلك المملك أبوه أي أبو إبراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته الذي هو هشام ففيه
فصل بين المبتدأ والخبر أعني أبو أمه أبوه بالأجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة أعني حي يقاربه بالأجنبي
الذي هو أبوه وتقديم المستثنى أعني مملكا على المستثنى منه أعني حيا وبهذا ... وإلا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع الاستعمال
لكنه أوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدأ وحي خبره ويقاربه خبر ثان على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان ... التقديم ...

ابن عباد ٢٣٣

[illegible]

وكلا الوجهين يوجب خللا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس مثله في الناس حيا يقاربه أو ليس حي يقاربه مثله
في الناس فالصحيح أنه بين البدل والمبدل منه وإما في الانتقال أي أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في
انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لإيراد اللوازم
البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الأحنف
سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب أي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع
في ... والقلب ثم تم عيناي الدموع في الكناية وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة
والحزن وأصاب لأنه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال أبكاني وأضحكني أي ساءني وسرني ... أبكاني
الدهر ويا ربما أضحكني الدهر بما يرضي ولكنه أخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين
فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع حال إرادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الأحبة
لا إلى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الأصدقاء ومواصلة الأحباء ولهذا لا يصح أن يقال في
الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يصح أن يقال أبكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها
كأنهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي ألا إن عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فإن قيل استعمل
الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة
قلنا هذا إنما يكفي لصحة الكلام واستقامته لا لخروجه عن التعقيد المعنوي لظهور أن الذهن لا ينتقل إلى هذا بسهولة
والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الأول إلى الثاني ظاهرا حتى يخيل إلى السامع أنه
فهمه من حاق اللفظ وأما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه
في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت أن عادة الزمان والإخوان الإتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود
وإني إلى الآن كنت أطلب القرب والسرور فلا يحصل إلا الحزن والفراق فبعد هذا أطلب البعد والفراق ليحصل
القرب والوصال وأطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا إن نصبت تسكب بتقدير أن عطفا على
بعد الدار وإن رفعته كما هو الصواب فالمعنى أبكي وأحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال
ومع لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه أكد عليه ولازمه بلاغة الأمر المطلوب لتحقق الدهر أنه مطلوب ...

بيانى بعيدة وهو المعنى المشهور فيما بين القوم والكناية عنه من التكلف والتعسف وقد تقدم التحقيق في المعاني وقد اتضح لكلام الحق
من السقف الصحيح انه اراد بطلب الفراق طلب التنفس لان تطيبها عليهم حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطلب التنفس بالبعد
والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق والجمع عليها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاكتسب بذلك
الى وصل دائم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية وهذا هو المعلوم من والدليل الا مجاز
وعلى هذا فالسين في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله سنكتب ما قالوا في غير ذلك قيل
فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد و
تتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد
الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس تستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرس حسن الجري
لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها منها عليها شواهد حال من الشواهد عليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدت على نجابتها وتتابع الا
ضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي فضمنه اضافة حمامة الى جرعى وهي الارض
ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة
الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمراى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك
سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمراى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الايضاح وفيه نظر لان كلا من
كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة
كيف وقد قال النبي صلعم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن يعقوب ابن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر
قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي ابن حمزة عمارة
انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله
فظلت تدير الكاس ايدي جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث
بن شهاب وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بان تتابع الاضافات اعم من ان يكون مرتبة
لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مرتبة كما في الحديث والاية اورد الحديث مثالا لكثرة

التكرار

التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانما اراد بتتابع الاضافات ما فوق الاثنين لا يقال ان من اشترط ذلك اراد بالتتابع
ما فوق الواحد [illegible] ان من اشترط ذلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين
والحديث سالم عن هذا لانا نقول [illegible] فذاك والا فلا وجه لادخالها بالفصاحة كيف وقد وقع
في التنزيل كقوله مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم
ملكة اي قسم من مقولة الكيف [illegible] والعرض مقارنا
المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والاثبات باعتبار حصوله والمراد بالقاره الثابتة في المحل فخرج بقيد الاول الكم
والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث [illegible] الاعراض النسبية [illegible] لذاته ليدخل فيها الكيفيات المقتضية
للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها [illegible] على [illegible]
[illegible] اللانقسمة [illegible] الكيفية ان [illegible] النفس تسمى كيفية نفسانية ثم ان
كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا والملكة كيفية راسخة في النفس فوكل الملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئة
الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير ان يكون ذلك فيه لم يسم فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن
المقصود دون ان يقال يعبر اشعارا بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان حين ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة
او لا ينطق قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة كذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله
بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام
فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه
الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب [illegible] ليرفع حسابه فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك
[illegible] بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ لهو ظاهر فان قلت هذا تعريف غير مانع [illegible]
على الادراك والحركة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد
الموثر [illegible] السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى
الحال والمراد بالحال الامر الداعي للمتكلم الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى
خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له

ان اقتضى حذف المسند اليه وان اقتضى ذكره وكذا الى غير ذلك من المباحث المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته

اى فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اى مقتضى الحال مختلف فان مقامات

الكلام متفاوتة لان الاعتبار المناسب يتفاوت بتفاوت المقام والمقام متقارب المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم

كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى

فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن

وغير ذلك فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار

اللائق بذلك وهذا عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفاصيل تفاوت المقامات مع اشارة

اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء الاعتبار المناسب للحال والمقام وهو

اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا الى

نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه

محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا

مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره

او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدة بمتعلق او غير مقيدة على ما سيفصل واما الثاني فكونهما متصلتين او

منفصلتين واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وبهذا حصل ضبط اجمالي لعلم

علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اى المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام

اطلاق الحكم او المتعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط

او مفعول او ما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين

مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف

كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل تنبيها على انه باب عظيم الشان

رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل ولانه في اتى من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله

ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزء منها ولدقته وعظم

كثير المباحث وقد اشار في الشرح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل جهة ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز

والاطناب لكونهما نسبيين حدود ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب

الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا

يناسب الغبي وكان الاولى ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وليس

هذه القوة الذي يتجدد وجوده شيئا لتصور ما يرد عليها من الغير الفطن والغباوة عدم الفطنة عما من شانه فمقابل الغبي هو الفطن

ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل

المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مثلا مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا

كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية

الفعلية والشرطية او الظرفية مقام آخر او المراد بالصاحبة الكلية المتصلة او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام

ومع الفعل مقام آخر الى غير ذلك وكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام في جميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير

ذلك من الاعتبارات المناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته اي الكلام للاعتبار المناسب

وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي

اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع خواص تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله

واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى

ما سبق اولا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد

والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وتسميته مقتضى الحال زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه

تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب

لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة

الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثانية ان

ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين

اورد ما فيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين
الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان يضع كلامك الوضع الذي
يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد
هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد
مسرعا او يسرع او وهو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي له وتنظر في
الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تأتي بما في نفي
الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد
فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير
والتقديم والتأخير والحذف والذكر والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة على ما ينبغي له ثم
ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها
بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية
في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل هذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة
الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى اعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادة
وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة
من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق للمعاني والا
غراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما ينصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره
في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان تسمى ذلك اي الوصف المذكور فصاحة ايضا
كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة
صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه اللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني
مطروحة في الطريق يعرفها العربي والعجمي والبدوي والقروي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ
دون المعنى ووجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ

اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب ومع هذا ففيه تشويش [illegible] النفي والاثبات [illegible] ولذلك
حق تفصيح ليطلع على ما هو المقصود للشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة
ولا نزاع في رجوعه الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز ويطلق عليه البراعة والبلاغة والبيان
وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ
هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ او المعنى والشيخ يبالغ على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو
الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان
والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص
والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام
ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف
ولا في المعاني الاول التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني
يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ المنطوقة وبالمعاني الاغراض التي جعلت
مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة وذلك انا لما [illegible] على هذا بل هو يصرح به [illegible] فقال لما كانت
المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني
بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ
الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني الاول لم [illegible] انه صفات للمعاني الاول المعهودة اعني الزيادات
والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة
التي حدثت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان بخصوصية توجد
في هذا دون ذلك كذلك نجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرقا فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى
في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلام العلماء وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة
وضرب من التصوير وهذا خلاصة ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة

وسمع في ذلك كل مسمع وقال كل ما شاء وعدم التمييز بين ما هو وصف اللفظ في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض
في معناه فهم بعلوا ان الفصاحة التي هي صفة اللفظ لا من اجل شيء يعرض في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته
من اللحن في الاعراب والخطا في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر
الاعجاز انما يكون هو الاصل والعمدة وقد اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع قائل يقول هذا معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة
التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا
كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان
اعلى اليه تنتهي البلاغة كما في الاصباح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في البلاغة الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن
معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كاف في تمام هذين الامرين فلم لا يقدر
واحاط به ان يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بالكلام الذي هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا
لا يعرف جدا العلم الا ان هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات
بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فيمكن ان لا يحيط بذلك علما غير علام الغيوب ثم كم ترى كثيرا من مهرة هذا الفن تراه
لا يقدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى
هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية لا من الطرف
الاعلى الذي اليه منتهى البلاغة والجواب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد
ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حينئذ لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني
حينئذ يمكن ان يعارضه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول ففيه الاعتراض
من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد
على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبتها اي مرتبة البلاغة ودرجتها هي الاعجاز والاضافة للبيان ويؤيده قول
صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه
بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وعلى ان المثبت هو التوهم والتعقل ان قوله وما يقرب منه عطف على هو
والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته

او حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب
منه اي من الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات
اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته في نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه
كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل
التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من
غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة ويتبعها اي بلاغة الكلام وجوه
اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين
هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ يتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة
وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف
الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان
انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم
يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والنحو والصرف يعني علم مما تقدم امران
احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق فلا
عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن
حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي انما يتحققان ويحصلان الى الاحتراز
عن الخطا في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا
لما مر من توقف البلاغة على ... والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح
فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز
الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفها عليها فان قلت قد فسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فعلم وجه
قلت لا دليل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به فهو اول المقال الى ان الغرض من كون الكلام

حقيقيا مطابقا لمقتضى الحال فيهما هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وهو ظاهر وكذا انه
لو كان كلامه على خلاف الفصيح والمراد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم يعتبر فيها هذين الامرين
اذ توقف عليهما ولم يعلم انها حرف منها ورعاية لها فارجع الى الحق بمرجعها الحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين اذ توقف
عليهما بتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى
تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح
وذلك غير فصيح كما هو انه مركب اجزائه يتميز السالم من اجزائه من غيره يعني معرفة ان هذا سالم من اجزائه ويتميز السالم منها دون ذلك بتمييز عن اجزائه
عن غيره وكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم يتميز السالم من اجزائه يحصل في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في كلامه
ومسرجا غرابة بكون مستعمل وكالسراج لانه من تتبع الكتب المتداولة واحاطه بمعنى المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما
يفتقر الى تفسير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة او بعضه يتبين في التصريف ويتميز السالم من مخالفة القياس من غيره يتبين في علم الصرف
اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس من دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين
اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني العلم باوضاع المفردات
لان اللغة قد يطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد
اللفظي او تدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرات متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي
ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد
المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يتبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز
عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم عن التعقيد المعنوي من غيره
يحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطأ والى علم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني
والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ
في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو
تمييز الفصيح من غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ والنفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان نظرا
ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة يرجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام

فائدة من مراتب الكلام ثم احتاجوا الى معرفة توابع البلاغة فكان امر آخر فوضعوا له علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين
علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع
علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه — يعني البيان والبديع
المناسبة والله اعلم بالصواب

الفن الاول علم المعاني

وانما قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد
من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست
في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم بين اي تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون الطالب
زيادة بصيرة ولان لكل علم مسائل كثيرة يضبطها جهة واحدة تعد باعتبارها علما واحدا ليفرد بالتدوين ومن حاول
تحصيل كثرة يضبطها جهة واحدة حق عليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو
علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا وبيان ذلك ان الواضع مثلا وضع عدة اصول
مستنبطة من تراكيب البلغاء ويحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها
متى اريد وهي العلم ولهذا قال لو اوجد التشبيه بين العلم والحواس كونهما جهتي الادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو
لا تريد ان جميع مسائل النحو حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من
استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال للادراك الجزئي او البسيط
والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين
ولهذا يقال ان الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال
اللفظ العربي دون يعلم فان قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الا
حوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية
له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد جميع المعرفة فهو محال لانه غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او البعض المعين
فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسألة منه
والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله

التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام و
الرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون
بعد رعاية المطابقة وهو قرينة ظاهرة على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
او لولا اعتبار هذه الحيثية لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير والحذف وغير ذلك وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان
كان من احوال اللفظ قد يقتضيه الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان
الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر
والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يشعر به لفظ المفتاح حيث بين الحالة المقتضية
للتأكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا
تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامح في القول بان مقتضى الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي
التي بها يتحقق مقتضى الحال فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه كصدق الكلي على الجزئي
مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف
فيه المسند اليه فظهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد
ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان
الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب
الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجوه
الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف الشيء من العلوم به الثاني انه قد فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث
قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة

تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه والجواب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة
كما صرح به في كتابه من اطلاق الملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفتها
والتي يجب استنباطه لا يسمى علم المعاني وتعريف الاشياء بمشخصاتها بالمجاز وعن الثاني بانه بعد تسليم دلالة كلامه
على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء ان المراد بها تراكيب البلغاء المعروفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة
بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب شهادة الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور
للبلاغة كما يمكن للكل وللعوام ان يعرفوا فصاحة البلغاء فيتتبعوا اقوالهم من غير ان يعرفوا ان الفصاحة علم بالحكم
الشرعية الموضحة المذكورة في كتب الاصول او انتهاء البلاغة التفسيرية وهو غلط واقول ايضا المعلوم من قوله في توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون
ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا
قائم حيثما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا ووالله انه لقائم حيثما اذا كان المخاطب مصرا وزيدا ضربت حيثما اذا كان
المخاطب حاكما بوقوع الضرب على غير زيد الا ان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي الشك او رد الانكار وخاصية
زيدا ضربت ان يكون للحصر والتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد المتكلم التركيب في مورده وهذا هو بعينه
وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام بمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد
بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عنه ذلك قوله في تأدية المعاني وكذا قوله وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه
ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن
ونهاية اللطافة والعجب من الصدر الحبر كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف تمسك بالمتكلم انه اخذ في تعريف
البلاغة تراكيب البلغاء معرف الشيء بنفسه ونهاية قلة التأمل ما يضيق عن الاحاطة بما يطابق البيان ثم الواضح
في تعريف علم البيان انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في
ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب فظهر كلامه
ستعرف ان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما هو تعريف العلم وبيان الانحصار والبيان الثاني خارجة عن المقصود الاول
احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال

متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء والسابع الفصل والوصل الثامن الايجاز
والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا بد ان يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين
قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة الانشائية
فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما
كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة
ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون
احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وتحقيق هذا
موضعه في اول الانشاء والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا
كان فعلا او في معناه كالمصدر والفاعل واسم المفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا حاجة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء
ايضا كذلك لا بد له مما ذكره وقد يكون للمسند اليه متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير
قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة عليها والكلام البليغ اما زائد على اصل
المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال
فلا يكون بليغا او غير زائد عليه هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل
والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يقتضيه النظر ان يبين سبب افراد هذه الاحوال
بالذكر وجعل كل واحد منها بابا براسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك
فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن ... الاثبات ... الكلام
ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال
هذه الثلثة ابوابا ثلثة تميزا بين العمدة والفضلة ... المسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة
ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خاصا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وهو زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل
فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولا ... بعض احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد
ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذا كله احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان انما

ايجاب راجعة الى الانشاء وخاتمة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وهو ... بالتنبيه
لانه قد سبق منه ذكره في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه
او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما
في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به ... بعض الدور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام
والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وقد يجاء الخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم
واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور
الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه لان رجوع الصدق الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا
وبواسطته للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك
ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع
قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن
فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيين او عدميين صدق
وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فان قلت ايجاب وارادت به الاخبار الحالي
فلا بد له من وقوع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بحيث الانشاء فانه لا خارج له
يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية
دون الخارجية لعدم الظاهر بين زيد والقيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له اي تحققه موجود في الخارج فانا لو
قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن
تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب
الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله
السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ
والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم
يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم بخلاف الطرف

الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح
فلا يكون صادقا ولا كاذبا حيث الاظهر ان يقال اذا انتفى الاعتقاد فيكون كاذبا لان المشكوك ليس بخبر لكون
صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق لكن
بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية
قال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر
وهو ظاهر ولا شك للنظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق
للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا وقد رد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة
وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب
وخلوص الاعتقاد وبشهادة ان واللام والجملة الاسمية وذلك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون
بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد فانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء
او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان الشهادة مشروطة في
الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا لا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية الشيء بشيء ليس من باب الاخبار
ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك
لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم
لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل
لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فلئن قيل سلمنا
ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها وبين المذهبين بون بعيد فنظر عما
ذكرنا فدفع ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان سنده
واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا
تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت

في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي ابن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولئن رجعنا من عنده ليخرجن
الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله الى عبد الله بن ابي واصحابه
فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى
ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ علي فقال ان الله قد صدقك
يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل
واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها
صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي
ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها
معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها
ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب وكل من الصدق والكذب
بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر
وكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ
بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه
قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير
الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فمنه اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامهم الصدق الذي هو بمراحل
عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر [illegible] على معنى الاختلاق بوجه من الوجوه
فللكفار ان يعبروا عنه مرادهم كون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون
باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم
بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه

صادقا بل كلامه اراد بهم كونه صادقا على زعمه والفرق ظاهر فحاصل هذا الدليل بان المعنى اي معنى أم به جنة
ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن عمد
ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه
اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى افترى افتراء اي الكذب ام لم
يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه
بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور
فيكون مراده حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر لانه لا قصد له فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى بالقيد
في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان القصد والشعور معتبر في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم
او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم
ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في شيء من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل
ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها
بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او
الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد
الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى
قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر ان النسبة المعلومة من حيث
هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما
ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ
انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب
على المركب الغير التام مخالف لما هو المعهود في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت
لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بان الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح

ثم الاسناد

لان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بباب الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه
هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في
الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن
الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق
الاسناد ولانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا او المتقدم على النسبة انما
هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجمل
الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض اخرى سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني
وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله
تعالى حكاية عن زكريا عليه الصلاة والسلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون
من المؤمنين غير اولي الضرر الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويرفع بنفسه عن انحطاط
منزلته ومثله قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى
وكفاك شاهدا على ذلك قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس بإخبار
لكنه اذا كان بصدد الاخبار لا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف
انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظها والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة
مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها ولو اريد هذا
لما كان للانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول
الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لما
وقع شك من سامع في خبر يسمعه ولم يلزم ثبوت ما ثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم
بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب ثم يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له
لا يتحقق الكذب اصلا ويلزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان اعلم ثبوت الشيء

لا يستلزم ثبوته لغاية ارادوا انه يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت وانه في ذلك دلالة
الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا او لا نعني بالدلالة انه يفهم المعنى منه ولا شك انك سمعت جاء زيد تفهم
انه جاء وعدم المجيء احتمال عقلي والعذا يصح ان يقول لك من ابن تعلم هذا فان تقول سمعته من فلان ولو كان المفهوم هو
الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع الاخبار متحققا دائما فلا يصح مفهوم قولهم بين مفهومي زيد قايم وزيد ليس بقايم
تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على
الصدق واما الكذب فليس مدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه
يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته
فايدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فايدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفايدة الاولى
بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او ان
فان اللازم لا يمتنع تحققه بمعنى العموم فعلى هذا فايدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم
انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فايدة الخبر هي استفادة
السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادة منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به في المفتاح في بحث تعريف
المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم السامع
بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فقد حصل له
عند ذلك الثاني قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا يتميز من ان يكون الحكم
حاصلا في ذهنه ضرورة فلا يتصور حصول الثاني قبل حصول الاول وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني
لان عند حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولها انما هو من نفس الخبر فيشبه على الاول بقوله لا يمتنع حصول الثاني
قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول
من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كما
يكون حافظا للتورية ويكون تسمية هذا الحكم فايدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قلت كثيرا
ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون المخبر

عالما به

عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمنا قبل او لا فلم يكن الاول حاصلا قبله غاية انه لا يكون علما جديدا فالجواب
عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو
عن العلم بهذا العلم وهو لا يوجب [illegible] فيه نظر ويمكن ان يجاب ان اللازم فايدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة
الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم ام لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير العلم في الثاني
ان الذهن اذا التفت اليه لا يعزب عنه واستمر ولا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان المخبر
مثل هذا اباه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وهذا تم مقصودنا فان قلت لا نسلم انه كلما افاد الحكم
افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هاهنا الاعتقاد
الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تعمد الاخبار وقد ينزل المخاطب العالم
بهما اي بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقي اليه الخبر وان كان عالما بالفايدتين لعدم جريه على موجب
العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب
العلم العمل [illegible] بل العارف بما هنا [illegible] لان موجب العلم ترك السؤال وتنبيه على [illegible]
في جواب [illegible] ونظيره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك
بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون
كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم
يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فايدة الخبر وغيرها قد ينزل منزلة الجاهل به فعليك [illegible]
خطابية لان الآية من امثلة تنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون
معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يعلمون وهذا هو الخبر الملقى اليهم
لان هذا الكلام يلقى عليه [illegible] على ان قوله تعالى ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب
للنبي صلى الله عليه واله واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح
ثم اشار الى زيادة التعميم بقوله وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في
النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت وان كان قصد المخبر ما ذكره فينبغي ان يقتصر

من التراكيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن
من الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة
ام لا منه ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من
التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار
لمن تردد في انه هل هو فيها ام لا والحكم ليس بمعنى النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد فيه منافيان لا يجتمعان
فقط استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون
التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اى في الحكم
طالبا له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب
ولكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي
الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه
في الدار وهذا محال فاني به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اى الحكم بحسب
الانكار قوة وضعفا وكلما زاد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عم اذ
كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا
يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا
ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه
ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله عم رسالة من الله تعالى ولهذا قال واذ
ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن الصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا منه قيل
البشر لا يكون رسول الله وان البشرية في اعتقادهم تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اى
الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للثلاثة لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب
في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين اى الى اهل القرية وهم اهل انطاكية اثنين
وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا اى ثلثتهم انا اليكم مرسلون ثالث وهو بولس او حبيب النجار

ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام
عليها اى على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد
بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر
الحال وكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قلت اذا جعلت المنكر كغير المنكر
مع هذا اكدت الكلام وقلت انه لا يقتضي يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال
لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك التاكيد والمقسم لكونه غير بليغ لا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه لا مطلق قلنا لا نم
انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي ترك التاكيد هو الحال بحسب الظاهر لا بحسب الحال ولا يلزم كونه على خلاف
مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على مقتضاه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار
كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا معنى لاعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف
او المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى على خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام
كثير في نفسه لا باضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل
اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى يشير اليه فيستشرف غير السائل له
اى للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اى لا تدعني يا نوح في شان قومك
واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار
المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل
انهم مغرقون مؤكدا اى محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى
ان النفس تتطلع اليه والفهم الثاقب يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى خصوصه وحقيقته ومثله وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة
شيء عظيم ونحو ذلك مما يتاتى في هذا الوادي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في
جميع المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر

كالمنكر إذا لاح أي ظهر عليه أي على غير المنكر شيء من أمارات الإنكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق
اسم رجل عارضاً رمحه أي واضعاً على العرض من قولهم عرض العود على الإناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحاً
لكن مجيئه واضعاً للرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمارة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل
منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله إن بني عمك فيهم رماح مؤكداً بإن [illegible] بعد ذلك [illegible]
مؤكداً بإن واللام وإن كان [illegible] لأن [illegible] في العقد والأعراض من الحمل [illegible] من أمارات الإنكار فيجعل المنكر
كغير المنكر إذا كان معه أي مع المنكر ما إن تأمله أي شيء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك
الشيء ارتدع عن إنكاره ومعنى كونه مع المنكر أن يكون معلوماً له أو محسوساً عنده كما تقول لمنكر الإسلام الإسلام حق من غير
تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الإنكار وقد يذكر في مثل لفظ الكتاب هاهنا
وجه ضعيف لا فائدة في إيراده وقوله لا ريب فيه ظاهر في المثال لكن بصدده فإن قيل التمثيل به لا يكاد
يصح لوجهين أحدهما أن هذا الحكم أعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح أن يحكم به لكثرة المرتابين فضلاً عن أن يؤكد الثاني
أنه قد ذكر في بحث الوصل والفصل أن قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما أكد فيه الحكم بالتكرير
كزيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف أنه قد جعل إنكار المنكر كلا إنكار تعويلاً على ما يزيله فترك
التأكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير تنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه اعتماداً على ما يزيله فالجواب عن الأول أنه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة
المرتابين ذكر والمراد [illegible] أحدهما ما ذكر في السؤال وهو أنه جعل الريب كلا ريب تعويلاً على ما يزيله لا يكون مما
لا يكون فيه [illegible] ما ذكره صاحب الكشاف وهو أنه ما نفي الريب عنه بمعنى أن أحداً لا يرتاب فيه بل بمعنى أنه
ليس محلاً لوقوع الارتياب فيه لأنه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لأحد أن يرتاب فيه فكأنه
قيل هو مما لا ينبغي أن يرتاب في أنه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الأشقياء فينبغي أن يؤكد لكن ترك
تأكيده لأنهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة للإنكار لو تأملوها وهو أنه كلام معجز أتى به من دل على
نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني أن المذكور في بحث الوصل والفصل أنه بمنزلة التأكيد المعنوي ووزانه وزان
نفسه في جاءني زيد نفسه وفائدته دفع توهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل الكلام المذكور في دلائل [illegible] مجازي

أقوال هو أنه قال لا ريب فيه بيان وتأكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة أن
يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته فإن قلت قد ذكر صاحب المفتاح أن إخراج الكلام لا على
مقتضى الظاهر لا على الوجه المذكور يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل منه إلى ملزومه فكيف يجعله
أن إيراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن أنك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال
الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لأن هذا المعنى مما يلزمه إيراد الكلام على
الوجه المذكور [illegible] مثلاً قولك لمنكر الإسلام الإسلام حق مجرداً عن التأكيد كناية عن أنك جعلت إنكاره كلا إنكار
ونزلته منزلة من هو خالي الذهن تعويلاً على ما يزيل الإنكار وأن معه ما إن تأمله ارتدع عن الإنكار لأن سوق الكلام
مع المنكر [illegible] مع خلو الذهن مما ينتقل منه إلى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد
ينطق عن سعادة جده أثر النجابة ساطع البرهان أن الجملة مستأنفة جواب عن سؤال كأنه قيل كيف ذلك النجابة
والنطق مع أنه صبي في المهد ففي هذه الجملة إخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقاً وذلك كناية
عن أن هذا الوصف [illegible] مما يوقع للسامع في بادي الرأي ويوجهه إلى السؤال عن بيان كيفيته وبيان
صدقه فيتبع الكلام معه بسياق الكلام مع السائل المستشرف إلى كيفيته بيانه المنتظر إلى ساطع برهانه فهي
على هذا البواقي [illegible] الأمثلة المذكورة للاعتبارات اللائقة من قبل الإثبات نحو قوله ولا ريب فيه
[illegible] إلى التعميم ودفعاً لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتداء
وتقويته بمؤكد استحساناً في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري والأمثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام
فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وهاهنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو أنه لا ينحصر فائدة إن
في تأكيد الحكم نفياً للشك أو رداً للإنكار ولا يجب في كل كلام مؤكد أن يكون الغرض منه رد إنكار محقق أو مقدر
وكذا المجرد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل كلمة إن للدلالة أن الظن كان من المتكلم في الذي
كان أنه لا يكون كقولك للشيء وهو مرأى ومسمع من المخاطب إنه كان من الأمر ما ترى أي فلان ثم إنه
فعل كذا أي ما ترى وعليه رب إني وضعتها أنثى ورب إن قومي كذبون ومن خفايا هذا أن يقصر إن
صحبها حسناً ليس بدونها بل لا يصح بدونها [illegible] من بني [illegible] وأنه من بعد يوم وأنه لا يبلغ الكلام [illegible]

ومنها تنبيه النكرة [illegible] لان يصح مبتداء كقولك ان ثوابا ... وتنوه وحسب الباذل الامون فان كانت النكرة معرفة
تراكم مع ان احسن كقولك ان زيدا قائم شيخ سعدي لزمان يهتم بالاحسان ومنها حذف الخبر كقولك ان مالا وان ولدا
وان زيدا وان عمرا فلو عطفت ان الحسن الحذف ولم يجز الا في كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده
على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا
به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون
فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم حتى لو قالوه على لفظ
التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور
نشاط ورواج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكره وان كان المتكلم
عالما به معتقدا له كما تقول الكتب تعالى كما في قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه
المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكده وان لم يكن المخاطب منكرا
ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب
ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والكلام المخاطب عالم به ولا ينكره فافهم واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام
ثم الاسناد مطلقا سواء كان انشائيا او خبريا او انشائية والمذكور في الاقسام الثلاثة المذكورة دون الخبر لئلا يعود الى الاسناد
الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا
لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فلذا قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز عقلي وبعضه ليس
كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اختار ذلك
لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما
ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله
باعتباراته متجاوزا اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون
واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي

يعود الى الواضع

يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون نفيه وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل
بدون الواسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في
علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه فقد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه مبني
على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال
المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية
فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية
اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز
بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي
لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد
دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فلذا قال في الظاهر وهو ايضا
متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله
وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان
يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات فاقسام
صحة حمله عليه والحقيقة بكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن
انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع
فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى
الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما
لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون
المخاطب فهذا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته
وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ

كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه يحكي عالماً بان المتكلم يعلم انه يحكي والثاني ان لا يكون
عالماً به والاول لا يكون اسناداً الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة
بل ان كان للسبب يكون مجازاً والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل من سقط الكلام ولذا لم يذكره كما صرح به
في المفتاح بخلاف الثاني فانه عند المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالماً بانه يحكي يفهم من ظاهره ان الاسناد الى ما هو له عنده
بناء على المواد والسياق وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من
الحكم فيه لامور الاول انه جعلهما صفة الكلام والمصنف جعلهما صفة للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلاً
او في معناه كالانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً وجوابه منع انه ليس يسمى حقيقة وكذلك قول الشيخ عبد القاهر
انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس لخروجه عن الثالث
انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء كان يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقوله في الظاهر
والاعتذار عنه بانه ترك مع كونه مراداً اعتماداً على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لانه مما لا يلتفت اليه السكاكي
بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر والرابع ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس
اما الاول فلصدقه على قولها فانما هي اقبال وادبار لقصد وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي نص
عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز
في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضاً على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وذات ادبار افسدنا الشعر على انفسنا
وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مردود لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى ...
تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات
لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما
سيجيء وهذا اسناد الى المبتدا فانه عنده ليس بحقيقة ولا مجاز مطلقاً واما الثاني فلعدم صدقه على كونا قام زيد وما
ضرب عمرو كر من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد

والاسناد الى المبتدا ...

الى الاسناد

ان اسناد الصيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي كو ما صام يومي وما نام
ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم ... وصاحب المفتاح يقول ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات
او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فانتفى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه ان
الكلام مجرداً عن النفي واتي بصورة الاثبات لكان اسناداً الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد
في ما قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في كو صام نهاري فانه
اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازاً سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ... صام
وليت نهاري صام وما اشبه ذلك فليتدبر ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازاً حكمياً ومجازاً
في الاثبات واسناداً مجازياً وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له
غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول وكل
متعلق باسناده حقيقة وكذلك ما ولت الشيء انك تطلبت ان يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي
يؤول اليه من العقل لان اولت وما ولت معناه تفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه
والاول الى الحق كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد
اشار الى تفصيل التعريفين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس
الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما
لان الفعل المسند اليهما فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنياً له اي للفاعل او المفعول
يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنياً له والى المفعول به اذا كان مبنياً له حقيقة كما مر في تعريف
الحقيقة بما هو له يشملهما كما مر الا مثله واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول به يعني غير الفاعل
في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له
في ملابسة الفعل مجاز فقد اشتهر الاسناد فيما هو له فيه ولك جهة اتباعه في الملابسة كما اشتهر في
اسم الاسد لك جهة اتيانه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما المجاز في
تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر

في تحقق وجوه الفعل به وليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وهذا هو عبارة عن الجهة التي راعاها الحكيم
حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبهته بما ليس ترفع بها الاسم وتنصب الخبر
فان الغرض بيان تقدير تقرر في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كفى لهم عليه وانه
مجاز في الفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم المفعول من
افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان
الشعر ان كان على نفس المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية ووجه تمثيل ذكره
المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا
وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار
في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضرب التأديب في السبب الغائي ومنه يوم يقوم الحساب
اي اهله لاجله وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي اسناد احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر كرجل عدل
والمشاهي اقبال وادبار على ما تردد الثاني في وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب
الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله
مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه
ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله كالضلال البعيد والعذاب
الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم المعذب وصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هو
مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ممتنع ليس بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الكلام
اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكم في اسلوبه وكذا في
وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة في وقس عليه نظايره
والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بما هو له في الحقيقة فالمجاز العقلي ان يسند الفعل الى
شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وذلك ان تحمل
امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف

من نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار ومثل المشهور سارق الليلة اهل الدار وقولهم انبات الربيع وجري
الانهار وكقوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واجريت النهر مما شبه ذلك من النسب الاضافية
والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير
ما هو حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه
لانه تجاوز به موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما هو تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او مطلقة باعتبار ان
يعمل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة
فانه جعل البين منشقا في وانشق والنهار ماكرين والليلة سارقة والامر مطاعا وكذا جعل الفاعل المجازي
تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فيقدر فانه يثبت نفسه واعلم ان هذا قد
يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكر وان في قولهم سال الاطم انه من المجاز العقلي حيث جعل العموم مرادة
اضافة النسبة اليها فافهم وقس ولا تقتصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا في
التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد
وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق
الاعتقاد ويخرج دون الواقع ايضا الاقوال الكاذبة فانها لا تأول فيها فان قلت اي حاجة الى هذا القيد
هذا القيد وليس شيء منهما داخل في هذا الكتاب ثم اي حاجة في التعريف لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة
وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند
المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم
دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقلة وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ
ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب واعترض
عليه بانه لا يلزم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف
ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل بديهته لا ما يحكم عنده وبرسم
فيه وكسوة الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التأول لاخراج الاقوال الكاذبة

كما يتوهم من المصنف من يخرج كقول الجاهل ايضا فلا يطرد تعريفا نحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قوله

ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا انما يتاتى في نفس الامر لا مكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه ويندفع

الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين يخرج كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما

في فائدة اخرى بكون حصولهما من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخرج كقول الجاهل يمكن ان يسند

الى كل من وكم عند المتكلم والضرب بين المتأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه انسب في الذكر والمقصود بالثاني

اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج كقول الجاهل لكان قوله لتلبسه يمتنع طرده لكن لما فسد في العبارة

بعد وضوح المقصود ليس من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من توجيه كلام المصنف مشعر بان مراده بغير ما هو له

عند العقل وفي نفس الامر ويرد عليه كقول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حاله انبت الله البقل وخلق الله الافعال -

كلها والاقوال الكاذبة التأويل والقصد الى ان الاسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس الامر والحكمة

ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في

مقابلة الحقيقة فقد خرج كقول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر فما فائدة قوله بتأول فما يعاد اسناد

اخراج كقول الجاهل فاسد قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير

ما هو له بوجه ما اعني في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر ويدخل كقول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون كل

منه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتأول وبقي التعريف سالما و

يخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه كقول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها باتأول لكونه

الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر وكذا يدخل كقول الدهري انبت الربيع البقل بتأول حيث يظهر انه موحد لكونه

الى غير ما هو له في الواقع وكذا كقول الموحد انبت الله البقل بتأول عند خفاء حاله من الدهري واظهاره انه غير

معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لدى العام لا تحقق الا انه ضمن

كما مر وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر

لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادة مفهوم

العام الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه خلاف دفي ارادة العام بعمومه

ثبت من خارج المقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه

لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز

اي على اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجازا ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لكونه

انتفاء ما يحمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كاستدلالهم

ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي

النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا

عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي ابطئي او اسرعي اي مضيها واختلافها في الليالي

المشهور سقف عائد الطبق او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول اي مقولا فيها ذلك او كون الامر

بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي امضي سنت ايتها الليالي فلا تفاوت في حال عندي بعد ذلك ولا ابالي

مجاز بيان بقوله متعلق بالاستدلال عقبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابي النجم او شعره

امر قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان

الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون اسناد ميز الى جذب الليالي بتأول بناء على انه زمان

او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان

نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض

تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة

تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو

في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو

انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا

تقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج طرفيه

عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة انه اما حقيقة او مجاز وانه لا ما عسى ان يستبعد من اجتماع

المجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد ان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظ على مذهب المص

فاذا اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا نهاره
صائم انما هو في الاسناد وصائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا اعجبني جهاني علاقة المجاز اسناد اي الى ملابسته كالاسناد و
المجاز المرجع الى المبتدأ وانما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القران كثير اذا تليت
عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا اسند الزيادة وهي فعل الله الى الايات لكونها سببا لها وان المعنى اذا تليت
عليهم اياته زادتهم ايمانا اي تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا وان المقصود اسناد زادتهم الى ضمير الايات
مجازا لانها فعل الله وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه
سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن ادم وحوا وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل
من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون
اي كيف تتقون يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة
وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال
يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن
والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات
ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فليكن [illegible]
فان البناء فعل العملة وهامان سبب امر وكذا [illegible] فعل الله وابليس سبب [illegible] انبتت الربيع شاء وليصم نهارك
وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجرى النهر ولا
تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا النهر جار وطريق سائر وكذا ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من
قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول
ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه
عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي
ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير
الجند وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كبعد وقرب ونحو

وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد في مثل [illegible] فانه يدل على ان الموحد انه ليس بقائل بذلك
وان كان الله هو الفاعل حقيقة تمامه بعده في مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا
الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا البيت
مما يستقيم العقل والقائل قد ذهب اليه كثير من ذوي العقول وما احتجنا في اطلاقه الى الدليل ومعرفة حقيقته
يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر
من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه
يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون
حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا
بعد نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل
يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا
في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان
اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه وقولك محبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك
[illegible] يضرب المثل [illegible]
في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر
والرد على الامام فان الامام قال اعلم انه ليس يجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه
صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق
وكذا لا تستطيع في قوله يزيدك وجهه ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للوجه [illegible] الاعتبار اول
ان يكون يعني لو رجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة
واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف [illegible]
حتى تكون على البصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد وان يكون له فاعل حقيقة [illegible]

صدور الفعل لا من فعله فيران كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والله فيكن تقديره ذكره اى المجاز العقلى السكاكى
وقال الاقوى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة
فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة الاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة
نحو استعارة بالكناية وهى عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تضيف اليه شيئا
من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع
فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى للانبات يعنى القادر
المختار بقرينة نسبة الانبات الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى اليه اى الى الربيع وعلى
هذا القياس غيره اى غير هذا المثال يعنى ان المراد بالطبيب هو الشافى الحقيقى بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا
المراد بالامير الذى بنى الاسباب الذى هو الحقيقى بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازى المذكور
بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شى من لوازم الفاعل الحقيقى وفيه اى فيما ذهب
اليه السكاكى نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فى عيشة راضية صاحبها
لما سيأتى فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرنا لكن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا
هو فى صاحب عيشة وكذا الامعنى لقولنا خلق من شخص دافق الماء اى يصبه فى قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم
ان لا يصح الاضافة فى كل ما اضيف فيه الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيقى نحو نهاره صائم لبطلان اضافة
الشئ الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار فلان نفسه ولا شك فى صحة هذه الاضافة ووجها
فالا قال تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلى وتجلى همى كان اوضح للشك لان قوله
نهاره صائم مما ناقش فيه بان الاستعارة انما هى فى صائم المستعمل فى نهاره كالاستخدام فى علم البديع لكن المناقشة
فى المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء فى قوله تعالى يا هامان ابن لى صرحا
لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه فيستلزم ان يتوقف
نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى هو الله تعالى على السمع
من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان

مثل

مثل جواز المركب صحيح شايع ذايع سمع من الشارع اولم يسمع واللوازم كلها منتفية لما ذكرنا فينبغى ان لا يرجع
الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب
السكاكى فى الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية فى
قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا
للفظ السبع ادعاء وكيف وقد قال السكاكى فى تحقيقه انا نجعل اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل
وهو ان المنية تدخل فى جنس السباع لاجل المبالغة فى التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها
وانكار ان يكون شيئا غير سبع فيكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء اتصافها بصاحبها وبالرتبة القائم
بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء
له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حتى يتوقف على السمع
اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة فى التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على ما ذهب اليه فى
الاستعارة بالكناية اعتراض قوى نذكره فى علم البيان ان شاء الله تعالى ولا نه اى ما ذهب اليه السكاكى ينتقض بنحو
نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى لاشتماله على ذكر طرفى التشبيه وهو
مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به فى كتابه وقال ان كورايت بفلان اسدا او لقينى منه اسد وما اشبه ذلك
من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافى الاستعارة بل لو كان على
وجه ينبئ عن التشبيه كما اذا كان على جهة الحمل كزيد اسد او لا لكن فحينئذ لا يدل على انه قد يجمل كقوله قد زر ازراره على القمر
من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من
اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكى بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاول
بان الاستعارة انما هى فى الضمير الراجع الى عيشة والمعنى فهو فى عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها فالمراد بالنهار
الصائم مطلقا فيكون من باب الاضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما
ارتكب من التمحلات المستبعدة وحمل الكلام الذى هو من البلاغة بمكان على وجه استرذل دع عن الثانى
بان المراد بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة ولا يخفى عليك انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو البانى

حقيقة كما في لم يكن الامر له حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يكون الامر مجازا المعرض
قطعا ونحو الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض الا انه كما من جوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف
اذا صح باب الرابع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان
يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الحكماء من غير توقيف

الباب الثاني احوال المسند اليه

اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك
من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا كونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك او مؤكد ذكره
مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معروف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما
حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث متقدم على الاتيان لان وجود الحادث
عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني
الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى
تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث
لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف
يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان ينتفي به غرض مثل البركة
والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع وغير ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل
واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو
اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل واذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل
الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في الدلالة على اللفظ بالاخرة لا على العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالجملة على اللفظ ولا عند الحذف على العقل بل
كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز او تخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع
عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه
اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واما لتاتي

الانكار لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره او تعينه او ادعاء
اي التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجره وسامته او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع
او قافية او ما اشبه ذلك كقولك الصياد غزال فان المقام لا يسع ان تقول هذا غزال فاصطاده وكالاخفاء عن غير السامع
من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك
نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع
ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهو
طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل ويجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى
القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما
المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اظهارا بانه يجب من المقام مبلغا لا يمكن ذكره قال الله
تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي للملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فائدة لا توجد في الذكر او يلزم
لفظه اي بحيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او لم يتم على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا
عن الواقع في مضيق لم تسل عنه اما لانه يحجر ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته وضجارته المتكلم واما لانك لا
تقدر على استماعه لكآبة السامع وضجارته واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير
ومنه او لئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل
كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او
اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون
اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث
مستقرا للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما في
لك من نبيك فتقول نبيا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله عليه السلام الى غير ذلك من الاوصاف وقد
يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار

مع قيام القرينة وتقاعد صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين
كزيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم
الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ وكذلك
لترجيح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة
التخصيص فعل للاشعار قرينة الحذف وتحقق هو لانه اذا لم يكن عام النسبة كونه في كل شيء يفهم منه ان المراد هو
وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه كوجود من هذا الفاعل الخبر فيفهم منه ان المراد كل واحد ولا نعني بالقرينة سوى
ما يدل على المراد وقيل بارادة يكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا للامر واجبا او يكون ذكره واجبا
فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال
فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذا الشأن واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء
بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير
لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض
من الاخبار كما تري افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين
الطرفين يحكم بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به
اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ
للتوراة فاذا ... فائدة يقتضي اتم تخصص وهو التعريف لانه كمال التخصص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف
بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل
كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة لتعلق
بها اغراض مختلفة يشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة واصل الخطاب
ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الخطاب مع المعين الى غيره اي
غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم

لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت
النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك
فلا يختص بها اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب
وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد
يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد
ان اكرم اليه او احسن فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى الآية اخرج في صورة
الخطاب لما اريد به العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب
لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد به العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي حمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة
العموم كثير بذلك احفظ المقام وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته
وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا
عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنس كرجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول
مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب كجاءني زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث
لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف
بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بالمسند اليه معينا
فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء الذي لا يطلق قط على غيره قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو
لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز
عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم الذكر يكون اما تحقيقا او تقديرا والثالث
بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي نفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف
بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه واذا اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد
اللتيا والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ذكره جهة لان اللفظ الموضوع لتعيين افادة العلم
وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان الصادر لما ذكره بعضهم ان معناه اول دفعات ذكره وهو احتراز

عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا يفيد في اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها
لجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعهد والصلة والنسبة ونحو
ذلك ولا يخفي على المنصف ان الوجه ما ذكرناه نحو قل هو الله احد فانه اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف
التعريف ثم جعل علما للذات واجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية
له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق
من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد
التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من
نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بالحق والله علما للفرد الموجود
منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف
ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة
كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح العلم له نحو ابو لهب
فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدي جهنمي لان انتسابه الى النار دل على ملابسته اياها كما في ابو الخير
وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي هو لهب جهنم فالانتقال من
ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية الا ان
هذا اللزوم انما هو بحسب وضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما
يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص جهنمي لو كان اسمه ابا لهب او زيدا
او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان
يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع
له لينتقل منه الى طويل القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف
يكون استعارة كرايت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء اصلا فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام
استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره

في (او العلم) (وبالموصولية) اي تعريف المسند اليه بايراده موصولة وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة
لكونه اعرف فان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام تواخوا في الرتبة
ولهذا صح جعل الذي الرجل صفة للناس وتوصيف المضاف كتوصيف المضاف اليه وما ذكرنا هو الاعرف وهو المنقول
عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر ووجه المقام اتباع للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب
الى ما اشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلق على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة بجملة هو احد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع
فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان
جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع
فانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصيص بمضمون الصلة بكون موضوعها
وهذا هو المقام اتباع للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح له بقوله لعدم علم المخاطب
بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض
لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة كالذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدواه
وهذا وجه اي استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق
له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة
من راد يرود اذا جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي
لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه وياخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها والكلام مسوق
لنزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها
يوجب توقع تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحش
وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونه في بيتها زيادة تقرير المراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة
وقيل هو تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتحقق
مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وظاهر ان هذه زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام

في غير المسند اليه بيت السقط أتاك المسيح يا ... حتى ... من خص المسيح فانه ادل على عدم ...
المقاري من ان يقول لكن عبد الله والمشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها
ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير كوراودته التي الآية
ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلم يكن شاهدا لها الا فيما ذكر زيادة التقرير عن
الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فان هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى ومنه في غير المسند اليه
قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرء بشبابه فاذا
عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء كقول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان
الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه
من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء
الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان
يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق السليم شاهدا صدق على انك اذا قلت عند
ذكر جماعة يعتقد بهم المخاطبون انهم اخوان خلص ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر
ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك
وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي نوع
من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان ياتي بالصلة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة
كالارصاد في علم البديع كان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء
الى ان الخبر المبني عليه من جنس العقاب والاذلال ثم انه ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر
نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف
والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر
من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه
فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم

الخاسرين

الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة
الى الاهانة لشان الخبر كان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او لشان غيره كان الذي يتبع الشيطان
فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر كان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في
ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة
ثم انه يحقق زوال المحبة ويقرره كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر وهو مفقود في مثل الابيات السابقة
الضمير لا يظهر فرق بينها بجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين
ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطا كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه
من مطارح الانظار وافاضل الشراح العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب
كما هو الظاهر في قوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم درجات النعيم ثم فرع بان قوله ثم يتفرع على هذا الاعتبار
الطيفة ربما تجعل ذريعة الى كذا بيان لذلك اشارة الى جعل المسند اليه موصولا مومئا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر
في كان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو ظاهر فتوهم ان ذلك من
الناس من اختفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن اضرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه
موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الى
هذا المضيف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او غير ذلك كقولك جاءك الذي اكرمك او
او الذي سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم كقوله يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون واللطائف هاهنا
لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم الاشارة ومتى صح المقام لايراد اسم الاشارة بحيث يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا فانه اصل اسم الاشارة
ان يشار به الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته
فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الاشارة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى
تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا اي
او على المدح في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية

لان هذا الخبر في الخبر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي قول الفرزدق اولـ
ئك آبائي فجئني بمثلهم والامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان
حاله اي المسند اليه في القرب والبعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد
اخر ذكر المتوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت ذكره
علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه من حيث ان هذا
للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم
على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما
يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما يشير اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر الهتكم
وقد يقصد به القرب حصوله وحضوره كيوم القيامة فذهب او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب
تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشار كقول الامير لبعض حاضريه اذلك قال
كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة قدره
منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكي عنه اولا ثم يؤتى
بها نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربته فهاتي ذلك الرجل لان المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر
نحو فقال هذا الرجل وهاتني هذا الرجل فانه لقرب المذكور عن قرب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قرب
فكانه حاضر وقد يذكر المعنى اي غير المتقدم بلفظ البعيد كما انه وذلك قسم عظيم لا فلق لان المعنى غير مدرك
حق فكانه بعيد او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف
اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه بقوله عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديته الى المفعول الثاني بالباء
وتقول عقبته بالشيء اي جئت بالشيء على عقبه على انه اي المشار اليه جدير بما يرد بعده اي
بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون
بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه

وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه
بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا
والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة
لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
اي الى حصة من الحقيقة المعهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته
ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا كان او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت
امرأة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى رب اني
وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
محررا فان لفظة ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما
للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير
اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى
الحاضر كما يقع في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة
على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية
وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد
الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة
باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل
من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود
ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج
فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على
الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق

بينه وبين النكرة كما الفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس كما لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع
لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على الاصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا
اطلقته على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقها على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة يقصد
بها ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة كادخل سوقا بخلاف المعرف كادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية
مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء و
بالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا اى المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ
تجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس ونحو ...
اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وبعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان
عود الضمير في قوله وقد ياتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح
ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني في البيت ...
... على ان يجعل صفة ... وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على
ان قوله لا يستطيعون وصف للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف
التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما ستذكره ...
وان كان اسما موصولا ... ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف في
الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم
وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلق على واحد كما في ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة حقيقة
هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب
دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها واذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت
به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وفهمه بالقرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث
الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير
باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع

بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة
باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها
وجب ان يكون للجميع والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما اطلقه على ما يقصد به
المفهوم والحقيقة لما ان ذكر اللام في المحدثة للجنس دون الاستغراق واما ما ... ان الاسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق
على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت عليه الحقيقة من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما
على حصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة و
هو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى النكرة ولا خفاء في
تميز بعضها عن البعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز
من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية كالرجعى والذكرى ... وان قصد به الاشارة اليها
باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام
وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف
الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة
وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبار العدم وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان
قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف التعريف عند غير المازني ...
... مبني على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم
ولهذا ... وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس فيه معنى الحدوث كالمؤمن والكافر والفاضل والجاهل والكاتب
ونحو ... فاللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير
هذا الموضع ... فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق ...

لا تكلف الا زيدا او اضرب الا اثنين الا عمروا وهذا ظاهر واستغراق المفرد لو كان بحرف النفي او غيره اشمل من استغراق المثنى والجمع فانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان انما اورد بيان

جواز نفي الجنس لانه يتحقق في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا لانه عند القرينة كما جاءني رجل بل رجلان فانه نص في عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه بجواز الكراهي انتبه او كونه جزء من مراده وقليله في غيره كونه نعتا بما قرت

في المقامات بالحمل فالمعنى وتتمة ثمرة واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة كما جاءني من رجل او مقدرة كلا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان ولهذا اشار صاحب الكشاف ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه والقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية

فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الاستغراق يشمل الافراد كما يشمل المفرد كما ذكره الائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل كقوله اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم

الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء

الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استغراق الاحاد والجمع يقتضي الا استغراق الجمع حتى ان معنى جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا

لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الاحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منهم فهو وهم بل هو اول المسئلة

فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى اني وهن العظم مني من انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بالوهن البعض دون كل فرد بمعنى يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع كونه

الطعام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحته وانما وجب الطعام

باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا

الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن

منه بعض العظام ولكن كلها حتى وقيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها

حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام

فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن الكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح

في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم

انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه تمام اصابه الوهن

ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ونحو ذلك وهذا التوهم لو

الزم وقعه الشارح وذلك لان افاده الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلام

في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين ان الجمع يتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله

يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى والا تكن لي

للعالمين جميعا اي ولا تكن ممن ... في قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم ...

لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى على ... ما قيل ان مراده

ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد والجمع

يفيد شمول الاجناس وذلك لانه لو لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بالكل لما اتى بمفرد كيف يكون العالمين متناولا لكل

جنس مما يسمى بالعالم فهل هذا الا تهافت والقول لا دلالة للقول ليشمل كل جنس مما اتى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين

ما جاءت مختلفة فيتناول بالجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا دليل عليها من العقل والنقل وبالجملة فالقول بان

الجمع يفيد تعلق الحكم بكل جمع لا واحد من الافراد وان كان الجمع لا ينافي ما قرره الائمة واشعر به الاستعمال وصرح به صاحب

الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام تفرد عن صاحب المفتاح ثم فرق بين المفرد والجمع في

المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس ولان يراد به بعضه الى الواحد منه

كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه الى الواحد لان في تأويل الجمعية
في الجنس وان المفرد في تأويل الجنسية في محل الجنس معنى وعلى كذا في الكشاف في نحو قولهم فلان يركب واحدا منها فما يجوز
مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب
وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل
تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المشهور عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى
كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد انه مذهبه بل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا
يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مطارح الانظار ومطامح الافكار كم زلت فيه اقدام فاضطر
اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة
معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي
بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما
يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة لا انه مجرد عن الدلالة
على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع كالرجل الطوال محافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل
عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور
وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اخلاق وبرمة اعشار فلان الثوب مؤلف
من قطع كل منها خلق اي خلق والبرمة مركبة من اجزاء كل منها عشر اي قطعة فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء
لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اي الاضافة اخصر طريق الى
احضاره اي المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه
ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين
مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق الجنيب المجنوب المستتبع والجثمان
الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها اي الاضافة تعظيما لشأن
المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة

ركب

ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبده السلطان وهو وان كان مضافا
اليه لكنه غير المسند اليه والمضاف وغيرهما اي غير المسند اليه والمضاف اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو
ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او بناء عمرو وقد يكون الاضافة
لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم
بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد ولما استلزم تقديمهم واما منهم كون علماء البلد فعلوا كذا
او المتكلم نحو اهل السوق او لتضمن الاضافة تعظيما على الاكرام او الاذلال او نحوهما كصديقك او عدوك بالباب
ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا
لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا
بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة كغلام زيد بابا
او لان فائدة الاضافة جنسية ونعيما كقولهم تلك على غرار الارض [illegible] وذلك
لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون المفرد علم ان المقصد
به الى الجنس كما يعني نحو قوله ولا طائر يطير بجناحيه على ما سبق واما تنكيره فللافراد اي التكثير
المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى او للنوعية
اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء
التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك
لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه وانسب بالمقام او التعظيم او التحقير يعني انه
بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي
مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب اي مانع حقير فكيف
بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله
اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير باعتبار الكمية والمقادير تحقيقا
او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمستنبطات وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقيل جاء

للتعظيم وللتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد كثير وذوو آيات عظام وذوو اعمار طوال فالتعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لئلا يمنع من التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهندة يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة كما تقدم والجواب انه ان اراد ان بناء المرة ونفس الكلمة يدل على ذلك فلا نسلم ان التحقير فيها المذكور في كون التنكير للتحقير بل ذلك بمعنى التقليل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع الظاهر ان التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نحو العذاب بالاضافة وقد يجيء للتعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب وللدلالة لفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح التقليل كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم وفي ان العقوبة من الكريم الحليم اشد كقوله اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب ووقع بعد هذا من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص متعلق كل دابة منه وتعقبه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى ان مثال كون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هاهنا للنوع لا للتأكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الا مع امتناع ما ضربته الا ضربا على ان يكون المصدر للتأكيد لان مصدره بمنزلة تكرار الفعل فكانه قيل ما ضربته الا ضربته وهذا لا يصح فكذا ما يكون بمنزلته والتحقيق ان في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستوفى حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من جنس وبغير الاحتياج الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي وما اغتره الشيب اغترارا الا على ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد وقعت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فيندفع ذلك الاحتمال بالمستثنى كالمتعدد واشتمل على الضرب وغيره من حيث الوهم فلذلك قلت ما ضربت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله فيها كل نظرة دائم حقهم ويابا كرم وتطرد الفقر والجدبا اي بعيد وتعدد من نحوك وتنويلك وشيء اليسير من فيضان جودك وجاهك وعطائك والظاهر انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا كونه الكلام ذكره بعض الناس والتقبل كو كفى بهذا الكلام مرضا تمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه افلانه ذكر التوابع وعبر بالفصل عن المسند اليه جريا على ما هو المناسب من ذكر الوصف وقد قدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب هنا بوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي كونه الوصف في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس ابن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي يجمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا الالمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع بانه خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او تقدير اعني وخبر ان في قوله بعد بيت اودى فلا ينفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس مسندا اليه وقوله الذي يظن بك كالتفسير اي للالمعي وصف به كاشفا عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي

فائدة هذا البحث ولم يرد عليه شيئا وسلم في النكرة وان نصه ان الالف ان حقق هو عالم او امته الخبر جوده وادوات الشهر منها ان
البيع سرعة يحرج عنه من الكره وسرعة المنع عنه من الخبر او مخصصا اراد بالتخصيص ما يتم تقليل الاشتراك او رفع الاحتمال
وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات كرجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد
الرجال فلما قلت عالم قلل ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال
الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفع الاحتمال
او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث
يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم
او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان
الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون
الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف
دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم
والاحاطة واعلم ان الوصفية يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة
وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي هو نسبة التنكير لان الاصل
في الحكم ان يكون مجهولا ليفيد مع ان التنكير يناسبه وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والاولى ان يقال
والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان يكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان
المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل
من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة لحكم معلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليس كذلك فوقوعها
صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان تقديره وان منكم لمن اقسم
بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من ولم يشر اليه بالقول قلت مراده ان الصلة هو الجواب الموكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة
للصدق والكذب ولا يقدح في تاكيد الاخبار والله زيد قائم والله وانما المعنى الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله
وكذلك وهذا لان المراد خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة

دون الصفة

دون الصفة حيث ذكر في قوله فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب
فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا في قوله تعالى في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت
النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم
جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا فعلى هذا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب
والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون انما سمعوا الاية علموا ذلك
فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا ثابتا
محققا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد او الحكم نحو غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على
معناه وتجوزا وان الاكثر حمله على دفع توهم التجوز اولى لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم
على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر الشارح في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يتبين ان اي موضع من كتب
التقديم والتاخير يطلعك عليه وهو خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد
تقرير المحكوم عليه لا الحكم فان قيل انه لم يرد ان التاكيد يقتضي بل مجرد التقرير كما عرفت وانت عرفت فانه بعيد
تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نم ان القصد لتقرير الحكم هو التقرير بل التقديم الذي اشار اليه صاحب بانه ليس كونه ثبوت
ان تقرير الحكم انما هو مجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يرد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل
بل في اخر بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فيمكن ان يقال يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت
من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجيء في الايضاح كما سياتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يترك
التخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول
الشيخ كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان كونه انا سعيت في حاجتك
وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل
انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير
اسلوب الكلام ومثل هذا اكثر في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو تعرض على السكاكي

في امثال هذا المقام وبهذا يظهر ان ليس من ان معنى كلامه ان تأكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم كما عرفت او تقرير المحكوم عليه كما
سبق في جاءني حاجتك وحدي او لا يجري غلطه حتى من ارتكاب غفلة بما ذكرنا من الوجه الصحيح او لدفع توهم التجوز
اي الحكم بالمجاز كقطع اللص الامير الامير اي نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه
مثلا او لدفع توهم السهو كجاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع هذا
التوهم بان تأكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم
لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال
بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعجب و
التقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
انما هو لزيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم … انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع دالا
على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني
بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصل وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ ولذا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان
يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما كونه في الرجلان كلاهما فهي كونه لدفع
توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم
ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وانما اذا توهم السامع ان الجائي الولدان انما الولد احدهما والرسول
الآخر طفيلي له فقيد في الرجلان كلاهما بل نفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر … باعث وكونه
فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز … لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب
المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان
يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يأتي عطف البيان لا للايضاح كما ذكر صاحب الكشاف من ان البيت الحرام في قوله
تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى لا تتخذوا الهين
… انه عطف بيان … وفايدته وان كان البيان … ان … فيهم امر المحقق

وما … من الوجوه … على ان عطف البيان … ان يكون اسما مختصا به … ذكر في قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين …
النظر … ان النظر عطف بيان … الموصوف … الكامل … ان الموصوف … عطف
… من الايضاح … فان قلت … قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
الوصف وذكر انه بيان والتفسير … السكاكي في باب عطف البيان … هذا الفصل … الحق في ذلك
بسرعة كلام السكاكي … عطف بيان … من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا …
ايراده في هذا البحث … على ما هو دأب السكاكي …
… والتفسير … مثل امس الدابر … وقع في كلام … ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية
اعني الالهية ومعنى العدد … حامل معنى الجنسية والوحدة … المسوق له الكلام النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله
… في اثبات الواحد من الاله لا لاثبات جنسه … الهين باثنين …
والتفسير … الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد
المخصوص … على ان المعنى به … والذي … هو العدد … وهذا كلامه …
… انه تأكيد … بالفاظ … ما وقع في …
من ان مذهب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد …
في المفصل نفخة واحدة … للوصف المؤكد كامس الدابر … ان كلا من اثنين وواحد وصف …
والعشر كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر
ليدل على ان القصد منهما الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فلا … الوصف …
يضر فان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد ليبين ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت …
… صاحب الكشاف وصاحب المفتاح … القوم … المفتاح على انه عطف
بيان … ان معنى قولهم … تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع … على معنى في متبوعه على ما نقل من
ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة … في متبوعيهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة …

على ان القصد من متبوعها الى احد اجزائه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية فلفظ انما تابع جنسه هو مع
متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا للدلالة على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من
الصفة لانها البتة يكون لتاكيد او تخصيص او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر للدلالة على ذلك المعنى ويكون الغرض من ذلك
عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض
من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان القائم يدل على معنى القيام والغرض منه انما كذلك من الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان
السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام
المبدل منه وفيه نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى ان ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقوله وجعلوا الله
الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النفي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على
ما مر **واما الابدال منه** اي من المسند اليه فيع هذا الشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر
حيث يكون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه عند التحقيق هو البدل من لفظ المبدل
الى ذلك **فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل** وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه
وان كان مفهوما هما متغايرين **وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض** وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات
المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو الهين اثنين او واحد ولا يكون بدل الكل دون البعض لان
ما صدق عليه الهين **وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال** وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل
منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس
عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح
الكلام فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت هذا قد اخذ من لفظ المفتاح على عادة المختصر
في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او الاضافة للبيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الاشعار الى ان
البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود فيه نفس التقرير ثم بيان التقرير في
بدل الكل ظاهر لما فيه من التثنية والتكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين

اثنين بعين ما صدق عليه ...

انعمت عليهم فائدة البدل التاكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط
المسلمين واما في بدل البعض والاشتمال فباعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر
واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث اذا اطلق يراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه
بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه نحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يتوهم
كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلوان عن الايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام و
قد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح **واما
العطف** اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه **فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو** فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع و
المتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا
للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل **او لتفصيل المسند** بانه قد حصل من احد المذكورين
اولا وحصل الآخر بعده مترتبا او غير مترتب **كذلك** اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده
بيوم او سنة وما اشبه ذلك **نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد** فهذه الثلاثة
تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على تعقيب الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك
مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان
المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى وبالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان
يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر كقولك مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها كقولك مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد كقولك جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل
المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها
فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما
معا قلت قد ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان الكلام اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما الى ذلك التقييد
وكذا الاثبات وجملة الامر ان ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض

بحال والمقصود من الكلام وهذا انما يستقيم اذا لم يلتفت فيه الى الشك انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات
مجي عمرو بعد مجي زيد بلا مهلة حتى كأنه معلوم انّ الجائي زيد وعمرو ولكن انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف فيه
لاذن وتفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيه عقيب مجي زيد ويحتمل انتفاء مجيه اصلا او مجيه
عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت فيكون العطف على المسند اليه بالفاء ومن غير تفصيل المسند نحو جاءني الذي كل
فالشارب فانه اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي
ما كل فيشرب فيغضب ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او لرد السامع عن الخطأ في الحكم
الى الصواب وسيجي تحقيق كيفية القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد
او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره
المصنف لكونه مثل لا في الرد الى الصواب لان لا تنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه
عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في نحو ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء
على ملابسة بينهما وحديثه لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح
في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجي منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على
ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فهو لم يقل به احد او صرف الحكم عن
المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف
الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو
يحتمل مجي زيد وعدمه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو
فهو يفيد عدم مجي زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع
فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجي لعمرو مع احتمال مجي زيد وعدم مجيه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد
في المثال المذكور عدم مجي زيد البتة كما في لكن وهذا ايضا غير كلامهم في كتب النحو ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم
عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجي عمرو متحقق
ومجي زيد وعدم مجيه على الاحتمال او مجيه متحقق ضرورة صرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد وعلى مذهب

الجمهور

الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام
فصيح فلا يدل على تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم
لانه مما موضوعه تدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك
نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد
او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع لكن لا من حيث
مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وتمامه في السكاكي من حروف العطف اي المعتبرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها او وقوعها تفسير الضمير الجواب من غير اعادة اياه كالضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور
وهذا نوع لا يطلب تحقيقه واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن
به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند
فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هو تخصيص المسند
بالمسند اليه وجعله بحيث لا يتعداه وغيره كما ذكر في المفتاح ان تخصيص المسند بالمسند اليه وما معناه قصر المسند على المسند اليه
وحينئذ فيكون راجعا الى المسند على ان التخصيص ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا او
الآخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا
زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يؤتى في تأكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى
الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره
قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا
بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مخصصا بالذكر فكانه قيل جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح
اتصافه بكونه مسندا اليه مخصصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه الا ترى الى قولهم في اياك
نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر
المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى
التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم

حقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح
لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط فاحش لعدم التدرب بهذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم انما ولد فلان هذا انه
الى معنى آخر للخبر المعرف باللام وقد اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر
ودقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد ان البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان
تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق
ان يقال ذلك له وفيه فان كنت قتلته علما وتصورته حق تصوره فعليك صاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك
وطريقته طريق قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه وانما نبا فلان صاحب الكشاف
انما حمل هذا معنى التعريف ونبه على فائدة الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد
بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله
هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام
ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا رازق الا الله هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم
هو التقوى والحسب هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر
والشيب هما فالحياة هي الحمام اى لا حياة الا الحمام واما تقديمه اى تقديم المسند اليه على المسند فان قلت
يطلق التقدم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر لما زال لا للقار في مكانه قلت
التقديم ضربان على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ او المفعول على الفعل ونحو ذلك مما حقه ان يوضع التقديم اسمه وحكمه
الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفاعل على الفعل وذلك بان تعمد
الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من
الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف انه من الضرب الاول وكلامه الشارحون باطلاق التقديم على الضرب
الثاني فلا يكون ذكره اى ذكر المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد

ظن كثير

ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا
بيان الوجوه اى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان
في الذكر ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر
اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند عاملا مما يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه
لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا الحال لو كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء في بحثه واما ليتمكن الخبر في
ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق
الذ واوقع في النفس كقوله اى قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية
فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس نفسانيا وفي ان ابدان الاموات
كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد
وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم وناقة صالح وثعبان موسى عم
ولا الخفاش ع وما وقع في الشرح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو
سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه
يستلذ واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تع واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل
في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه
كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب
الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال والاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون
هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر
المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك
وقوع الخبر مطلقا اى اثباتا وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال متعلقات الفعل انه لا غرض عند
اثبات وقوع الفعل بذكر المسند اليه اصلا بل انما هو وقوع الشرب مثلا ثم لو قيل على المفتاح لا نم ان التقديم يفيد
الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها

ومثل افادة الزيادة التخصيص كقوله تعالى ... هم يسرفون في امورهم سوف ... بالسم رزان وان
يقف اى هم يخوف والمراد هم يخوف كذا في الشرح اى محل الاستشهاد وهو قوله هم يخوف بتقديم المسند اليه
فحل المصنف هذا التفسير لشيء باعادة لفظه ليس لشيء والتعريف ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروطا بكون الخبر
فعلا على ما سياتي في قوله انا سعيت في حاجتك والخبر هنا اسم فاعل لان يخوف جمع خائف بمعنى خفيف واجيب بمنع
هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو
ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم يخوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بان التاكيد يراد به
التخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي يشار اليه في قوله واما الاجابة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة
الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن فيه بيان كون التقديم مفيدا الزيادة التخصيص نوع خفاء عيدا
لعبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد تقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح فان الحصر
فيما اذا كان الخبر من المشتقات كوما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي اذا كان المسند اليه بعد حرف
النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري
فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت
انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص
انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم
ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري
لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يقتضي ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته
عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت
قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول و
الثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى
انكار نفس الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن المناظرة كما في هذا المثال لكن ذلك ما انا

ما انه ثبت هذه الازار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى
كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المحشي
لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه
الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على
فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي
اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس
على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة
اللغة من ان احدا اذا لم يكن الهمزة بدلا من الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا
ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا المستعمل بمعنى الجمع ولهذا
صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين وفسره بقوله تعالى
لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان
هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه يجب وضعه لذلك قال هو
اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد ولا تغيير
بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا اي احد من الافرادات والمثنيات او الجماعات
واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان ذلك
هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا قلت شعرا وما انا اكلت تمرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي
نكرة على ... فلا يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا بدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو
الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جماعة من الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على
جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من النفي الرؤية الواقعة على كل احد في العموم الذي هو
سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم
يقتضي ان يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي

ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احدا لان المنفي الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال المنفي الكلي
يستلزم المنفي الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية وهو ما ذكره المصنف لانا نقول المعتبر هو العموم الصريح
والقدر المشترك ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد وهو خلاف المذكور
تحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز ان يكون اللازم اعم وقال الفاضل العلامة
في شرح المفتاح ان المنفي في قولنا ما انا رأيت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب
عاما كذلك وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطأ في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر
فيلزم ان يكون ما بقي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا
فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ في الفاعل فقط والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد
تعيين الفاعل انما هو المنفي الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم
ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وقصرت
في نفي هذا المنفي اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ في الفاعل فقط
وهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة وخشيتها انهم لم يحافظوا على تحصيل كلام الشيخ ولم يفرقوا
بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا
التخصيص في نحو ما انا قلت كذا او ليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول تحصيل كلامه انه اذا قدم المسند اليه
على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم
على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص انما هو لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم
انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما هو لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه
لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو
على ما اشار اليه شارح العلامة انما هو لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه انت
وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا

مثل في نحو انا ما قلت كذا …

فخاص

فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء
ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا
اكلت اليوم شيئا ولا ما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا
واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه وهذا الكلام فاذا اعتقد مخاطبك
انسانا لم يقل شعرا قط ولم يأكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس فاصاب في ذلك لكنه اخطأ
في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا
انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم آكل اليوم شيئا انا الذي
لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون
قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا وما انا اكلت شيئا وما انا رأيت
احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه
يستقيم للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ في تعيين من نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو بمشاركة
المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مخطئا
في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فيما نحو لا
ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام
فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي و
غيرهما حيث جعلوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير
والايلاء لحرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان الايلاء للضمير
حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه والايلاء لحرف النفي انما يكون
اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا فيهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان
يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى
الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه ينفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك

انا الذي لم آكل شيئا …

الضرب الواقع على من عدا زيد استم لكن فاعله غيري انا فانا اذا كان النزاع في ان الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت زعمت
وخفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي
ان ينفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه بعض ذلك الفعل فيناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي
لا يتوجه الى ضرب معين مع يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتاتى التوفيق لا يقال يجوز ان
يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيد والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه
واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول
المنفي بالقصر هو الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون ثابتا لزيد ومنفيا عنه وهذا تناقض وعندي ان الوهم
بان نقض النفي بالقصر يقتضي ان تكون ضربت زيدا احدا بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل مطلقا بل الى
ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو عن الاثبات
دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت انت الذي ضربت الا زيدا الكائنة اعتقد ان انسانا ضرب
كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان خفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس كما ينبغي
لهم في مورد التعميم بل يظهر اثره في كونك ما انا قرأت القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف الا
ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا الاقتضاء ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة
له فاتدبره وهذا ... وان لا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص
قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا كانا قمت او يكون
لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا كانا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي والى هذا اشار بقوله فقيل يأتي
اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور بعده اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته
اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان
مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد
ولا عمرو ولا من سواي ونحو ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشاركك
وذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع وشبهة في الاول ان الفعل صدر عن غيرك وفي الثاني

صدر عنك

صدر عنك ... الخبر ولوا اول ... صريحا ومطابقة في دفع الاول كونه خبري وعلى دفع الثاني وحدي دون العكس
وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان يحقق في ذهن
السامع ويحقق انه يفعل اعطاء الجزيل اي ان خبره لا يخفى وذلك بسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب
كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص كما ثبت في حاجتي قصدا الى تخصيصه
بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل له المصنف ليتفرع عليه الفرق بين ... تأكيد المسند اليه فانه محل الالتباس بخلاف
التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع
انه فيه تأكيد ولذا ذكره بلفظ كذا ... لان لفظ انت لا تكذب ... لتأكيد المحكوم عليه
لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب يفيد نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب
هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره الخ لا نظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي ... فيها مسند الى غير الضمير وانما
اسند الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا انا
سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان
وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عندك مدع
يسعى في حاجتك وقد وقع خطأ منه في فاعله فيقصد ازالة الخطأ بل اذا قلته اي المخاطب الا خبر ابتداء ومعنى قصد السامع
صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او نسيان او سهو اي في الفاعل صح والحاصل يتعرض لنفي التقوي
لا انه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما احتاج لبيان بالمثال الا خبر لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد
في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يرتكب النظر فيه الا على التعجب والتحير وذلك انه قال
الغرض الخ اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود من يسعى في حاجته سعيت انا في حاجتك
ليفيد وجه السعي منك صحيح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجه
السعي او لا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول
فلان قولك انا سعيت انما استعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمله لافادة وجود
السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف

انه ليس مناه او نسيانا ان عرف ذلك واما ثانيا فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك ولا يلزم الابتداء

بل منه خطاء والمخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير مع الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير

لسامعه كان تجوزا والا لكان سهوا او نسيانا فان التجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني

من المخاطب ثم مبني على كلامه هذا ما بني والشجرة مبني عن الثمرة وهذا تفصيل او ابني الفعل على معرف وان

بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني

اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد وقال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على

امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ

واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة على الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام انه

اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف انه قد

اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان واللفظ ودليل الذي جيء به صحيح من اثنين

يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم

ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر

وبين البناء على المعرف بل صرح في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي

لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ويتفق تورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر

السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ

على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم

او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا

وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو قوله تعالى والله يبسط الرزق لمن يشاء والله

يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهرا معرفا ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه

مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا

فهو للتخصيص والا فهو للتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وبين ما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين

الفور

الذي ذكر من

من الصور الثلث واتي قوله زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع بل يحتمل التقديم والتأخير

من اراد والتوفيق بين كلامه وكلام الشيخ عبد القاهر فقد تعسف الى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد

الاختصاص بشرطين واشار الى الاول بقوله ان جاز تقديره كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا

على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى

وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا

على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء

نفس التقدير او باشتقاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير انه خبر كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او

لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم المسند كره ولما كان مقتضى هذا

ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك

لو قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا تقوي الحكم مثل زيد

قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي لكونه فاعلا معنويا فقط كالتاكيد

وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول

بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما

جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا

في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم فاذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز

وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال و

شرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا

رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر

ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على تقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر

شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا او ظهور الخبر للكلب لا يبرره ولا يفزعه واما على تقدير الثاني

اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب

لانه لا يستقيم هذا القصد الى ان المقرر شر واحد لا شران وهذا ظاهر وانه قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تا
ولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي الوجه الجامع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص
تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع اهر
ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع
من التخصيص الجنسي والفردي فيتأتى التوفيق بين القولين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر يستفاد
من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر والقائل ان يقول بعد ما
جعل التنكير للتفظيع ليحصل التوجيه لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر
فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتداء كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح
في المعرف لصحة وقوعها مبتداء ولا مدفع لهذا الاشكال الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة
التقديم الحصر والحصر ههنا ليس يستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على
نفي الحكم عما عداه حتى ان رجل طويل جاءني معناه لا قصير فهو غير مفتقر الى كونه مؤخرا ايدل على هذا انه قال با
التخصيص النوعي في نحو قولنا ما ضرب اكرام اخوك وقال هو بمعنى ما ضرب اخاك الا كرم فتامله اي فيما ذهب اليه
السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقدم
على العامل ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقدم التابع اولى واذا لم يبقيا
على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واما ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم اذ لا دليل على ان الفاعل
لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة وسحق ثياب وقوله
والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتداء وما قام
مقامه من ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض
مما لا يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في رجل قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع
فلا امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله بيت بها جبل المحاقة بيته لكان محققا كله
ذلك لشهرة فان كله تاكيد لذلك الشهرة والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة

ولكان

ولكان يسكن الا الاديم الا باقي الاحياء بعد يبم من شدة كمدي ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنار
او قبر على تهد فان قوله وساكنه عطف على قبر نحو انا انت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام
عند قصد التخصيص ليس مبتداء عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل
اصطلاحي مع ان امتناع تقديم التابع حالة كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعله الطير في قوله والمؤمن العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا ولتنصيصهم على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع
تقدم البدل ومع هذا فالحق انه مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتداء قائم ههنا بعينه واما
قوله لان ما قالله ذلك الشهرة فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر
في كان لا لذلك قوله قبل المحاق على الشهرة لانه فيه وفي الضمير اليه ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا
يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز
تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في الضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء
التخصيص في صورة المنكر اعني في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي
بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل
وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك
حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء اعني التنكير انما دل على
النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا انه كفى في الوصف
يمنع تقديره انه خبر ليتضح وقوعه مبتداء كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف ولانه
فلا توجيه لما قيل في الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان
يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امرأة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع
ان يراد المهر شر لا خير او دليل عليه لا نقلا ولا عقلا وقال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي
اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في

وكان قوله ذلك الشهرة

في التقوى لتضمنه اي قائم الضمير مثل قائم فتكرر الاسناد ويقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان
اقول ونظيره نحو قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي
عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السالم كقائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم
تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يتضح
قوله وشبهه محققا ونطق انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته الخالي
عن الضمير يعني ان قوله ونحو عرفت يشتمل على امرين احدهما المقارنة في التقوى والثاني في عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه
الضمير علة الاولى وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر
عطف على تضمنه لكون اوضح ولهذا اي لشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة ولا
صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ال على ما هو في صورة الفعل
على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل
قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير وشبهه بالخالي عنه روعيت فيه الجهتان
اما الاولى فبان يجعل قريبا من هو قام في التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء
فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عن الضمير لوجب
ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل
لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلت يجوز ان يجعل المسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى
قول الشارح والتحقيق نحو حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي حمل ما جاء عارف المسند الى الضمير عارف
المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال بعضهم معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا
كان الظاهر او مثنى او مجموعا ونقله سهوا اذ لا حاصل له بهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند
كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك
لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بل ان لا يكون ذلك ولا يشك
من المخاطب بل عمن يضاف اليه لفظ مثل نفيه او اثبت الفعل لمن يناسبه ممن هو على صفته او صفا فيها او
نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا
وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف
اليه لفظ غير والنفي عن سبيله وهو في الكناية لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت له ضرورة
ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا ثبت الانخداع للغير من غير القصد الى انسان يوصى المتكلم
يتصف بالانخداع ولا يشك في ثبوت عدم الانخداع له وحده في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فكانه استعمله
على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن يضاف اليه كما في قولك مثلك
لا يجود وقوله غيري يخشى وانا المعاقب فكم ظالم مثلي بستانة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى
والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب
مماثل له وقوله من غير ارادة تعريض معناه حال كون ذلك القول والكلام ناشيا من غير ارادة التعريض كما قال
مثلي من غير ذنب اي ضربا لم يثبت من ذنب كما ان ذلك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا المقام
ليس مستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلزم منه ذكر من يثبت له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم
اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لان الغرض منهما الكناية والمطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية
ابلغ كما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم
عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز ان التعبير بهما لحصول الغرض
بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت
الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما
اذا لم يقدما الا ترى انك لو قلت يقول كذا مثلك او يعرف زايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته و
رايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع قد يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل
على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من
افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان

اي لا يثبت امن ارادة التعريض

بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيده بل يفيد سلب العموم ونفي الشمول وفيه اى فى ان فى التقديم النفي
عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد نظر لانا لا نسلم ترجيح التاكيد وانما يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل
قبله اى لتقويته على التاسيس وانما يكون للافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله بل لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم
النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد
لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان قيل لا نسلم ان استعمال كل فى التاكيد
اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم [illegible] اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا
القائل يتمسك فى اصل الدعوى بان استعمال [illegible] لسبب المناسبة والا فلا حديث [illegible]
وبيان اللازم [illegible] اما فى صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة [illegible] افراد المحكوم عليه
المحمول لان حرف السلب [illegible] من المحمول [illegible]
المركب من الايجاب والسلب [illegible] موجبة [illegible] السالبة [illegible]
[illegible] فى قوة السالبة الجزئية [illegible] الموضوع [illegible]
كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناها نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان
الموجبة المهملة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع كقولنا لم يقم بعض الانسان بمعنى
انهما متلازمان فى الصدق لانه قد حكم فى المهملة بنفي القيام فما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد
او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان
فى الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي فى قوة السالبة
الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما ان يكون الحكم منفيا
عن كل فرد من الافراد او يكون منفيا عن البعض دون البعض ثابتا لبعض اخر وعلى كلا التقديرين فهما نفي الحكم
عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا لبعض الافراد واذا ثبت ان انسان
لم يقم بدون لفظ كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول لفظ كل معناه ايضا كذلك

لان كل

لان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم
عن كل فرد ليكون كل تاسيسا لانه افاد ما لم يفده الاول واما فى صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة
مهملة اما سورها والسالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد [illegible]
الانسان بجميعهم [illegible] المقتضية لان السالبة الجزئية [illegible] نفي الحكم عن كل فرد وكل
نفيه عن البعض وثبوته لبعض وعلى هذا التقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا
بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي [illegible] نفي الحكم عن كل فرد [illegible] ان المهملة فى قوة الجزئية
وقد حكم ههنا بانها فى قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اى موضوع المهملة
نكرة فى حيز [illegible] بلفظ كل فى سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي واما [illegible]
بلفظ كل فلان ما يفيد العموم فى النفي انما هو النكرة التى تفيد الوحدة فى الاثبات واما التى تفيد العموم
فى الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فمتى وردت فى سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان
رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم
انسان نفي الحكم عن كل فرد [illegible] وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن
كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد [illegible]
[illegible] التقديم [illegible] العموم يجب ان يكون [illegible] العموم [illegible]
[illegible] بالعكس وذلك لان لفظ [illegible] افادة احد [illegible] المعنيين [illegible]
[illegible] نظر لان [illegible] تقدير ان كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل
انسان لافادة النفي عن كل فرد [illegible] ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
لان النفي عن الجملة فى الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة كانسان لم يقم وعن كل
فرد فى الصورة الثانية اعني السالبة المهملة كلم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد [illegible] بالاسناد اليها
اى الى كل [illegible] فيكون اى تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا

مفيد النفي الحاصل من الاسناد الى انسان بكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ لتقوية
تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل
انسان انما افاده مع نفس الاسناد الى كل لا بشي آخر ليكون كل لتقويته وما كان لقايل ان يدفع هذا المنع
بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ولكن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون لكل افادة معنى
كان حاصلا بدونه ويمكن توجيه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان
الصورة الثانية اعني السالبة المهملة كقولنا لم يقم انسان اذا افادة النفي عن كل فرد فقد افاد
النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد وحتى يكون معنى لم يقم
كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى
كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فوجب ان يحمل على النفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب
مثل لم يقم انسان لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد
التاكيدين على الآخر فالحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا
فهذا المعنيين حاصل قبل كل فمع ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب
ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي
عن جملة الافراد بطريق الاستلزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول
اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم
يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا
كل انسان لم يقم هذا جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة
بطريق الالتزام وهو ظاهر فيبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل
فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم
يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو حملنا لم يقم كل انسان على النفي عن كل
فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل يكون تاسيسا

فقط

فقط لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان
سالبة كلية كما ذكره هذا القايل لا مهملة يبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد من افراد الموضوع لا يقال | لا مهملة
انه مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم
ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب
او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان
قولنا لم يقم انسان انما هو من قبيل الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فلان التقدير انه بين فيها ان
الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لها من سور لانه لا معنى لسور الا ما يدل على الكمية ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان
جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية
كقولنا لن طوا اجمعين ونحو ذلك ونص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية
وكون الموضوع نكرة منفية سورا وقال الشيخ علي سور الكلية كان في الموجبة سورا جزئية على ما قال في الاشارات
ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب
قال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة
كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا
سواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
او غير فعل كقولك ما كل متمني المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل
المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير الفعل عطفا على اخرت والمعنى او
جعلت معمولة ولكن الاول انسب به لان كلمة من الدخول في حيز النفي والتأخر عن اداة النفي شامل لنوعيها
معمولة للفعل المنفي فلا يكون عطفه عليه ما وانما الاول فظ واما الثاني فلان التأخر عن اداة النفي اعم
من ان يقع بينهما فصل كما زيد كل القوم ما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع
كما كل متمني المرء حاصلا فان خصصت التأخر باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي
وان جعلت اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان واياما كان فالكلام لا يخلو عن تعقيد وانما

وقع فيه لسعه عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان يقدم بالنفي عليه لفظا او تقديرا
كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب
ان يحمل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على
فعل عامل في كل فيها ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها
او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاء في كل
القوم وقدم التاكيد على الفاعل لان كلا اصل فيه او مفعولا له نحو ما اخذت كل الدراهم او
الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا
على ما سبق حيث جعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو و
كذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه
الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف
لبعض مما اضيف اليه كل ان كان كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او عمل فيها كقولنا في
الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم
فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال بثبوت الحكم لبعض اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة
لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل والوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او
الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم
اخذا انا وما اخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم
وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في
حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق
الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين
فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا
ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد

كقوله

كقول النبي عم لما قال ذو اليدين أقصرت الصلوة ام نسيت يا
رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله لكل فرد
ورد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كل على معنى لم اصنع
شيئا مما تدعي علي من الذنوب قال المصنف والمعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج
بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام
في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما
لا بنفي الجميع جميعا لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني
ما روي انه لما قال النبي عم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله
كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا
اذ الاول ايجاب جزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع
فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب
كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان
النصب مفيدا لذلك العموم او الرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الفصيح
الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة وللقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبه لجعله
مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى مضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدءا لا يقول
جاءني كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع
في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز او الضرورة ملجئة اليه لانه كان ان يقول كلهن
قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصب لكان استعماله مفعولا وهو
غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدءا ولان قياسها ان يستعمل تاكيدا
ما تقدمها لا اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه لما
اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما ذكرها ادنى ملكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدءا لان العامل فيه

يستوي الا بذكرها في الصورة متقاضي عليه فلذلك يحق ان الاضمار كله فيه بالرفع والنصب ولا يحق الاضمار ان كله فيه
هو الكلام واما انا ما خيره ولا فتضاء المقام المسند اليه تقديم وسيجئ بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر
والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على
خلافه اى مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم
الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل
عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام
ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو مدح عام او ذم عام اعني من غير تعيين خصلة ولزم تمييزه
بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا
السلطان ثم لما تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير
المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اى قول
من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتداء ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا
فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو
كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود في
هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له ح قلت قد اختص هذا الباب باحكام فيجوز ان يكون من
خواصه التزام كون الضمير مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لشبهه بالاسم الجامد
في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم جامد واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام
تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا لا يعتبر رجحان تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز لانه
مثله في نعم الرجل رجلا قال الله ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما تقدم
هو او هي زيد عالم مكان الشأن او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر
ويختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة كقوله هي هند مليحة وقوله فانها لا تعمى
الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير من القرية

اى زيد

اى زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتوقف نحو قولهم انه رجلا وبالجملة قصة ذريه رجلا
وقولهم فقضاهن سبع سموات فانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اى
يعقب ذلك الضمير اى يجئ على عقبه في ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم يفهم منه ما يعقب ذلك الضمير
يفهم منه معنى لما جبل النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل
تمكن لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب في الطلب فلا بد ان لا يكون لما يحصل بسهولة
ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتني به فلا يقال هو الذباب يطير قالوا وهذا اعني تقديم
الابهام ثم التفسير يدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن وهو مقتضى التزام تأخير
المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك
نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشأن
دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر
في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه
اى القرآن او لدلالة بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الباقي او لادعاء ان الذهن لا
يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اى يوضع المظهر موضع المضمر
فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز المسند اليه
لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى كقول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول
بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اى رجل كامل في الرجولية اعيت اى اعيته
مذاهبه اى اعيت عليه وصعبت طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا
الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اى المتقن من نحر الامور اى اتقنها علما
زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق
غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن
وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت العناية بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس

اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره
اى ينتظر السامع

كانه يرى السامع ان هذا الشيء المعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان
الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا ففيه اختصاص المسند اليه بحكم بديع لانه عبارة عن معنى
كون هذا الحكم بديعا لانه مما من كان ينبغي ولا يكفي ما فيه من التعسف او للتهكم عطف على كمال العناية
اي او للتهكم بالسامع والتمويه كما اذا كان فاقد البصر ولا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء
على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده كالمحسوس او ادعاء
كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال
ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة و
المرض كي اشجى اي كي احزن من شجي يشجى من حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد من شجاه
هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي ان تقتلي ولم يقل
به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه بالاشارة وان كان المظهر الموضوع
موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكن المسند اليه عند السامع نحو قل هو
الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي
نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر الذي موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه
قوله وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا انزاله وما نزل الا بالاشتماله على
الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية
داعي المامور اي ما يكون داعيا لمن امرته بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي
مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان
انا آمرك وعليه اي وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي غير باب المسند اليه
فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله
من تقوية داعي المنبئ الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر
اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي

اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا لم يقل انا
العاصي ايتك على ان يكون العاصي مرادا لدلالته في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس
في لفظ انا ومنه ايضا التمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى
قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من
اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به لا الايمان بالله هو الرسول الموصوف
بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي
هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي
النقل مطلقا غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى
والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب
والاول اوفق لقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كل من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله
مطلقا زيادة عن المصنف غير مصرح في كلام السكاكي لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات
بالنظر الى الاول مثله ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بمضمر غائب او
بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام ثم عدل عنها
الى الآخر او لم يرد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المص من تفسير
السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه
الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما
يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اي قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة و
ضم الميم اسم موضع وقد يروى بكسرها تخصيص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة
على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر
فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي با

التكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة و
الخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخر منها اى بطريق اخر من الطرق الثلثة
بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير
هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص فى الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتبارا انهم
ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقب
المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا فى اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد ليدخل فى هذا التفسير اشياء
ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذى فعل
كذا ونحن الذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن شىء واحد تارة بضمير المتكلم او الخطاب وتارة
بالاسم الظاهر او ضمير الغائب ومنها يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدى وفى الشرح ان الالتفات
هذا بالكنت يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها طريق الملتفت اليه نحو اياك نعبد
واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو فى اياك نعبد والباقى جار على اسلوبه و
ان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم بحق
لى هذه المسئلة فانك الذى لا نظير له فى هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شىء
بعدكم عدم فانه لا التفات فى ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام
بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب وكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق
الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشىء
قال المرزوقى فى قوله انا الذى سمتنى امى حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون فى الصلة
ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد فى الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال
برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين
حتى ان المازنى قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا
قيدا وهو ان يكون التعبير الثانى فى كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا انه

الاية

ورد بر به يا ابنية فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام
اخر بل هو من متعلقات لنريه ومتماته وهذا اخص اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى
لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون
مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مخصوص بالاول فكل التفات عندهم التفات
عنده من غير عكس كما فى قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلى ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة
ذى العاير الارمد وذلك من نباء جاءنى وخبرته عن ابى الاسود وفى الصحاح العاير قذى العين
وفى الاساس فى عينه عوار وعاير اى غمصة تمعق منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازى كصام نهاره
فانه لا التفات فى البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكى بان فى كل بيت من الابيات الثلثة
التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرو القيس ثلاث التفاتات فى ثلث ابيات ظاهر فى
ان مذهب السكاكى موافق لمذهبه فيجوز ان يكون احدها فى بات والاخران فى جاءنى احدهما
باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة فى بات او يكون
الثانى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف فى ذلك للخطاب و
الثالث فى جاءنى باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان يق فيها ثلث التفاتات
على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شىء حاصل واقع
عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب فى ليلك الى الغيبة فى بات قد اضمحل الخطاب
وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فى جاءنى الا من الغيبة وحدها
وعن الثانى بانا لا نم ان الكاف فى ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو لكل خطاب
لمن يتلقى منه الكلام كما فى قوله هل يزجرنكم رسالة مرسل ان ليس ينفعنى اولالك الوك حيث
لم يقل اولالكم وقوله بكرا صاحبى قبل الهجير ان ذاك النجاح فى التبكير حيث لم يقل ذلكما وكما فى
قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم ومثال الالتفات
من التكلم الى الخطاب وما لى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون مكان ارجع

فان قلت ترجعون ليس خطابا بالنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد
المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت
ثم يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر
قلت لا نم ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يتغير اسلوب الكلام بل
يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من بابه جاءني وقد قطع المص
بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر
وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الامثلة والابيات
التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى
الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق الاختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى
الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني خلاف الظاهر على ما حققنا و الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك مكان لنا وقد كره الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعده المعظم كالجماعة وحكى
ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم واما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض
ابغي اصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تبعيتها للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب
الى التكلم كقول علقمة ابن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان طروب
قال المرزوقي معنى طحا بك في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراوده
بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد يتصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب
المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل
يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطلب مني وصلها
ويروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب
للقلب ففيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب وقد طابك فيه التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد
وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادة يجوز ان يكون فاعلا من المعاداة
كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا

[illegible]

الى مالك علیه قبل ۴۴

و الى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم
والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى الخطاب
مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من
شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبله
وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله تعالى لا مع غيره
بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي واني بضيف
سيك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته و
المخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل تزجرنكم رسالة مرسل
ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك بمعنى
اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى انه من قبيل الالتفات
فليس منه لان المخاطب بتزجرنكم هو بنو كنانة وبقوله اولاك اخت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين
احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق اى
الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم حطم الفقر ظهري والفقر
من قاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل
عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر شيء فتوهم ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى
كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو
لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله في اليأس راحة ووجهه
اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب اخر
كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طرأت الشيء لنشاط السامع واكثر ايقاظا
للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات
سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا

ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على
ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى
ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي
ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الا
تساع والمعنى على الظرفية لتناهيه القوة الاقبال اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دال على التعميم
ثم يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه
بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والثاني تخصيصه ليس بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوته
مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهو غاية
الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من
اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون ايهما بيانا للمطلوب ليتلائم
الكلام ويكون العبادة له لذاته وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فالطريقة المحققة
بهاموقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته
على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف
وهو ان لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق
بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد
ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا تحق العبادة الا به لان المخاطب
ادخل في التميز واعرف فيه لكان تعلق العبادة به تعلق بلفظ التميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ارباب
الذوق ولوازم الشي وخواصه يوجب ازديادوضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالحمد
فلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف بانه رب العالمين المدبر لمصالحهم
وثانيا بانه المنعم بانواع النعمة الدنيوية والاخروية لينتظم بهم امر المعاش ويستعد بالامر المعاد وثالثا بانه المالك
العالم واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فوطب خطابا

عان

على ان من هذه الصفات يجب ان يكون صلوته التحقيق عند العبد بتميزا من سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث
يراه ويشاهده حال العبادة رغبة تعظيم امر العبادة وانه ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه يراه ويشاهده ولذلك
التفت الى الخطاب ومما يخرج الكلام اي ذكر على خلاف مقتضى الظاهر اورده قد مستثنى منه وان لم يكن من مباحث
المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف
مراده والباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي
صدر منه الكلام بغير ما يترقبه بسبب حمل الكلام على خلاف ما اراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له اي حال كونه محتاجا متوعدا
اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد هذا مقول قول الحجاج مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب
هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه
على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي
غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم اولى
بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد
اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج ثانيا
انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده
او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره
اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير اولى بحاله اي بحال السائل او المهم
له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف
القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلي
ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذه الا
ختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون
والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها الناس وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان

يسألونه عن الغرض لا عن السبب لانهم لما لم يكونوا يطلعون بسهولة على ما يهون وفاق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض
وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين وا
ليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان
المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكلما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكره على سبيل
الضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها
على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض بمعنى
يصعق هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع هذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله
التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله
تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك
وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى
الماضي والحال وقد يكون بمعنى الواقع يقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالته على الاستقبال
بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر
قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا
الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى
الظاهر ثم [illegible] وان شئت فوازن
بين قوله تعالى ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك وان الدين ليقع وذلك
يوم يجمع له الناس لتستشعر من الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف
على انه متحقق الوقوع هذا والكلام محل نظر ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل
احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو نحو ان احدهما ان يكون الاصل لاعتبار من جهة اللفظ
بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر
معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا

منك

منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت
الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا يجب ان يكون
له ادراك يميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع
ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب ان يؤتى با
لمعروض عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف الى الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا
الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي ذهب التودد بين الناس وانقطعوا
بصفات الكرام حتى لو تعقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم ابنه كان ام غير نجيب فقيل انه قلب
من جهة اللفظ جاء بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدرة لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى
فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وكما للمعادلة بين ما وقع
بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور
بعد الهمزة هو الظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ كان امك خبره و
صح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة كما رجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة
في الاسم اكثر من ان يحصى ويجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف قيل
زيد قام فلا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان مضمر والخبر معرفة كما في رجل شريف كان ابوك
نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى على اظبي كان امك ام حمار لان
المقصود التسوية بين ان يكون ابنه طيبا او حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا انما وقع في
انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار
وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس
القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة اي متلونة
بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف
اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها

لون ارضه وفي العجب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه
به لون الارض في الغبرة فـ انه اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رده لان العدول عن مقتضى الظاهر
من غير نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما لا يتضمن ويوهم عكس
المقصود كقوله اي قول القطامي نصف الناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت السطح
بالفدن اي القصر السياعا اي الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما بعده
وهو امرت بها الرجال ليأخذوها ومكن نظن ان السياع ... والقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن
الناقة بالاستعانة قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى
ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان لا يتضمن ويوهم
عكس المقصود فيكون اوهل في الرد كقوله ثم انصرفت فدامت ولم اخب جذع البصيرة قارح الاقدام
والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اخب بمعنى لم اخرج وذلك لان
الجذع صغير السن والقارح ... فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام
والاقتحام في الحروب بالجذوعة كما اي اقدام عز وراي مجرب فليس فيه القلب باعتبار لطيف بل فيه ايهام
عكس المقصود والجواب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اخب لانه
اقرب ومعناه لم الف من اجل الخيبة ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت كذا وكذا
جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اخرج لان ما قبله من الابيات يدل على انه خرج وذكر منه
القدم ولان في فحوى كلامه الدلالة على انه خرج ولم يمت الاعداء بان الاقدام ليس بعد الكمال ...
الفكرة الصواب ورضي التحرز خوفا من المعاطب كذا ذكره في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبحت
اي خرجت تصلح قرينة على ان لم اخب بمعنى لم اخرج واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من
تنافر النظم ودلالة الكلام على اثبات الخروج له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اخب
صار المعنى لم اخرج في هذه الحال بل خرجت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لا يحصل معنى لم الف الا بحسب
ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام

المرزوقي

المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه على البصيرة التي كان عليها اولا
ولم يعرض لرايه وهن في الاقتحام ولم يتطرق اليه التقاعد عن الاقدام وقارح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته
للحروب وذلك لانه قال المنعم ثم انصرفت وقد بلغت بالاعداء ... ولم ينالوا ما ارادوا واتني وانما
على البصيرة الاولى لم ابتل في الاقتحام ولا غلبني اختيار التطرق والاحتراف بل قد صار اقدامي في الحرب
قارحا لطول ممارستي وكثرة مبارزتي والله اعلم بالصواب

اما تركه فلما

في حذف المسند اليه واما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه اشارة الى ان المسند اليه هو العمدة العظمى والركن
الاقوم وليس الحاجة اليه ... فاذا ... لم يوجد في الكلام وكانه ذكر ثم حذف قصدا لنكتة المقام رعاية
للطيفة وهي ان المسند اليه اقوى ركني الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر
لفظا فكانه اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج
فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي ابن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب في الاساس الا ان رحله اي في منزله وماواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه
التحسر على الغربة والتوجع من الكربة فحذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر على الغربة ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون لغريب
خبرا عنهما لامتناع افراده ولا على مذهب العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر كما في ان زيدا وعمرو منطلق وفي ارتفاع
قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم
الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان الكل منهما خبر اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء
والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا شركة هنا في عامل كما يقول ليت
زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر
في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في
التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان
قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر

٥ ساق الآية من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون في سورة الانعام

وهذا الوجه هو الذي يقع به صاحب الكشاف في قوله تعالى إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الخ ولا محل لها
من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم
ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم واما بناء الجاث لحملها المقام وكقوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف
على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بأمر كنت منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوي رماني على ان بريئا
خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي
مرفوع لا انه مبتدأ والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر
والبحر مترعا ان البحر يرتفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من
عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان خبر المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لغرض الاستقامة ولو
انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريئا ووالدي بريئا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا
ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمر قاعدا لم يكن بعيدا وقولك ان زيدا منطلق وعمرو اي وعمرا كذلك
فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع
اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب
فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت تدل على ان
المعنى حاضر او بالباب ونحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة
زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في
اذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا وذكر ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون
مضافة الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد والتزم
تقديمها لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد
بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا مهلا السفر جمع سافر

كصحب وصحب

كتقوى وصاحب

المهلة اي البعد وطوله اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا وفي السفر الذين
قد توغلوا في المضي بعدا عنا ولا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا لقصد
ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف
في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا
وان ولدا قال عبد القاهر لو لفظت ان لم تحسن الحذف اذ لم يجز ان تقتصر على الاسم لم يكن لك ان تجرد
والترجمة عنه وفيه ايضا من ضيق المقام ان الى محافظة على الشعر والمعنى ما يشعر للاختصار بدون الضيق
بقوله ان زيدا وان عمرا وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة
ظرفا ولم يقصد اليه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن تقديره لو تملكون
تملكون فحذف تملك الاول وابدل من ضميره المنفصل هو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به
فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود
من الاثبات بعد الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه والى ضمير انه لان لو انما يدخل على الفعل
دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد على ان يكون تقديره لو تملكون
انتم تملكون لان حذف المؤكد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يجوز حذف المؤكد والحامل مع بقاء
التأكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان
انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول
لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك
وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب من استدل بهذا
الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تأكيد تقدم وهذا
الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند
اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل
الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي

لا شكوى بثه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح لحصول
الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل له بدل حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت
صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدء موافق له دون حذف الخبر وبان قيام القرينة قرينة حالية على حذف
المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود
القرينة شرط الحذف فح لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه وكثيرا
يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وترجح حذف المبتدء وتقريره
من قرره وضعف الجميل بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدء التعريف
فحمل الكلام على وجه يكون المبتدء معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من
قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع و
الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا الهنا او في الوجود آلهة ثلاثة
او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون
في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة
فحذف المبتدء قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المبتدء بناء على ان ذكره يخرج الكلام
الى ما ليس بمراد كقولك ان زيدا عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو
عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا اوليت ام والهمزة جملتين مشتركتين
في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدر على المفرد اعني ولبعد ام نحو اقائم زيد ام عمرو
وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او ام عندك عمرو فام
منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما
قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع
القدرة على المفرد احترازا عن نحو الفعليتين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وا قام
زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة وكذا مع عدم التناسب بين معنى

الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة نحو وقوع الكلام جوابا لسؤال
محقق نحو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله
فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال
محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة
فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل المعنى
وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدء كقولنا الله خلقها يفيد ذلك
هذا المعنى وكذا القرينة انما يدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في
قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدء والخبر
جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل ولتقديم المسؤل عنه اهم
والجواب ان الكلام على جملة الاولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي نحو وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو
قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه
ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل
اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس
بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة والطيح
من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على خلاف القياس كلواقح جمع
ملقحة ويقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات
ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله او يبكي المقدر اي يبكي لاجل
اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل عنه اليه استحضارا لصورة ذلك الامر
الهائل وفضله اي وفضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع

المفعول مسند اليه ثم تذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسوال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع
بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك
لانه لما قيل ليبك يزيد فعلم ان هناك باكيا اسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اى يبكيه
ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين آكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع فى النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمال لا فى السوال المقدر اعنى من يبكيه
لانه سوال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث
مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا ولوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزءا جملة مسندا اليه بخلاف
ما اذا انصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام
غير مطمع فى ذكره اى من ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذى بخلاف
ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع فى ذكر الفاعل وللمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب
يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه لسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع وبين
المتناقضين من حيث الظاهر لان النصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام
بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر توهم الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان فى اطماع اول
الكلام فى ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اى ذكر
المسند فلما مر فى ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم ومن
الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من
قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير
ذلك او ان يتعين كونه اى المسند اسما فيفيد الثبوت او فعلا فيفيد التجدد كما سنذكره او ان
يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن لكسر سيف
وتقطع ثوبه بالدم ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر لان القرينة انما يدل على نفس المسند

بعجب المتكلم

بعجب المتكلم لك مع هذا الذكر المستغنى عنه فى الظاهر واما افراده اى جعل المسند غير جملة فلكونه
غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو
زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس يفيد للتقوى بل هو قريب من زيد قام
فى اعتبار التقوى كما مر فى قوله مع عدم افادة التقوى معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى
الحكم فخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد
نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوى الحكم فى الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص
نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص
نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيده
بضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اخص من عدم القصد التقوى لكنه يفيده ضرورة
تكرر الاسناد ووجب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا
تاكيد مقدم لا مبتدء والمسند مفرد لا جملة كما فى سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببى
موقع الفعل فى عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلى بما يكون مفهومه
محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببى ايضا لان كل مسند
محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشئ للشئ او نفيه
عنه وللقائل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند السببى لانا سنبين ان المسند السببى
فى نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة
التى وقعت خبرا للمبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد
لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبرى فى كتابه بانه الحكم
بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه
لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما فى الباب انه وصف اعتبارى
على ان المراد هنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجيء مسندا

فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده وتمام ذكره الفاضل
العلامة في شرح المفتاح ههنا هو ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي كما في زيد ابوه منطلق
ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله
ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق هو المفرد كما في زيد ابوه منطلق وهذا ضبط ظاهر لان اللازم مما
ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان
مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والامكان المناسب
ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل به وايضا القول بان مفهوم منطلق
ابوه ثابت لزيد كما في مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل
كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق
ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به فهي حجة عبارة المتن اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند
الفعلي امثلة ههنا نحو اكثر من التراب تبين درهما وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل
على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المتن بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثال الثاني
جملة ويحصل التقوي لان خالد امرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار
الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم فاعل لا
بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على
شيء ثم قال وانما قيد السكاكي المثال الاخير بقوله اذ تقدير استقر او حصل لانه لو قدر بمستقر حتى يكون
خالد مرفوع به لم يصح التركيب جميع ذلك ضبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر الامثلة المسند الفعلي اتماما
لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر الافراد المسند ههنا مثالا فان المفرد اما اسم او فعل وكل
منهما مذكور بامثلة وغرابة فيكون التمثيل ههنا ضايعا ولذا ترك المصنف ويدل على ما ذكرنا انه بعد
ما فرغ من الامثلة قال والتفسير وتقوي الحكم يذكر في تقدير المسند فلو كان قصدا بها امثلة لافراد
المسند لكان المناسب تاخيرها من هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد وذكر الفعل وذكر

التقوي فنحو

التقوي فنحو بسيط التركيب امثلة الافراد بين تفسيرها لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف
بصناعة التركيب امثلة الافراد بين تفسيرها ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم
يفسره لاشكاله وتفسير ضبطه لكان الاولى ان يمثل بجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن
ان يفسر بانه جملة علقت بمبتدأ بعايد بشرط ان لا يكون ذلك العايد مسندا اليه في تلك
الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعلقها على المبتدا ليس بعايد
ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العايد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج غلامه ونحو قوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل
او بعدها والعايد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ
قال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك
المسند تعليق اثبات لذلك الغير اي جعل جزء عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه
ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا
يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله
بنوع اثبات او نفي لكونه ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله ليبيب ما فالاول نحو زيد ابوه
منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدا اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له
وزيد عمرو ما هي منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدأ واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فيخرج من هذا
القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء
لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل المسند الى ما بعده وهو اخوه
ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان
وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على ان يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي
هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما كونه المعلم

المقصود لكونه جملة فهى اذا اريد التقوى للحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب
ان يقول او اذا كان المسند فعلا او لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا فى موضع الالتباس
مع رعاية فى الاقرب الذى لا التباس فيه اعنى قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ
المفتاح ان المسند السببى فى زيد ابوه منطلق هو منطلق وفى عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه
قد يكون مفردا كما فى هذين المثالين وقد يكون جملة كما فى قولك زيد ابوه انطلق وليس فى
كلامه ما يدل على نفس المسند السببى يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان فى
الكلام مسند سببى يجب ان يكون مسند ذالك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببى
لا يكون الا فى جملة وقعت مسندا الى مبتدأ ويمكن المسامحة ان فى قوله هو ان يكون مضافا و
محذوفا هو الزمان وضمير هو عايد الى المسند السببى او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان
المسند السببى يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا
ومع يكون المسند السببى هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه والا بانه جملة علقت
واما كونه اى كون المسند فعلا فللتقييد اى تقييد المسند باحد الازمنة الثلثة اعنى الماضى وهو
الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء او اخر الماضى واوايل المستقبل
متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلى والحال ان بعض صلواته ماض وبعضها باق فجعل
الصلوة الواقعة فى الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال على اخصر وجه كحذف الاسم نحو زيد
قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة الثلثة جزء مفهومه
فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذى هو من لوازم الزمان الذى هو الذى جزء من مفهوم الفعل
وتجدده الجزء وحدوثه يقتضى تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه
بعضها مع بعض كقوله اى قول الطريف بن تميم او كلما وردت عكاظ سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون
ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الى عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذى
شهر بذالك وعرف يتوسم اى يتفرس الوجوه وتاملها يحدث منه ذالك التوسم شيئا فشيئا

الطرامن

وقصد منه النظر لحظة فلحظة يعنى ان لى على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبنى الكل بامرهم انما
كونه اسما فلافادة عدمها اى عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام
لاغراض متعلق بذالك كما فى مقام المدح والذم وما اشبه ذالك مما يناسب الدوام والثبوت
كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن تمر عليها وهو منطلق يعنى
ان الانطلاق ثابت له دايما من غير اعتبار التجدد وقال الشيخ عبد القاهر المعنى من الاخبار ان
كان هو الاثبات المطلق فينبغى ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان
ذالك الثبوت فينبغى ان يكون بالفعل وقال ايضا موضع الاسم على ان يثبت به الشئ للشئ
من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق
ان الانطلاق يحصل منه جزء فجزء وهو يزاوله ويزجيه وقولنا فى زيد يقوم انه بمنزلة زيد قايم
لا يقتضى استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه
من اسم الفاعل والمفعول وغير ذالك بمفعول مطلق او به او له او فيه او معه ونحوه من الحال
والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب
ازدياد البعد موجب لقوة الفائدة كما فى المسند اليه ولما كان اهنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان ما
هو نحو المفعول وتقييده كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة فى نحو كان زيد بدون الخبر و
ليكون الخبر لتربيتها اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد فى نحو كان زيد زيد منطلقا
هو منطلقا لا كان لان منطلق هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفى ذكرى كان
دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما فى قولك زيد منطلق فى زمان الماضى والفا
وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة واى جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذالك الفعل
وهو مفهوم الخبر على انها اعنى تلك الصفة متصفة بعان تلك الا فعال فمعنى كان زيد قائما انه
متصف القيام المتصف بالكون اى الحصول والوجود فى الزمان الماضى ومعنى صار زيد غنيا انه متصف

بالغنى المتصف بالصيرورة اى الحصول بعد ان لم يكن فى الماضى وهذا معنى قولهم انما اعطى
الخبر حكم معناها فان الغنى فى هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التى انتقل زيد اليها وهذا
نوع آخر فى تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اى ترك التقييد
فلمانع منها اى من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف
انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او
مكانه او غير ذلك من غرض يتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر
على التكلم فيولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اى الفعل بالشرط نحو اكرمك
ان تكرمنى اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضى تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادوات
اى حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل فى علم النحو فليرجع اليه وفى
هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمنى اكرمك
بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياى ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان
عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتنى اكرمك
وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت
مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها
للصدق والكذب بناء على انه فى بحث تقييد المسند الخبرى واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس
بخبر قطعا لان الخبر قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما فى حيزه ولا
يصلح عمرو ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزء وحده خبرية
محتملة الصدق والكذب فى نفسها اى نظرا الى انها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع تقييده
على ما هو الحق لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن الاحتمال للصدق والكذب وهذه
الدقيقة قيد الجواب فى نفسها فتعسف منه وتغليط الكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال

الصدق والكذب

الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالارتباط بين قضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة
ليس بقضية ولا يحتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود وعنده وقوعه
للشرط وعليه منع ظاهر انا لا نسلم ذلك فى الجزاء لان قولك اكرمك ان جئتنى بمنزلة
قولك اكرمك على تقدير مجيئك او حين مجيئك والتحقيق فى هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب
اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان
الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من الاحتمال
الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند
المنطقيين فالمحكوم عليه الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم بلزوم الجزاء للشرط
وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع من الخبرية
واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية فى انها قول جازم موضوع للتصديق
والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس
بان احد الطرفين هو الآخر كما فى الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان النهار موجود
فى كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فحكم بين المفهومين وتحقيق
هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا فى ان واذا لكثرة
مباحثها الشريفة اللطيفة فى علم التصرفان واذا للشرط فى الاستقبال لكن اصل ان عدم
الجزم بوقوع الشرط فى اعتقاد المتكلم فلا يقع فى كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على
ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه فى اعتقاده فان قلت كما ان الشرط فى ان عدم
الجزم بوقوع الشرط فكذا الشرط فيها عدم تحقق وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرح ابن الحاجب
فى المعانى اللطيفة كثيرا ما لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق

بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك الجزم بلا وقوع الشرط وعدم
الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل في ان الخلو
عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القايل اكرمه ام لا فتنبه في المثال
على اشتراطه الخلو عن الجزم بالا وقوع وكذا قال ايضا في نحو ان لم اكرمك ابا كيف تراعي حقي مستعملا في
مقام الجزم للنكتة وظ ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلولم يشترط الخلو عنه
ايضا لما احتاج هذا المثال الى تاويل وقد سها الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بو
قوع الشرط ولذلك ولان ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذ الجزم به كان الحكم النادر بالوقوع
موقعا لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلبت لفظ الماضي على المضارع
في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظ الموضوع للدلالة
على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اداة الشرطية تقلب الماضي الى
معنى المستقبل مثل ان الحسن فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا
هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا
به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين حتى في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا
لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اي
الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته
واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا كثرة كثرة جنسها ولهذا جيء بان
دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله ولها كتب وهو
ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد
من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة
انه كيف لا وفي محنة فالفرق بين كونها جاءتهم حسنة وكونها تصبهم حسنة جز واضح القسم الاول يقصد به نوع مخصوص
والمقام قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون

تعريف العهد

تعريف العهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به عهدا على مذهب الجمهور فغير
صحيح اذا لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان
يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوع
واتساعها ولهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تعالى وعنايته حيث
جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة
غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة اي ضرفي الذهن
حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه
من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره العلامة من
ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة انما معنى لكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي
الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الذي هو مقتضى تعريف العهد والدال على ان
هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذا العظيم من الحسنات ولا يشكرون ازاء عليها هم
اقبح الناس اعتقادا واسواءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل
كدعوى استحقاق الكثرة لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير
فانه قد يغتفر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون واحدة موجودة فيوافق
لفظي اذا وجاءتهم بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا
استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود وهو اولاه اوليا ولزم من ترك الشكر
على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع الجنس الحسنة ليس الا باعتبار وقوع
افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخل اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجحا واذا جعلت الحسنة هي
الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر ومع ويظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة
لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الزام لكونها اشارة الى حاضر معهود ولا يمكنهم انكاره وحاصل ان القول
يكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بالحسنة المطلقة ويمكن الجواب عنه بان

معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحقيقة وهي الخصب والسعة ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في موقعه فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرضا في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وارتكابه الضلالات عبر بلفظ اذا والماضي على ان مس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد من سيده هل هو في الدار فهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح ينقض الليل افعل كذا فتتجاهل توليها وتحيرا وقس على هذا او لعدم الجزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل به لمخالفته مقتضى العلم ان لا تؤذه وزيد او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا لمجرد

كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا تؤذيه ٢٣

الغرض

الغرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال او على ما يجب مقتضى المقام لا يليق المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من ان ان تستعمل فيما عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان امنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى البعض غير قطعي بالنسبة الى الآخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لهم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله او يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان منهم من يعرف الحق وانما ينكره عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط يكون مقطوع به فلا يصح استعمال ان لما تقرر لانا نقول ان الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم فيناسب ان لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم

الكوفيون ان إن ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على أن إن لا تقلب كان الى معنى الا
ستقبال وذكر كثير من النحاة اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع إن جعل الشرط لفظ كان
نحو قوله تعم حكاية ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة
دلالة كان على المضي لتمحضه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا تفا
منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعم واما ينسينك الشيطان فلا تقعد
بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي فبح مجالسة المستهزئين
لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان
وجعل ينسينك خبرا ليستقيم معنى المضي فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض
غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا بهذه نكتة في استعمال
إن في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب
على المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى
الكلام او لتغليب غير المقطوع بالقياس بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور
ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور
والاناث صيغة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعم وكانت
من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف
به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض
بل لابتداء الغاية اى كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى
والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها قد صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين
له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعم بل انتم قوم تجهلون بتاء
الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عايد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا
لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه الابوان ونحوه

غير المرتابين ٢

كعمرين لابي بكر وعمر وقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين عليهما السلام وما اشبه
ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم
ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين
مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من
قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس يغلب احدهما الى الآخر بان يجري عليهما الوصف
المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في الاسم
ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسمين بزيد فلا يطلق القرء الا على الطهرين او الحيضين
لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان
فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع
باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين
بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع
امثلة الباب الآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمورا فيما بينهم
بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعم واذ قلنا للملائكة اسجدوا فسجدوا الا
ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس
بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعم حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا
معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه
لم يكن في ملتهم من اتى به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله
وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرء بتاء الخطاب والمعنى لعمل انت يا محمد وجميع من سواك
من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان

على الأثقل ٢

ان يخاطب فى كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال تعالى فمن تبعك
منهم فان جهنم جزاؤكم اى جزاؤهم وجزاؤك وقال تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم
الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب فى لعلكم شامل للناس الذى
توجه اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم
لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب
العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والا
نعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع فى لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب
والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه اى يخلق لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا
من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فى هذا التدبير والجعل لما فيه
من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب
شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب
والا لما صح ذكر الجميع اعنى الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء
على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففى لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان
القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا فى الكشاف والمفتاح وغيرهما وللقائل ان يقول جعل
الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف
فى حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس فى هذا التدبير حيث مكنكم
من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه فى ترتيب المعاش وتدبير
التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا هذا انسب
بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم
يوجد كما اذا وجد بعض الشىء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين

تبقى بقاءكم وتدوم بدوامكم ومثل هذا
يكون التقدير وجعل لكم من الانعام
ازواجا وهذا ٢١

يؤمنون بما انزل

يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص
على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدى لان اكثر الاعمال
تزاول بالايدى فجعل جميع الواقع بالايدى تغليبا ولكونها تعليل لقوله كان كل قدم ليبث
الحكم من اول امره معللا فيكون له فى النفس استقرار لا يكون لما ذكر تعليله بعده اى ولكون
ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعنى حصول مضمون الشرط فى الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق بتعلق امر لان التعليق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال الا يرى
انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علمت علقت الحرية على دخول الدار فى
الزمان المستقبل كان كل من جملتى كل من ان واذا يعنى الشرط والجزاء فعلية استقبالية
اما الشرط فقط لانه مفروض الحصول فى الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله
متعلق على الشرط فى الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحال الثابت على حصول ما يحصل فى المستقبل
فى المستقبل ويجب ان تنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلب نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه بمعنى
الاستقبالى لدلالته على الحدوث فى المستقبل فيجوز ان يترتب على امر يكون فى الشرط فانه معرض
الصدق فى الاستقبال فلا يكون طلبا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا
للفظ بالمعنى وتقاوما عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شىء وقوله لفظا
اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى
على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك امس معناه ان يعتد باكرامك
اياى الآن فاعتد باكرامى اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل وقس على هذا التقدير ما يناسب المقام وتاويل الجزاء
الطلبى بالخبرى وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قيد
الاستعمال ان فى غير الاستعمال قياسا مطردا اذا كان الشرط لفظا كان نحو وان كنتم فى ريب

وان كنتم فى شك كما مر وكذا اذا جئ بها فى مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط
ولا يذكر حينئذ له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى حاما لئيم وفى غير ذلك قليلا
كما فى قول ابى العلاء فيا وطنى ان فاتنى بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله
ايضا وان ذهبت عما احسن صدورها فقد الهبت وجدا نفوس رجال لظهور ان المعنى على
المضى دون الاستقبال وقد استعمل اذا للماضى كقوله تعالى حتى اذا بلغ السدين حتى اذا ساوى
بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابرز
غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة فى حصوله نحو ان اشترينا كان كذا
حال انعقاد اسباب الاشتراء وكون عطف قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا
جميع ما عطف بعده باولا لما كلها عامل الابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اى لكون ما هو للوقوع
كالواقع كقولنا ان مت لما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق
وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة فى وقوعه اى وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة
فذاك فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل اولاظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار
الرغبة يقتضى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته فى
حصول امر يكثر تصوره اياه اى تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اى الى
ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى وعليه اى على اظهار الرغبة فى الوقوع ورد
قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا جئ بلفظ الماضى ودلالة على توفر
الرغبة فى ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهى على الاكراه بارادتهن التحصن يقتضى
جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول انا لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضى
انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشئ فى غاية السقوط لانه غلط نشا من اشتراك اللفظ
اذ لا نسلم ان الشرط النحوى هو ما يتوقف عليه وجود الشئ بل هو المذكور بعد ان واخواتها

معلقا عليه

معلقا عليه حصول مضمون جملة اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن
معناهما اللغوى يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفى بانتفائه بل
الامر بالعكس لان الشرط النحوى فى الغالب ملزوم والجزاء لازم الثانى انه لا خلاف فى ان
التعليق بالشرط انما يقتضى انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى فيجوز
ان يكون فائدته فى الاية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن العفة فالمولى
احق بارادتها ولان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن الموالى على الزنا الثالث ان
نكرهوا معناه يحرم الاكراه اوطلب منكم الكف وعند عدم اراده التحصن ينتفى حرمة الاكراه
اوطلب الكف عنه ضرورة انتفاء الاكراه مع الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الا
متناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية يدل على انتفاء حرمة الاكراه
بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع
قال السكاكى او للتعريض اى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اما لما ذكرنا وللتعريض بان
ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك
لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضى
ابرازا للاشراك فى معرض الحاصل على سبيل الغرض والتقدير لمن صدر عنهم الاشراك بانه
قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فيقول والله لان شتمنى الامير لاضربنه ولا يخفى
عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض
لكونه على اصله ولما كان فى هذا الكلام من الضعف والخفاء نسبه الى السكاكى والا فهو قد
ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اى نظير لئن اشركت فى التعريض لا فى الاستعمال الماضى
مقام المضارع فى الشرط للتعريض قوله تعالى وما لى لا اعبد الذى فطرنى اى وما
لكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب سياق

الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم
اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذالك الوجه غضبهم وهو اى ذالك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى
الى الباطل ويعين عطف على يزيد وليس هذا من كلام السكاكى يعنى على وجه يعين على قبوله
اى قبول الحق لكونه اى لكون ذالك الوجه ادخل فى امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا
ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك
المتكلم به اولان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا
الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطايف الاساليب وقد كثر فى
التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت قوله تعم ان يثقفوكم اى يجدكم مشركون ويظفروا
بكم يكونوا لكم اعداء خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب
والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فيكونوا مثلهم ويرتفع العداوة
القتال قد ذكر فى موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل فى الثالثة الى لفظ
الماضى فاى نكتة فى ذالك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور فى الكشاف ان الغرض منه
الدلالة على انهم ودوا قبل كل شئ كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا
والدين واسبق المضار عندهم ان يرتدوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم
لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور فى المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوا كفارا
لمصادقتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعنى كونهم الاعداء وبسطهم
الايدى والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة
البتة ولا شئ احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين
لانحسام مادة المحاجة والمقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدى والالسن فانه يجوز
انتفاؤهما بالدى المصادقة بتذكير ما بينهم من القرابة والمعارفة ومجانسة اهليه من قولهم اذا
الملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا

لكن لا يكفى

لكن لا يكفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على وجهين
احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء كما ان تأتنى اعطك
واكسك والثانى ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه كما ان رجع الامير استاذنته
وخرجت وهذا فى المعنى على كلامين اى اذا رجع استاذنته واذا استاذنت خرجت كذا فى
دلايل الاعجاز فما فى الآية ان كان من الضرب الثانى ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما
واحدا لم يصح ما فى المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن فى تقييد ودادة الكفر بالشرط
فايدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية
لا على الجزاء وحده وان عطف الشرطية وغيرها كثير فى الكلام قال تعم وان يقاتلوكم
يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف على مجموع الشرط والجزاء وقال تعم وقالوا لولا انزل عليه ملك عطف الاخيرون
ولو انزلنا ملكا لقضى الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول
والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها فلا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا
المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا والاوفق ان الآية
نزلت فى حاطب بن ابى بلتعة حين وجه كتابا الى مشركى مكة واخبرهم باستعداد النبى لقتالهم
فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما
اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذ يتحقق العداوة وبسط الايدى والالسن وودادة
الرد الى الكفر ثم نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر
والنفاق والمذكور فى القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبى عم من الطريق
ولو للشرط اى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا فى الماضى مع
القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتنى لاكرمتك معلقا الاكرام
بالمجئ مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهى لانتفاء الثانى اعنى الجزاء لامتناع
الاول اعنى الشرط واما عبارة المفتاح وهى انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل

القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيئي مخاطب فيضها
اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع
الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط ومع وضوح فساد كل منهما وقد جعله البعض من اطلع عليه بانه
على حذف المضاف اى انها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع
ما امتنع من المجيئ والحق لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها
لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى
لطيف شجع السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من متقني كتابه ومعنده وهي لتعليق
الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء
والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان
الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس
فهو في نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول
سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشيئ اسباب مختلفة
كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء
السبب الا ترى ان قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد
على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء التعدد والآلهة انتفاء الفساد
لجواز ان يفعله الله تعالى بسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض
المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان
النهار موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون

الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء وهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اى
ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي
يوجب رفع المقدم ولا يوجب رفع التالي في قولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان
ينتج انه ليس انسانا وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول
وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لولا امتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل
بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب
او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الشيئ فهي عندهم
تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات
الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا امتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي
لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك
ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا
ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق
وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اى عدم طيران تلك الفرس
بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا الوان ونحوهما اداة
للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء
عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود فهم
يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في
القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم
بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل
على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء

ورفع المقدم

انما هو بسبب انتفاء الاول فيفيد لو شاء لهديكم
اجمعين ان انتفاء الهداية

تعذر الآلة لا لبيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق ابن الحاجب واتباعه انما
هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا شديدا ظاهرا وكم من عايب قولا صحيحا وآفته
من الفهم السقيم فان قيل لا يتضح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه واللازم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض
مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان لو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في
قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء وقد يكون نقيض الشرط
انسب والبق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون
دايما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله
لم يعصه او مختلفين نحو فوردتهم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة
ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك فمعنى هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود
الجزاء ولهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل
بهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام
فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز
ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان
المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا
يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء والمرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى
على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان
تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا اكراما مرتبطا بالمجيء
ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء
وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم
وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي

او لعموم المثبت

او لعموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي
فانه يفيد للعموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر في ثبوت نفي المنفي
لزم الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في
لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله
لم يعصه عدم عصيان المرتبط بعدم الخوف ويجوز ان يكون انتفائه بانتفاء القيد فيلزم عدم عصيان
غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجرى على اطلاقه فيلزم العموم في لفظه مثبتا كان
او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس
اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل
منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو
سلم فانما يتجه ان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا
محال او لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي بنقيض المستثنى فيه نقيض التالي
لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لم يصرح باستثناء نقيض التالي لانه لا متناع وكيف
يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرايط الانتاج واي فائدة
يكون في ذلك فهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا
وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو
اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع
فهو دايم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى
اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك
الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء
التولي خير وقد ذكر ان الا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما

فكيف على تقدير عدم الاسماع ٣٤

يكون حينئذ لو كانوا من اهله بان استمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان
به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى
ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول
المرسل ملكا لكان في صورة الرجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء
الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه والملك الملك في صورة الرجل
واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت
ينافي التعليق ولحصول الغرض والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضية
الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط و قال ابو العلاء لو وضعت في دجلة
الهام لم تخف من الجرع الله والعقوب حزال لعيف تاسفه على مفارقة بغداد وشوق ركابه
الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركابه الهام في ماء دجلة كانه
امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بانتفائه فدخولها على المضارع
في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل
فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي على ما يستصوبون وانه كلما
عن لهم راي في امر كان في اراداتهم معمولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الامر كما في قوله تعالى
الله يستهزئ بهم بعد قوله تعالى انما نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم
بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية
والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في المنافقين
بلايا النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله
لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء استمراره على اهل عسكم فهذا مخالف لما
ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن اهل عسكم وان اراد به امتناع

الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع
يفيد الاستمرار فدخول كلمة لو عليه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد
المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية
يفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتاكيد الثبوت ولهذا قالوا
ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيد اضرب وما زيد
ضربت لاختصاص النفي مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص وبهذا نظائر في كلامهم و
دخولها على المضارع في نحو قوله تعالى ولو ترى الخطاب لمحمد او لكل من يتاتى منه الرؤية
اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا
مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا
وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤوسهم عند ربهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع منزلة الماضي لصدوره
اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الذي هو يعلم غيب السموات والارض
فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل
لانها انما يكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل لو واذ فيها المختصان بالماضي
وح كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في
اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل بالتحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد
انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان
جعلت الخطاب لمحمد ولو للتمني فلا استشهاد لان لو للتمني يدخل على المضارع ايضا كما في قوله
تعالى ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع
بعد رب المكفوفة يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الا
يضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله تعالى ربما يود الذين كفروا من تنزيل المضارع

منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي كان لو ومحذوف
لكثرة استعمال كان بعد ربما اما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف اي
رب شيء يود الذين كفروا ابتت وتحقيق فلا يخفى ما فيه من التعسف وتبتر النظم ورب ههنا
للتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم احوال يوم القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك
ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقل قد
اذا دخل على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف لدلالة قوله لو كانوا مسلمين
على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء به على لفظ الغيبة لانه مخبر عنهم كما يقول حلف بالله ليفعلن
ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا احسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى
الترجي حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف
على قوله لو كانوا مسلمين عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسوا رؤسهم
متقابلين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل
الرياح استحضارا لتلك الصورة الدالة على القدرة الباهرة اي البالغة يعني صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع
مما يدل على الحال واي امر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة بانها
الله المعبود له معون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابته او فظاعته او نحو ذلك
وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل بلغ من الفظاعة بحيث يحترز
عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كقولك لقد اصابني حوادث لو تبقى
الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله
ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما تنكيره
الاولى فلا يقع الافعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من نحو

كقولك زيد

كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية من المنكر كما اذا قال لك قايل عندي
رجل فيقول القد يقال الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على
انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند
اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة مما
يمتنع عقلا او لالبس في كلام العرب ونحو قوله ولا يكن موقف منك الوداعا فقوله يكون يرد الجهلا
على انه من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة وما
استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في ماذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء
الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام نكرة مبتدا والمعرفة بعده خبره واستدل
بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة تمتنع بوجهين الاول على ان الاصل في المسند اليه ان يكون
معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة
وارتكاب كما ظلا الاصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم
العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع
الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد واما الاول فلان وجوب كونه معلوما
لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما
يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في المسند ولان
ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه
لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان
قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به ولا يوجب كونه معلوما
واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام الرجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر
من ان زيادة الخصوص يوجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوها من المقيدات
والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص

الشيوع وبالشيوع يحصل بلا نه يدل على مجرد المفهوم واما تعدد والوصف يجيئ للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه
وهذا وهم لانه ان اراد ان الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست
كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل
فرد بعوض من غير دلالة على التعيين ففي العلم ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون مجيئه الركوب
وغيره وكذا الطالب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها في الماء والخبز وجميع الموجودات يخصص الا ترى
الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف
فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع
حكما على امر معلوم اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند
ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة بآخر مثله اي حكما
على امر معلوم بامر آخر مثله وذلك الامر المحكوم عليه مذكور معلوما للسامع باحدى طرق التعريف لو اتحدت الطرق
كوالراكب هو المنطلق او يختلفان كزيد هو المنطلق بقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه و
المسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متأول بحذف المضاف باعتبار
حالين اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا تاويل ملازم في
كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته لعادم
الاسد فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعه والاخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل اولا وفي حكم كك
عطفه على حكما اي لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم له باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا
اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم كذا عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب
العلم بانتساب احدهما الى الاخر وحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج
فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد وعمرو المنطلق حال كون
المنطلق في المثال الاخير معرفا باعتبار تعريف العهد والجنس وفي هذا التمثيل لما سيجيئ من كت

القصر

القصر وما ورد في تعريف العهد كقول ابي نواس فان تكونوا ابراء من جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني
اي هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان في منع ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز
اضافة الجناية الى كل منهما يجب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى وهو الجاني [illegible] من في الجناية المترتب على
كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف
المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية
النسبة وبعد ايضا لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على امر آخر مثله يابي ذلك ويدل على انه يجب معلومية
الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة با
عتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار ذلك الانتساب للا
الغلام من علامة والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل
وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف
وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب نظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال
لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما فلذا لا يقال اخوك زيد لمن
لا يعرف ان له اخا لان منع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسهما اي ونحو
عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من
صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى فيجوز ان يكونا وصفين
لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب
يجب ان تقدمه ان يحكم عليه بالاخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان
بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان
تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه
اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت
ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح

الزماع ولا يقع رماحها الخاب والهدا قيل في بيت الحطاكوفي بجوا التفقة لان الذي مع يعرف لم ما دو انما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق بناء على انه يطلبه على التعين وتقول في المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يقع زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعم اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك انه انسان من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو قيل زيد التائب مما نظر وفيه على ما ذكرنا ما بهر طرق التعريف والثانى اعتبار تعريف الجنس قيل يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اى قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اى قصرا غير محقق بل مبالغا فيه اى لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اى الكامل في الشجاعة فيفيد الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف باللام الجنس نحو الامير زيد والشجاع عمرو فلا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابية على الاستغراق وكثيرا ما يقع لام الجنس فاش ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع امر على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمروا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود ولظهور امتناع حمل احد المتباينين في الوجود الخارجي على الاخر وحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو هذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر كزيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان او القائم على غير زيد وفيه ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فردا منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او بغيره كزيد الكرم التقوى

اى لا غيره

اى لا غيره والامير الشجاع الا ايمان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان خبر معرفا مطلقا كوالتوكل على الله والشوابط الامارة والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا الذى تعريف الجنس في المسند اليه يفيد قصره على الاتصاف بكونه مسندا على ما تقرر ان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ او كزيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذى قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا في الامثلة المذكورة وقد يكون حيث مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو الراكب او هو الذى لو قاعين لا يلقى احدا لا احد وهو الوالف عطاء روساء الا عشرا هو الواهب الى المصطفات الاماضبا داما اعتبار القصر عليه الهبة للمائة من الابل حالكونه متناها او عشار الا ان الهبة المائة مطلقا باى حال كانت والا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هيئة مخصوصة هى بمنزلة الشخص وهنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهى ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انت الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا مارات به حيث كملا او انت الشجاع والا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتى لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذى اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة اى بكليتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة منى فهو مثل زيد المنطلق اى الذى كان منه الانطلاق المعهود الا ان هنا نوعا من المحبة لان المعنى ان المحبة بكليتها مقصورة عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محبتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اى الذى من شانه ان يسعى في حاجتك حق فيه معنى الجنسية ح مثله في انت الحبيب وقوله وقد يفيد بلفظه قد اشارة الى انه قد لا يفيد

القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد
قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر وانه لم يكن حسنا جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا
منع للقصر في قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يكن الا بكائك على ما لا يخفى على من له ادنى دراية باساليب
الكلام الظهور ان الغرض ان يثبت لبكائه الحسن ويخرجه من جنس البكاء حيزه من القتلى كما اذا قيل القبر محمود الا قبرك
ويخرج مذموم الا عليك وبهذا انقطع ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون القصر الحسن على البكاء
بمعنى انه لا يتجاوزه الى البكاء وغيره لكنه لا يتجاوز الى شيء آخر ومعنى التوقف ههنا ان اتصاف المبتدا
بالخبر امر ظاهر لا ينكر عليه ولا نزاع فيه ومثل قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم
ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز
فان قيل اللام ح لا يكون للجنس فلا يناسب القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر واجيب قلنا قد
سبق ان اللام التي للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا
اليه في بحث ضمير الفصل وانما تحقق حكم القصر بانه في تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما فيه
نية العموم والشمول في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق يصدق على المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر
وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك او الحبيب المضاف معهودا كما هو المراد ومنع
الاضافة وسيجيء ذا اختصاص لا يبقى له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر
لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان معنى
المبتدا او مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا
بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هو المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او
المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب
هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا
وقد يتوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه حذرا من الاشتراط في الخبر ان يكون مشتقا
وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان الاسم قد جرى ذلك

المنتهى بعونه

الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد فرق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى وانما
عند المنطقيين فهذا تاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى الكلي
وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة
خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتمل ان يكون ثابتا
للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند
الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والمغالطة من اشتراك لفظ وجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر
والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الظرف في قولك
زيد واين ذلك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد وكونهم ارجل زيد من اعدل القوانين ولا يخفى ان تقدير القول
في جميع ذلك تعسف فالتقوى او لكونه سببا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم
والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف اللازمة لا يكون الا جملة وقولهم هو اسب من ذلك
اي مرتبط به ومتعلق لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء يسمى له وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح
وهو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه ذلك المبتدا صرفه المبتدا
الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها
للخالي عن الضمير كما عرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير
المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد ثبت فقد اشعرت قلبه انك
تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت
وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى
تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت اذا كان
لم يتوقف الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا معنى لكن كان ينبغي ان لا يتوقف الصورة التخصيص

مسندا انما يعتبر في ما حكى دوجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند فيه جملة فعلية قطعا ثم هو ح
في التقوي مورده لتكرر الاسناد ولكنه قد يفيد التقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث
انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في كونه يفيد ان اعتبار عدم التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبار
يفيد التخصيص ولم يعتبره يفيد الا التخصيص كيف وقد ذكر في بحث ان مثل التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره
العلامة في شرحه من ان المفتاح انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا يدل على التخصيص من التسليم بثبوت اصل الفعل وبلا تسليم ثبوت
الوفاق لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب منه انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع التصريح بان
المسند لا يكون جملة الا للتقوي في كونه سببيا في نحو حكى عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها
لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في العمل هو الفعل
والاسم الفاعل انما يعمل لشبهه فالاولى ان يقدر ما هو الاصل لانه قد ثبت تعلقه بالفعل قطعا في كون الذي في الدار
اخوك فعند الرفد والحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا للاصالة المفرد في الاعراب و
الاتصاف بهو ان المعلوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف
مقدر بجملة والمعنى قد جعل الجملة الفعل عند المعاني الفعل قد تعلق الى الظرف ولم يحذف مع الفعل كي يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه
لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان منه فو ليس الظرف مقدر بجملة ان يحذف المقدر جملة لا مفردا وقع في عبارة الاعلام
الاعلام مع ان الخلاف واقع ان فيها ان طلب على ظاهره افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفيه ده
واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر
المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر من ان معنى
الضرب ان منع قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا وحيث
بان المسند هو الظرف هنا والمسند اليه مقصور عليه بل على جزء المجرور في الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم
الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت
النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكون في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا
فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتعدى الى

دوني

والذي يجاء في الظاهر ... ٣٢

ودينى مقصور على الاتصاف بلي لا يتعدى بلكم لا منوم حصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره
صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر
حقيقيا حتى يلزم من كون دينهم مقصورا على الاتصاف في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا
يتجاوز الى غيركم ودينى لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان الخاص به اي دينكم دون القطع لان غيره لا يكون فيها فليغلط الا ما
في هذا المقام من الخبط والخروج له عن القانون والعدل اي ولان التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند
على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى
بحب ولالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات
لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو بينه كتب الله تعالى كما ان المعتبر
في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على التخصيص اي تقديم المسند للتنبيه من
اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه
خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا او كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف فيتوهم المبتدا افيع توهم انه نعت لا خبر
ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا
الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة بتقدم الحكم عليه نحو قام رجل وشرطه ان يكون الخبر ظرفا ولا يقع قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان
يكون قائم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا لانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت
النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده وانما وجب في الدار رجل لان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم
على غير المختص فيرد ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان الحكم على ما ليس بمختص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن
الحاجب وهو ان جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت كونه علية الباب
والمقدم على الفعل وكونه بالفعل لمناسبه او التفاؤل كونه ثبت سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق
الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب المعتصم بالله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وابو اسحق والقمر
عطف على شمس الضحى ... وابو اسحق هو المعتصم بالله الموصوف الخبر الجار الا الموصوف بتلك الثلاثة هو المجرور بقوله تشرق ببهجتها

٣ اي ان لا يتجاوزه الى غيره وكذا قوله تعالى
لا فيها غول وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة

التقديم يفيد ٣

٣ ... ان ... لا ... الاختصاص ٣٢

الى كونها بغير الذهنيا نحو زيد جيجة هذه الثلثة وبها اشار وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثمثه والذهنيا ظرف
اى فى الدنيا او مفعول به على التضمين تشرق مشاغل معدود وهو شمس الضحى وابو اسحق وهو كوكب معلوم بالقمر
والقمر وتحقيقه نقيض تقديم المسند تشبيه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يتجه
دراهلها الجم اما الاول فلشهرة امره وانما لان الكلام فى الخبر دون الانشاء واما الثانى ففيه نوع الاستبعاد
اعتبار امقابلة للاعتبارات المذكوره بل من المعنى المقتضى لتقديم جميع المذكورات مقابل لما ماقرئى الله
المسند اليه وتحاجه السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص
لانه كلام تعرض خطه والمثال ولبشمل على نوع اختلال وذلك لانه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة
التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا وتقدم ابنه على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى وقوله فى الدرجة الاولى
احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود
ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه فى الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح فى ان
خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير فى الدرجة الاولى والى
المبتدأ فى الدرجة الثانية وكلامه فى تقرير تقوى الحكم على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ
يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما
حكم سواء كان خاليا عن الضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ
ثانيا فيكتسى الحكم قوة وهذا ظاهر فى ان الاسناد الى المبتدأ اولا فقط والحكم بينهما متقدم على الاسناد
الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل فى هذه الامثلة اعنى انا عرفت وانت
عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ فى الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصح
الاحتراز عنها بقوله فى الدرجة الاولى والجواب ان الفعل فى كل منها متقدم على ما يسند
اليه فى الدرجة الاولى وهل هذا الا تناقض ويمكن ان يجاب عن الاول بان فى نحو
زيد عرف ثلثة اسنادات مرتبة فى التقديم والتاخير اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وثانيها
اسناد الفعل الى المبتدأ وقبل عود الضمير وثالثها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد

بطريق

بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستلزم صرف الاسناد اليه مرة ثانية انما هو تقدم الاول على الثانى فظا
الاسناد ونسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شئ آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد
العيل الى المبتدأ وتليه فلما تحقق الفعل مسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما
الحكم وانما وجه تقدم الثانى على الثالث فظاهر فكلامه صريح فى ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ متقدم على اسناده
الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم محمول على ان اسناد
الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الا
لتزام وبواسطة الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضائه القول
بالاسنادات الثلث لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير
فقد تناقض لانه ان كان خبرا كان مع الاسنادين ثلثة وعن الثانى بانه لما كان اول الاسنادين فى
هذه الامثلة اسناد الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت
هذه الامثلة خارجة بقوله فى الدرجة الاولى بخلاف بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه فى الدرجة
الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقى هنا اعتراض صعب لا دفع له وهو
ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء والى آخره لا يصلح تعليلا للا
حتراز عن الامثلة المذكوره بقوله فى الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد
الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى
فى هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده فى كتب الفوق فانه الذى يدل على
اسناد الفعل الى المبتدأ فى الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا
فى شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد
والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب فى ذلك كلاما طويلا محصوله
وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد فى
فى الدرجة الاولى اى بلا واسطة شئ كاسناد الفعل الى الضمير فى زيد قام والثانى فى

جعل تاره اولا وتاره ثانيا

عرف

الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل ويح لا يتناقض هذا الكلام بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان هذا القول يتحقق ثمة ما سبق وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا تبعيته ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير للاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدا كما لا يخفى قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه يثبت الاكمل وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ الصيغة والاقتصار وتعبير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقع في شيء من كلام الشارح وتبعته لما فيه من الخلط ولم يتعرض التحقيق لكلام السكاكي من هذا المقام ولم يره ولا لطيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح ملتفيا لما كان عنده ان ظاهره وتشنيعا عاجزا عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في كون زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان كون زيد علم يفيد التجدد وان كون زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد يجب تقديره حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا كان الخبر جملة فعلية والقول بالتجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني قول صاحب المفتاح وقولي الدرجة الاولى الى آخره كلامه ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان حمل قوله في التقوي صرفه المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدا او مسندا عن غيره اسناد الخبر الظهور ان يقتضيه انما هو مع الخبر لا غيره وما في كون زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا وباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يتكلم للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد

الى النسبة المعنوية

النسبة المعنوية المحضة فليس في كون انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا وحلفت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر ولا بين الفاعل وعامله فلا بد هاهنا من زيادة اعتبار ما انمحى انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو جملة فلا وجه لجعله الثاني مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا اولا قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي خبر الى المبتدا هذا تمام القيل به جهد ولم يلتجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض عند وفي بتمام المقصود فما الكلام في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن كون انا عرفت مع التصحيح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات ومغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلت في كون وحلفت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه هاهنا صريح في تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في كيف التقوي لا يدل الا على ما حق الاعتبار الثاني على اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرفه الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات

والمراد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه
عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او جزء وصفه ليس مما نحن فيه فهذا الاعتبار قال
ثم ان كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الخبر الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ والخبر المتضمن له كان
الخبر متضمنا للضمير المسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك
الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول
منه ومع لم يستلزم كلام الشارح فلا يقتضي ان سند الشيء على الوجه المستبعد المستهجن كما زعم واما الثاني فهو
ان منع كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة
فعلا والتقدم ذلك الفعل البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله نحوا وجد ههنا
اسنادا آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبره مقدم عليه او لم
يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه
في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف فيما عن اسناد الفعل من حيث الضمير
الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية لا يشترط في افادة التجدد تقدم الفعل البتة على ما اسند اليه
وبهذا منع الاحتراز عن زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا بمعنى ما ذكره الشارح من انه احتراز عنه لانه يفيد
التجدد ولما فرغ تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه
غير مختص لهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك
مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من الفاعل و
الملحقات لهما والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند
وكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا ثم لا يصح ان يكون جملة
فعلية واما ما قيل من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه
فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريانه بتمامه في المذكورات في كل ما يغاير البابين
فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في كل واحد مما يغاير البابين

الباب الرابع

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

وقد سبقت الاشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها
كثير من الاحوال المذكورة في البابين السابقين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بمزيد غموض ومزيد دقة فرتب هذا الباب
واورد فيه احوالا بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل
مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر
الفعل مع كل منهما كما يعرف بادنى تأمل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة
وقوعه عنه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان كلامه
الفاعل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه
وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة
ان يعلم ممن وقع او على من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول عبثا بل العبارة فيه ان يقال وقع
الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه
فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول والمسند اليه فاذا لم يذكر
المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله
او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان
يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم
ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منه ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض
بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان
يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا
اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا
بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام

عام او خاص والمعنى لا يستوي من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل الفعل مطلقا كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه
القرينة وانما قدم الثاني في الذكر باعتبار كثرة وقوعه ومن هنا يحيطنا به ما ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان
المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق
لعلة ايهام ان القصد الى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه
قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما
للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف
باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان
المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور
ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد
آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فالمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي
على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين بلا مرجح اقول افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته
لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن ان
نقول لا نسلم المنافاة او لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام ولا مانع في التعميم باعتبار
العموم لا لعدم اعتبار العموم والاطلاق والاظهر ان المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره السكاكي في آخر بحث
من ان كون قائم ... يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل وجود غيره منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي يوجد حقيقة
الاعطاء ... وهذا المعنى قرينة ... فيها ... لان ما ذكره ... التعميم
يوجد كل اعطاء ... ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء ... لا يوجد الا الاعطاء ... هذه العبارة ... ما ذكره المصنف
وتحقيقه ما ذكرنا فليحفظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم و ... الاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا
كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله متعرضا بالمستعين بالله شجو حساده
وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع
اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا ... اي فلا يجد

السامعين حسدوه الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر
منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص وهو محاسنه
واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره
بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي
الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على طريق الكناية ولا يخفى انه بعد ثبوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره اي في نحو
من ذكره والا ... من الايذان بان فضائله ... يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض
عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير
بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ... بل قصد تعلقه بمفعول ... لو لم يقصد اثباته او نفيه
مطلقا بل قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول
بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل الاعطاء من غير تعيين المفعول وفلان
يعطي مع قصد التعميم يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر ... وان
فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام مع
وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه
ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء الله
هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا قد علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء
بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه لشدة الحزن والقهر عليه بقوله
ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ... اعده ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر
مولع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول لتتقرر في نفس السامع ويأنس به واما قوله اي
قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا
اي فما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب المفتاح من ان المراد
ولو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم

ومع ما نحن فيه ليس من هذا القبيل لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لأنه لم يرد ان يقول
لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنى النحول مني كل شيء حتى لم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني
وعصرت عيني لتسيل منها دمعة لم اجده ووجدت مكان الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى
الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح ان يكون تفسيرا للأول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت
درهمين كذا في دلائل الاعجاز وما ذكره الشيخ من ان التعميم مقدمه هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت
ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت بحيث لم يبق في مادة الدمع
فصرت بحيث اقدر على بكاء الفكر والمعنى اني لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب الاستتباع مثل ضربت واضربت زيدا
فيكون من قبيل لو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يأبى هذا
الاحتمال لان بكاء الفكر ليس سوى الأسف والحزن والقدرة عليه لا تتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بل يقتضي
عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع الفكر فانه انما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر ويكون ترتب النظم
عليه حق ما يكون منه المفعول بالربط للبيان بعد الابهام وتلك امرته فقام اي امرته بالقيام قال آية امرنا مترفيها
ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما البيان لدفع توهم ارادة غير
المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي قول البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل
فلان على اذا لم يعدل وكأنه اثبت جزئيه ...
الذبيان ...
المعنوية وسورة ايام اي شدتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم
لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فحذف ترك اللحم ليدفع
من اول الامر هذا التوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره
اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه اي الفعل
عليه اي على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول البحتري قد طلبنا فلم نجد
لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان

المناسب

المناسب في قد طلبنا مثلا لك ففي تقريب الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية
بعدم وجدان المثل ... من هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا
اعمل الفعل في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الاصابة وقد يجوز
ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى
المبالغة في التأدب معه لأن طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده
والغاية في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك
ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم
لكن يفوت الاختصار وعليه اي على الحذف للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام اي
يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء
ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وههنا ان اعتمد ان يجعل من قبيل
ما نزل منزلة اللازم لكن التأمل والذوق يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المقامات
يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ... فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم والقصد الى التعميم
ومما يحتمل حذف العموم في غير المفعول به قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين اي على كل امور نستعان فيه ويحتمل الا يكون
على اداء العبادة ليلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه
تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء
ذكر او حذف والا فلا ولانه مع التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر مفهوم من دلالة القرينة على ان المقدر عام
والحذف انما هو لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله بحسب التقدير بحسب
القرائن فلا حاجة اليه وما يقال ان المراد عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بشيء لان هذا جار
في سائر الاقسام فلا وجه للتخصيص واما لمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى رب ارني
انظر اليك اي ذاتك وقد خرجت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول كيؤلم كل احد يكون الاعتماد على
اللفظ من حيث انه ظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد

على الفعل ظاهرا فذهب الى انه يجوز فيه الفعل ولا يوهم خلاف المقصود فيجب ان الحذف للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود
مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يعلم كل احد ممن يجوز الفعل الحرف ايلامه اياه فقلت اذ لا
تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف انما يكون لدفع الايهام
والتعميم يستفاد من عموم المقدرة ولو سلم فترك التعريض لماله مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما
ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه
التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل تحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى مفعولين
اي سموا الله او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد
لزم الشرك ان كان المسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان
صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح
باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين والعطف لا يصح قوله ايا ما تدعوا الدال ان يكون
لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان
فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي
يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر
يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان
مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع
بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما
وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب لان التحقيق ان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور
السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل فانه دقيق
اشار صاحب المفتاح بعد ان نقل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسن الكلام واما للرعاية على الفاصلة
لقوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف لاجل الفاصلة واصل الذي

على الالف والامتناع من ان يجمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف مفعول
اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره
اي ذكر المفعول كقول عائشة ما رأيت منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة
اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه حقيقة او ادعاء وتعينه ونحو ذلك قال الله لينذر
بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه لان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي معمول الفعل
ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين
كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك
على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ
في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لا غيره لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا فكان على المتن ان يذكره بل كان الاحسن
ان يقول بدل قوله لرد الخطأ للافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة ونحو ذلك زيدا اكرم وعمروا
لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذا اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين
المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا
ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره
صريح في نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما المكلف
هذا ولا غيره وكذا يصح زيدا ضربت وعمروا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان
مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فيرد الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقد انه زيد
فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمروا واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده
نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص
ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل يقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت
لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيوثق بما يزيد في التأكيد لا ما ليس
في نحو زيدا عرفت

في نحو الحصر والتخصيص لا يتم لم يكن عارفا بثبوت اصل الكرام والامانة وكذلك اي مثل قولك زيدا عرفت وكذلك يفيد
مرحبا لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات كيوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت
وتأديبا ضربت وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر
عن تقديم ما حقه التأخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا لا يعرف تخلفه الا نادرا ولهذا قال غالبا
الا ان التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر
او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وجوه يومئذ ناضرة
الى ربها ناظرة وقال واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث فان جميع ذلك من المواضع
ما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب الكلام على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث صرح ان التقديم في اياك نعبد
واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري ثم اشار الى
رده بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي
لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكرنا ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل
زيدا عرفت والثاني في المفعول بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب
من ان التقديم في كلام الله نحو اياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان
عليه والاهتمام ايضا حاصل لكونه في الاختصاص ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده
اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في تقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير
من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم
ولتخيلهم ان يكون التقديم مفيدا في كلام واحدة وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي و
الاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف
في بسم الله مؤخرا اي بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤون باسماء

وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله فاياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص
من اياك نعبد وصرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وتحقيق العبارة
بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل المضمر لا بيان كيفية تعلقه
بالمعمول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على التقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض من حذفه
تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير
لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكأنه هو هو واما الفاءات الثلث فالاولى هي التي كانت في الشرط المحذوف التي تنبئ على سببية
ما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الافراد والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة
كانه المضارع وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع
تقدير الفعل مقدما لان اما فهديناهم ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم
اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء ما دامت الدنيا باقية فزيد قائم فهنا شيء فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد واتي بالفاء الموذن بان ما بعدها
لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعها صدر الجزاء فيحصل
التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من
الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان ما لزم حذفه ينبغي ان يشغل بشيء آخر وحصل ايضا
الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولهذا يقدم على الفاء من اجزاء
الجزاء المعمول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولذلك يعمل ما بعد الفاء
فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة يجوز تحصيلها الفاء المانع ويظهر
لك من هذا التحقيق ان هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض ان هديناه ثمود دون غيرهم ردا على
من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم
الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمروا فاهنته وليس

المهتم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد
باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم
ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول
اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما في فلان يعطي اي يوجد الاعطاء
من غير اعتبار تعلقه اي المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول
الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني
كليهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة
او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدئا به وللاستعانة على المذهب الصحيح وهو كون الشبهة
اي محل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله وتقديم بعض معمولاته اي
معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول
عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمروا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة
يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل ينبغي ان لا يفصل
بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه
من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فعلى الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به
بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب
ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل او البيان
او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم جعل الاهمية هنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها
في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في المسند اليه
ثم المراد بالاهمية ههنا الاهمية العارضية بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض
كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل

زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه ان يقتل احدا فان الغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل
تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو قال رجل مؤمن من آل فرعون
يكتم ايمانه فانه لو أخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل
منهم اي من آل فرعون يعني قد ذكر رجل ثم له اوصاف ثلثة وقد ذكر في تقديم الاول اعني مؤمن لانه اشرف الاوصاف
واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية
الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فاصل الاي على الالف نحو
لا تخاف والتقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها على قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام
فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ او الحرف على المجرور وتقديم ذي الحال الموقوف على الحال وتقديم العامل على المعمول وغير
ذلك وثانيهما ان يكون العناية في نفس لفظ عليك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى من
قال والذي تمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء وعلى انهما مفعولا جعلوا فان ذكر
ذكر وجه الحبيب اتم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له او يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان
مخاطبك ملتفت اليه ومنتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتماله
قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان يتطلب السامع لاما حديث يذكر القرية هل فيها
جنة من الزمام كهالك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة
فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت ان التاخير يخالف المقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين
كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو
تأخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم التفضيل من الدنو وليست بحال والدنو يتعدى بمن وهو مثل الاخلال
بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هارون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه بوجوه منها
ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق لانكار التوبيخ فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا لله منكرا الا باعتبار تعلقه بالشركاء فلا فرق
بين تقديمه وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر
اذا قدم احدهما الى الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا من غير

استتباع تعلقه بمن ذكره بل لامر هو ان المتكلم تعلقه بمن ذكره بما يكون لغاية اهتمام وارادة ان الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المتكلم
ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني
وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز عما ذكر امر عارض يوجب ما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان قوله من قومه
الدنيا على تقديم ما ذكره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والذي يتعدى بمن لكنه غير معقول
من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ونعمناهم في الحياة التي وقعت من قوم نوح الا على وجه بعيد مثل ان يراد
وقعت من قوم نوح اي كائنة قريبة من جنوبهم شبيهة بحياة هذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واجاب
بعضهم بانه جعل تقديم ما يجب على ما حقه التقديم من باب تقديم المتعلقات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا
اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر ثم قد وقع البحث لتقديم المعمولات
بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على البعض قد يكون بحيث
يمتنع الابد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المعمول على العامل واما جاء التقديم على الفعل من جهة القرينة لامتناع
تقديم المعمول على العامل المتصل من غير تقديمه على الفعل باب القصر وهي في اللغة الحبس يقال قصرت
اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير
حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة
والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل
بالاضافة الى معنى آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة
اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي في هذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وقد لم يتعرض
صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لغفلة عنه وايهم توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل
معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون
ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر
اعم من ان يكون واحدا او كثيرا الى ما لا نهاية له اذ لو اريد آخر واحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد
الا كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا او بكرا او خالدا شعراء فليتأمل

لمن اعتقد انه كاتب

الحقيقي

ومنهم القصر غير الحقيقي ثم اذا قد اورد والله مثله في الشرح وهو القصر الغير الحقيقي باعتبار كثرة الوقوع والاحتراز عن الحكم على
وكل منهما مذكور من انه امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غيره وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب
زيد الا عمرا وانما قلت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى اردت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقت
ما شاعر كم تقبله العقل الى ثبوته الى ان يجاكم كقولك في الدار شاعر ان كان في قبيلة كذا شعراء وان قلت كقولك
زيد وعمرو شاعران فتناول النفي ثبوته لذلك فتى قلت الا زيدا انه والقصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول
لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة ويجوز ان يكون
حاصلا لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف
يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم
بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في
العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل
في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
عموم من وجه لتصادقهما في نحو في رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل
ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى فالاول الاب واما كقولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب
الا ساج وهذا الا فكل وما وقع فيه الخبر جامدا من قصر الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل
اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي بغير الكتابة
من الصفات وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء او ما من موصوف كاد يكون
او تحادثه الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع
من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا وهو ايضا من الصفات فاذا انتفت جميع الصفات لزم ارتفاع
النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بانه عزيز ولا بعدمها وهو
محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد

على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد وكيف لا يعلم ان نفي الثالث من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي
لما سنذكره وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد
بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي
لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف
على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي
مبالغة وادعاء دقيق فتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص
امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني
اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر او مكانه والمراد بالتخصيص فلا ينافي التغيير لقوله
دون اخرى معناه متجاوزا من صفة اخرى فان المخاطب يعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما
متجاوزا عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا
ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو اي في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في
كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اريد به دون صفة
واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت
صفة لاكثر من امرين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن
اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشعر ونحو ذلك وان اريد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر
الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام
على قوله مكانها او مكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه
بكل الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في
قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا
على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي و
غير الحقيقي لكنه خصصه بالغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام التقسيم الذي يتفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد

والقلب

والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بكل صفات ولا اتصافه بجميع الصفات
غير صفة واحدة ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي من هذا الكلام ومن
استعمال لفظه او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة
دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر فالمخاطب بالاول
من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف
واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى
هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة
مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا
قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر
قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده وهذا ظاهره انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك
اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف
واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه قائم او قاعد ولا يعرفه
على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين
لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد
المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين
المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت
المتكلم مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد من القيام والقعود على التعيين فقد خصصته
بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى ترفع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل
صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه بمكان
اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احد الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد

متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام

الشافع باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب
وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا شرط
بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين
بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق
على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصا بصفة مكان اخرى بل تخصيصا بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله
مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات
الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هي القيام فقد جوز ان
تكون هي القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي كان جوز ثبوتها
على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احدهما
فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك
فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان
يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك زيد الا قائم لمن تردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون
القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قولك دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به
من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان
في الكلام حذفا واضمارا وتقديره ان المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس
او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب من تساوى الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان
اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله سهوة
صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرطه قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح
اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما
اي غير شاعر لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية بان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة
قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لان ذلك

اراد به

اراد به يعني انه بعض الانواع من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها
القعود ضرورة امتناع اجتماعهما في ذات واحدة وانت خبير بان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير
كما في قصر الافراد والتعيين بل لا يصح بالنفي والاثبات جميعا كزيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب
تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون
قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون قصرا والغير مسلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول زيد لا قاعد ونحو
يخرج عن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة مع انه لا شبهة لنا
في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح والعلامة في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما قيل من ان هذا الشرط حسن في قصر القلب
فما لا يفهم من اللفظ بل ما يناسبه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعر
وكذا ما يقال ان المراد انه يكفي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون لانه قد علم ان قصر القلب
هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا فقد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب
كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يتجه قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراطه تنافي في قصر
الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه لا يقل فيه قصر التعيين وقصر القلب لم ومن ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد
والقلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد جعل القصر بتوسيط ضمير الفصل
وتعريف المسند نحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن
تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يحمل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما
ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما
ليسا من غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني
ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او
ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين اشعارا بان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني
بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو بل ولا دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح و

ولانّا يصلح في باب العطف انّه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وكقولنا زيد قائم لا
قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس المطابق للقصر ودلالته
على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قاعدا بل قاعد وفي قصرها اي في قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم
الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا ابطل وكذا اذا لم يبطل لان
لانّ اهله اهملوا انما نراه في اللغة العامية وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد
صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد القلب بالامثلة في
هذه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثال الافراد احدا اتضح مثالا للقلب كان لكل مثال انما يصلح مثالا للقصر التعيين لم يتعرض
لذكره والكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما
زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم
زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا دلالة لانّما على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد
بقولهم انه لا ينفي عن الثاني ما وجب للاول انه يجب نفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الاترى انه ليس
معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجي مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى
ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا لمن اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه
في انّما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان ينفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل ان تنفي المجي الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام
مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان بحثت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده
يكون قصر افراد فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق لم يعقبه بنحو وحده لانه يسبق الى الفهم الشئ
وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما هي النافية على
لا كما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة القصر بان انّ للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لا
ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى

القصر

القصر وذلك لانّ انّ لا يدخل على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ المحققين الى التقرير
ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشئ معنى الشئ وبين ان يكون الشئ الشئ
على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنها معنى ما والا بثلاثة اوجه
الاول قوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا
المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل
وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة
وحرم مبنيا للفاعل يكون ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي انّ بلا خبر والموصول بلا عائد ولم يبق للكلام معنى
واذا فسر قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع
لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر انّ تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف
المسند ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت بل اجيب في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة
النصب قلت لا على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند
الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان تجعل ما موصولة والعائد محذوفا
والميتة خبر انّ والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا يليق ان يرتكب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول
فيحتمل ان يكون ما كافة وان يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة
لكنا نقول جعلها موصولة اسم انّ والميتة خبرها اولى ليبقى انّ على عملها على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول
النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم
فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه
من قيام عمرو وبكر وغيرهما فالمراد الحكم المذكور بعده في كل من الضربين مخصوص بالمذكور بنفي كل ما سواه وقد تبين انه
لاثبات هو الاخير مما بعده من موصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة
انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال
الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية

هنا سوى ان يقدر فيه الفعل ليوافق ذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم اسند الفعل الى الضمير المنفصل ليستقيم من الضمير
ومنع ههنا اسم الله تعالى وليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اوليس الغرض مجرد التمثيل قال الفرزدق
انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ولم يحمه يحيم وعرف من جاه
وحرمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص الدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال انما
ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه
وانما معناه ان الدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم
انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان
الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يصح ان يقال انا الذائد والدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن
لفظ من الى ما والطريق المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلت لا نسلم ان الفعل غائب لان ضميره
الفعل ولفظه ههنا باعتبار المسند اليه فالفعل في كونه يقوم الا انا واشد لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة
هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة انفصال الضمير معه كقوله بعض النحاة في
كونه قائم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهو انه لما كانت
كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد
وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك
لا عمرو ولان تخصيص المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد بالضرورة فان قلت هذا اثبات على
اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني فهو الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد بالنسبة الى نفس الحكم لانه
كان مسلم الثبوت قبل ذكره وجه التسليم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطراد ما في كل
كلام فيه تاكيد على تاكيد مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدا
والمعمولات على الفعل كقولك تميمي انا اي قصر الموصوف على الصفة اذا كان الخطاب مع من لا يعرفك ولذا ذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا
مجمع لان تميمية والقيسية انما لم يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر القلب وقيل قصرهما اما كقيت مبهمات لقوله
لمن اعتقد انك قيسي او غير لكنه وقلبا لمن اعتقد انفراده بخبر وتعينا لمن اعتقد اتصاف اخوك بها وكذا الكلام في سائر الموصوفات

النفي

بعده

النفي جاء يجيء تقديمه وحصل به القصر لانه وجه الشبه اكبهما في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بالصواب
والخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه انما في قصر الافراد فلكونه ثابت في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض
وهو ما ينفيه وانما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف على احد الموصوفين والخطاء
تعيينه وانما في قصر التعيين فالصواب انه كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي ويختلف من حيث قلة
السابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم
منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والا
وانما لمعان يفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف
النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس
فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او قيل يعلم النحو
وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم
مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه
من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات عن جهة الاعراب والمطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما
هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي كونه لا غير له ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد نقل ذلك في المفتاح
في هذا المقام بقوله ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المغايرة
بينهم النحو ليس موضوعه الا النحو وليس العالم بالنحو الا زيد واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون
بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخر متناول له ويكون العطف كما في لا غير وقد يكون بان يحذف المعطوف
والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا مع انه يبقى العطف فيه فانه قد نقل
فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي كما زيد الا قائم وانما
هو قائم وقائم هو فانه لا ينص فيها على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا
العاطفة لا يجامع النفي او الا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح
لان الحكم يختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اي النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا

زيد لا عمرو وقد وقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لانه كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة
على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها
موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء و
ذلك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم
ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما هو اداة فيه وكذا اذا قلت ما يقوم الا
زيد فقد نفيت عمروا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن
وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها
من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم او السامع
من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح
المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بان قولنا نحو ان دأب الرجل الكريم ان لا
يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك كريما او غير كريم فان القوم لذلك اشهر فقوله
بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها فلا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء
بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى
نحو كون زيد قائم لا قاعد لا قاعدا على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء ولا هند ولا زينب ولا غيرهما
على ان يكون بلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي
وهو يأتيني لا عمرو والنفي بلا يجامع [illegible] لا عمرو احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به
بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الا غير ان
مصرحا في النفي فلا بد وان يكون مصرحا في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها وما
يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم المنفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا هو يقول ذلك ولا يصح
انما من اله الا الله وانما احد هو يقول ذلك لانه ما من لا يراد الا في النفي واحد هذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال
امتنع زيد عن المجيء لا عمرو [illegible] ولا على نفي المجيء عن زيد لكن لا مصرحا به نفيا وانما معناه الصريح الايجاب نحو

يجيء زيد لكن لا اني اقول لا عمرو ينفي عن الثاني ما اوجبته عن الاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا
للمنفي وهو الايجاب يخرج عن وضعها فاشتبه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح
لا من جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي او لا ان لا لقولنا امتنع زيد عن المجيء
نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فيه بل ثم هذا كلامه يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام
لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان المنفي بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا
في حكم الصريح به اذا لم يرد زيد شيئا الا القيام وما ترك القراءة يوما الا يوم الجمعة فيمتنع قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي
بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك
عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم
انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد
وقال عبد القاهر لا يحسن اي لا يكون المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب
لانه دليل على انه ممتنع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان
دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة كما جاء في زيد وانما جاء
عمرو [illegible] زيد لا عمرو وانت [illegible] عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في المنفي
بلا العاطفة والقطعية دليل على الامتناع كما جاء في انه زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي الشرط
وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون مستعملا له فيما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم
الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه
مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله
المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لخبر ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما
بالحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه
لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما ان يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطابه

ولم يكن حكمه مشوبا بالخطأ ولم يصح القصر
بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم

او كيف علم ان لا يصير ثم انه قد ينزل كل من الاصلين اي نوعي الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاولين

اي كما يقول كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره

اي اذا اعتقده صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب

فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي

مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم عالمون بكونه مقصورا

على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه

منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم

وشدة حرصهم على بقائه النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم كانوا لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي او حال

كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان

مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين

لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار

القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد

خطا منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني

البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم

مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي

بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا

ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن

الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي اتمشى معه وارخاء العنان اليه والمسامحة معه بتسليم بعض مقدماته

ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء

الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق ولكن ذلك لا يمنع ان يكون

الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا جعل جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر

فليكن

ينكرونها على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال وجوابه بحيث في قوله ان نحن الا بشر مثلكم النفي والا

استثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب المصنف عليهم وقد اشتمل على تنزيل المعلوم

منزلة المجهول قصر قلب وقوله حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن

من شيء ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه ايضا قصر قلب فان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا

وينكرون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح على انه قصر افراد بمعنى انكم لستم بصادقين بناء على نكتة

وهي ان الكفار ادعوا ان المخاطبين ... على ان تظنهم بكونهم صادقين ... ان الصدق عن الرسل البتة على

امرهم انهم لا يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند التحقيق فقصروهم على الكذب

قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره

المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم

ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر

لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه جاهل وزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي

منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما

نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره

ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة

على الثبوت وتعريف الخبر الدال على القصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط الفصل المؤكد لافادة القصر وتصدير الكلام بحرفي

التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ... ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع

والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون منها ان بين الاربعة مباركة ... كاشتراك الثلاثة الاخر

في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة بانه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثانيها

كاشتراك الاخرين في صحة المجامع مع لا العاطفة ومن ثمة انما على العطف انه يعقل منها اي من انما

الحكمان اعني الاثبات المذكور والنفي ... معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي

كزيد قائم لا قاعد او على العكس كما زيد قائما بل قاعد ويتعقل الحكمين معا ... لا يذهب فيه الوهم الى عدم

القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر اي التأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ
اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه
ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون
ظاهر معناه لكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر
على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب عمروا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد
وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا تأديبا
وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني
احد الا اخوك وما ضرب زيدا الا راسه وما سلب زيدا الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة
الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى
قياس هذا يرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا
او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء
على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه
يليها نحو ما ضرب الا عمروا زيد اي في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب الا زيد عمروا
في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمروا الا زيد ومنه قول الشاعر ولا اشتهى الا الذكار باب الامير وله
فعاج الاحب وقوله كانه لم يمت الا اخوك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك
لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي ضرب المسند الى زيد والصفة
المقصورة على زيد في الثاني هي ضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في
الثاني ليتم الصفة وانما جاز مع قلته لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما
مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر ادات الاستثناء عن المقصور عليه كقولك في ما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب عمروا

الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمروا الا زيد ما ضرب زيد
الا عمروا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس
المقصود وانما ابطال المقصور عليه يجب ان يلي ادات الاستثناء سواء كان متاخرا عن المقصور كما هو الشايع او متقدما
عليه كما هو القليل واعلم ان قوله بحالهما يشعر بانهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود
لان التقدير فيما ضرب الا عمروا زيد ما ضرب احدا احد الا عمروا الا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمروا ما ضرب احد احدا الا زيد
عمروا وهو ممتنع عند من لا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى
منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف ادات الاستثناء
اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فيقدر بعدها كلاما انما يجوز تقديرا ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل
المقصور في المثالين معمولا لعامل مقدر على ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول
الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغيره
في المستثنى نحو رايتك الا لم يبق الا الموت منالحا فان منالحا مفعول رايت والعامل في الموت لم يبق والطليبان
ذلك من كتبهم وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي
اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهى باب الامير والنوائح في البيت الثاني
مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل وباعتبار التقدير يكون من تقدم نوع يصح
هذا بما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمروا منصوب بمضمر كانه
قيل ما وقع ضرب الامير الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمروا اي ضرب عمروا قال المص وفيه نظر لاقتضائه
القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا بد له استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى لو
اذا ضرب زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في
المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا
البيان فنسبوا ذلك لاقتضائه قائلين ان الفعل المقدر ليس فيه ادات القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم
يمكن ان يقال انما يلزم اقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وتمنع صحة هذا الكلام في جميع هذا المقام وقد يجيء اي

والقسم ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر
ولان كثيرا من الاعتبارات السابقة يجري في الطلب فليتامل اعتبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان
السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها
على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي ذكره المصنف خمسة التمني
والاستفهام والامر والنهي والنداء وذلك لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان
المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر
انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول الشيء
على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال
ويطلبه وهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب
ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني
اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع
له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه والاستدعاء للاستفهام الحكم بثبوته وانتفائه
والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هي ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه و
قد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة تدل على ان لو ليست
على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب ستة اشياء والمناسب للمقام ههنا
هو التمني وكما يوهم بلو غير الواقع واتفاقه لكن يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي
يجيء بعد فعل فيه معنى التمني كودوا لو تدهن فيدهنون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني
فينصب المضارع بعدها كما لو كان بعد ليت نحو فلو ان لي كرة فاكون من المحسنين
قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا
ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين

لتضمنهما

لتضمنهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب
يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمنهما يعني ان الغرض من تضمينهما
معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا
اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض
نحو هلا تقوم ولولا تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ
واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمنهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني
مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا
بالالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس على ما ينبغي
وكذا قوله ليتولد ايضا معمول لكلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا وكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه
معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على
مقتضى كلامه فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل التحضيض وانما
ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون منهما موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار
التركيب فان الحرف في حروف كثيرة باعتبار كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في
جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبسبب بعده عن الحصول
اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه
بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع و
الاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر
ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان
كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها يختص
بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يتم القبيلتين وبهذا الاعتبار صارت الهمزة

ام تقدم منه فقال والهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم كقولك
وما يجري مجراها كقولك اقام زيد وازيد قائم كان عالما بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب فطلب
تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل
فانك تعلم في الاناء شيئا وتطلب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم
ان الدبس محكوم عليه بالكونية في الخابية او في الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب مع ذلك معلوم بوجه
اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام
كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين
الفاعل او المفعول وهو مطلوب في ازيد قام واعمرا عرفت واما كون ازيد قام فلانا لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول
وهو مطلوب فانه يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه
ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا انه مختص بطلب التصديق كالسمي والمسؤول عنه بها
اي الذي يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل
اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق
بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اعني الضرب ام الاكرام او التصديق
حاصل بثبوت احدهما فان قلت هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويوفق بينهما
القرائن وكون ذلك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل وكون اكتبت هذا الكتاب
ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت
زيدا اذا كان الشك في نفس الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت
اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع الضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار
صليت وايوم الجمعة سرت وتاديبا ضربته واراكبا جئت وكذا ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز وهما

لا يجوز

يجوز ذلك الشك تقول اانت قلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت
اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في هذا لان ذلك انما يتصور اذا كان الاشارة الى فعل مخصوص كان
تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة
ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسئل عن عين فاعله و
هل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق
بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام
عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت الحكم وهل ليس العلم بثبوت اصل
الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما
سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام
ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب التصور احدهما على التعيين و
هو غير التصور السابق على التصديق لان التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال واما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا
مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالتفسير وقبل المجيء
لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه نادر وجه التقبيح يروى ان الغالب في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الجيب التي في قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به ولم يقبح هل زيدا
ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا اوقع
لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق نحو
وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره
الظاهر فلا يجوز عنده هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف
لذلك اي لاجل ان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم
والتخصيص في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى

الذين ظلموا او اما اكرمكم بالامتناع لاستمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح
هل رجل عرف لان تقديم المظهر المنكر ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع
انه قبيح باتفاق النحاة وانما ما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل مستقبح لوجه القبح
البعيد لانه شائع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى فان السكاكي وعلله
مخصوصة لا توجب نفيه والحكم بسلطة مخالفة ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد خرج لانه لا يلزم
عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل
واصلها اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغربين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام
استفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها
فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد الا انه
الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره
في حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف
فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال
هل لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل
تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان
المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك
وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار
الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله اتقولون
على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك وتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذه المواضع وبهذا ظهر فساد ما
قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال
لوقوع الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم مقارنة الحال لوقوع الفعل واشتقاقه هنا ممنوع الا ترى الى

صحة قولنا

صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الشاعر ساغسل عني العار بالسيف جالبا
علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة
انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لتنافيهما بحسب الظاهر فهم منه ان الفعل المقيد
بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل زيد يضرب بالحال واورد على قوله اتضرب زيدا دليلا
على كلامه وهو بناء على ما عنى خطائه ولم يعقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال والعوي ان
التوغل في امثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به كتاب ثم ان القاصرين يتعاقبون ان يقعوا فيها من غير
تامل وربما اخذوا مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم
مجيئها لغير التصديق كما يقال يخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ وخبره اظهر وزمانيا خبر
الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل
عليه حيث يدل لعروضه له اما اقتضاء التصديق اياها وتخصيصها المضارع بالاستقبال فلذلك
انما يكون مقارنا فان التصديق والاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او
الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات
وذوات وفي ما مضى وفي الحال ويأتي المستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل
انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد
بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية
بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها
داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب
الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة الاسمية لان هل ادعى للفعل من
الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا
اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة

من حيث هي هي

على الثبات والاستمرار بما يجدد في مفهوم الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين الحقيقي [illegible] فكان الاولى وبيانه
ان يدخله على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده
كقولك هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده
له كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده
لها وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فاذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة
محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الالفاظ الاستفهامية يشترك في انها لطلب التصور فقط ويختلف من
جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم
ويبين مفهومه واتيه الذي وضع له فيجاب بايراد لفظ اشهر او ما كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية
المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من
الجنس والفصل ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية
يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف
مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ
المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من
اللفظ بالجملة وبين الماهية التي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات
لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات
لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان
ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم
لما اثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء
نعم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد
في وقتين وبمن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه

كقولنا

كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو
ابن فلان واخو فلان ونحو ذلك فانما يصح من حيث ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف
في المجموع في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن
الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه
السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي
اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه وفي الحديث بروا وقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله صلعم فقال صلعم الذاكرون
الله كثيرا والذاكرات ويسأل عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي البشر هو ام ملك
ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه سؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك
يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد التشخص ويعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون
فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففاسد وفساده ظاهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى
كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعيينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين
في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد صلعم فان الكافرين والمؤمنين
وهم اصحاب محمد صلعم قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والمراد انه يسأل به عن امر يميز
ما يضاف اليه اي يوضحه قوله [illegible] بقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب اي فتطلب منه وصفا يميزها
عندك مما يشاركها في الثيابية ثم اذا اضيف الى الشخص رأيته كقولهم ايهم يفعل كذا فجوابه اسم مختص بالذات
المعينة او اسم علم كزيد واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا جزئي وعلى الجملة هو طلب التمييز ويسأل بكم عن العدد
نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام غير ذلك
والغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة
من قالوا واذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما قرر في النحو
وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر والاول على جوازه

كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وسل بكيف عن الحال وبأين عن المكان
وبمتى عن الزمان ماضيا كان ام مستقبلا وبأيان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع
التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيامة وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل
نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال شئتم ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ
انى زيد بمعنى كيف هو والخوض بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم فقوله
يستعمل اشارة بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا او ايضا قد ذكر
بعض النحاة ان انى بمعنى اين الذي ... في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من انى عشرون لنا اى من اين
او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اى من اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة
المجاز او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر
الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام.
والعلماء يجوز ان يقع بعدهم سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله تعالى ام
هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به وام ههنا بمعنى بل اي يكون
للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وههنا اشكال وهو انه
في قوله تعالى اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد
المستويين والآخر يلي الهمزة وههنا ليس كذلك وهو ظ وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا حاجة لوقوع ما
الاستفهامية بعدها او لا يستقيم عن الاستفهام ولا حاجة الا ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم
ام لم تكذبوا واو لم تكذبوا فأي شيء كنتم تعملون ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في
غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه
مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا متى نصر الله والتعجب
... نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه
على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم

وما لك والتقرير فقد يقال بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو
الذي قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما
مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا او زرت ان تحمله على الاقرار بالفعل
وأانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ازيدا مررت واراكبا مررت وغير
ذلك وقد تجعل الهمزة للتقرير بالفاعل في قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار
حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشار واليه الفعل في قوله أأنت
فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف
عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو
الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه الصلوة و
السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا
انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه للاصنام وقد
روي انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ... ثم اتوا عليه يرجون ليكفوه وقوله بالاية
المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف
البواقي فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم ... والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسئل بها عنه
كم آتيناهم من آية بينة وماذا فعلت بفلان ومن الذي فعلته ونحو ذلك والانكار كذلك نحو اغير الله
تدعون اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة وانما خصها وان صح مجيء الانكار لكن لا يجري
فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا ... فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم دعوتني وكيف تؤذي اباك
ومن هذا اين تذهب وما تنوي من الزيد وما شبه ذلك واما الهمزة فيلي المنكر ما يليها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي
مضاجعي فانه ذكر ما يكون مفعولا من الفعل فكان الانكار للفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل على ما سبق لك
الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين له
نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي وانما قوله

قوله ءآنت فعلت هذا بآلهتنا فان الكلام هو نفس اتخاذ الآلهة فهذا اولى اصل الهمزة كما اسال نحو قولك اراجلا يبر
اليه كذا غيره الكثير من المتعلقات وكذا اريد اضربه يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا
قوله ابشرا منا واحدا نتبعه فالانكار للمفعول فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار
على نفس الفاعل بمثل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون الانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب
المفتاح قوله اانت قلت للناس واانت اكرهت الناس من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم تسمع
لم يعتقد انه اكره في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لو فرط شغفه
باايمانهم وبالغ حرصه على ذلك كان يعتقد قدرته على ذلك لان همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان
ايلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة
حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا او مشتقا للتشبيه ان كان مظهرا منكرا والتقوي
ان كان معرفا وقد اشار بهنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم للتخصيص فليس المراد
ان الاذن ينكر من الله تعالى دون غيره ولكن احمله على الابتداء ومراد منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان
مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم والانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما بقي
من ان المظهر الموقت لا يحتمل اعتبار التقديم لكانه بني هذا على مذهب القوم ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار أليس الله
بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان ا
الهمزة فيه للتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو انه كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف
وكذا قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك وألم يجدك يتيما فآوى وما اشبه ذلك وقد بقي ان الهمزة للانكار
وقيل انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب
من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه
عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان
يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة
اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما

فاذا انكرت

فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين
اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد
ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا ام
في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان
نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع فهي هذا الاستفهام تقرير بمعنى انه ثبت والانكار بمعنى انه كان لا
ينبغي ان يقع وعليه قوله اوفق البدر يوم تمها دفاته للتوقير مع شائبة من الانكار باعتبار انه ارتكب
من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو
اتعصي ربك يعني انه لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم
ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك
الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام
وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان وقوله اهل يدخر الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه و
قد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله اي اي تبعة ووبال
عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للتوبيخ والترويج والا فكل مصلحة ومنفعة فيه والتهكم عطف على الا
ستبطاء نحو اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا او التهويل كقراءة
ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد
نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وهذا الكلام ظاهر والحاصل ان كلمة الا
ستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا تنحصر المتولدات
فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب
فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على ما سمعت او تأمل وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال
الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء

واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة
او ادعى العلو والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة
الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة
الاستعلاء وقيل هو مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وبين الاشتراك
اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين
الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب لتبادر الفهم الى الذم عند ترك المأمور به عقيبه لشيء من ذلك
لم يكن المصير الى شيء من ذلك واشار الى ما هو الاظهر عند العقل لقوة امارته فقال والاظهر ان صيغته
من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان
اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يصح
ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو
عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغيبة استعمالهما في حقيقة الامر على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماهما النحويون امرا والواو لاستعمالها في حقيقة الامر ادخل في عدادها حتى ان لفظ الامر يخص في عرف اللغة
امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا فرقا بين البابين موضوعة لطلب الفعل
استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه اولا لتبادر الفهم عند سماعها
اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة
قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر
ولام الامر دون ان يقول صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يدل على كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء
حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم
حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم
يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتأمل ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك
لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يدل على ذلك وان لم يصح ولا دليل عليه

وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك
بان لا يكون الطلب للفعل اصلا او يكون الطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة
باحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لان الانذار ابلاغ مع
تخويف وفي الصحاح وهو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة
من مثله والتسخير والتحقير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة كونوا حجارة او حديدا
اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو
صيرورتهم قردة فيه ودلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي
الاهانة لا يحصل اي لا يصيرون حجارة وان الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا
والفرق بينها وبين الاباحة ان في الاباحة كان المخاطب توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح
واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له
وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا
انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اذ صباح الصبح والا بعد والدك فيقول ينزل ظلامك ايها
الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي الهموم نهارا كما اقاسيها ليلا او لان
نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم على فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك
تخلصا مما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا يرتقب
انجلاءها وليس له طماعية فيه ولهذا يحمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل
لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع
والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع
ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما هو للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر
قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء
اولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون

الجمع بين الأمرين وإرادة التراخي فإن المولى إذا قال لعبده قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع لا إلى إرادة الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما وفيه نظر لأنا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الأمر إلا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض إلى القرينة كالتكرار وعدمه فإنه لا دلالة للأمر على شيء منها ومنها أي من أنواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن فعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في قولك لا تفعل في عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا أي مثل ما يستعمل كما يستعمل الأمر وهو كالأمر في الاستعلاء لأنه المتبادر إلى الفهم وفي كالأمر في عدم الفور وعدم التكرار أو الحق أن النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي إن كان الطلب بالأمر والنهي راجعا إلى قطع الواقع كقولك للمتحرك لا تتحرك فالأشبه المرة وإن كان راجعا إلى اتصال الواقع كقولك في الأمر للمتحرك تحرك أي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالأشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض أو طلب الترك كما هو مذهب البعض فإنهم قد اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل وإلا لمذهبان متقاربان في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بأن يستعمل لا لطلب الكف أو الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا تمتثل أمري فإنه ظاهر أن ليس المراد طلب كفه عن الامتثال أو يستعمل لطلب الكف أو الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل إما على سبيل التضرع فيكون دعاء كقوله اللهم لا تشمت بي أعدائي أو على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا أيها الأخ وقد يستعمل الأمر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل أو الترك كقوله اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا أي دم واثبت على ذلك وهذه الأربعة يعني التمني والاستفهام والأمر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وإيراد الجزاء عقيبها مجزوما بإن المضمر مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا أنفقه أي إن أرزقه أنفقه وفي الاستفهام أين بيتك أزرك أي إن تعرفنيه أزرك وفي الأمر أكرمني أكرمك أي إن تكرمني أكرمك

وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك أي إن لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان أحدهما أن هذه الأربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه لوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في أنواع لأن العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وإن كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا إن العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم أول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك أعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا له عليه أغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب إذ ليس معنى الشرط والجزاء إلا سببية الأول ومسببية الثاني فانجزم المسبب الحامل بأن المقدرة بعد هذه الأشياء وثانيهما أن كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري إفادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم إما لذاته أو لغيره بغيا يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف حصوله هو معنى الشرط فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز أن يكون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وإذا ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون إذن معنى الشرط في الطلب مع ذلك الشيء ظاهرا هذا إذا كان المذكور بعد هذه صالحا لأن يكون جزاء أي مفهومهما وقصد السببية بخلاف قولنا أين بيتك أضرب زيدا في السوق إذ لا معنى لقولنا إن تعرفنيه أضرب زيدا في السوق وأما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة (اى ان قلت لهم يقيموا) فلأن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وإن كان متوقفا على شيء آخر كقولك إن توضأت صحت صلاتك وإذا لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه إما حالا كقوله ذرهم في خوضهم يلعبون أو وصفا كقوله أكرم رجلا يحبك أو استئنافا أي جوابا عن سؤال يقتضيها قبله كقولك قم يدعوك وأما العرض وإن عده النحاة من أحد الأشياء التي تجزم بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك ألا تنزل تصب خيرا أي إن تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام أي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لأنه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل

ثم ترك هذا لقرينة الحال من النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل ولكن
النفي اثبات ولهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده كقولك تنزل اصب خيرا فان الشرط المقدر بعده هذه الاشياء يجب ان
يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر
وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز ذلك بناء على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع
بقرينة نحو قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي
يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لا غيره وقوله ام اتخذوا انكار لكل من سواه فان قلت لا شك انه
انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من دون الله اولياء ويترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط
كما يقال لا ينبغي ان تعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلنا ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى
على ذي طبع حسن ان لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا
يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكاري بمعنى النفي لكن لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا
لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في
الكلام كثير وستسمع له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فان يا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا
حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني انه بلغ من علو شانه ان المخاطب لا يفي بامر حقه من
التنبه وان بذل وسعه واستفرغ جهده لكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد
تنبيها على انه حاضر القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان
واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل للبعيد واستعمالها في القريب اما لا
ستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو كقوله يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان
المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد كقوله يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص
على اقباله كانه امر بعيد كقوله يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد عن التنبه كقوله يا ايها الغافل
واما لانحطاط شانه وبعده عن المجلس كقوله يا هذا وقد يستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب

الاقبال

الاقبال كقولك كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس بطلب الاقبال لكونه حاصلا
وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل
فان قوله ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى
تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر كقوله انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا
من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر كقوله انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك
الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر كقوله انا ادخل ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم فمثل هذه صورته صورة النداء وليس
به لان ايا ما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف
النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل في محل نصب والرجل مرفوع كما في النداء
لكن لا يجوز في محل النصب على الحال ولهذا قال المص في غيره اي مختصا من بين الرجال وقد يوهم مقام
اي اسم منصوب اما موصوف باللام كقولك نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف كقوله نحن معاشر الانبياء لا نورث
وربما يكون علما كقوله بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المنصوب ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون
باللام وكقوله ايها الرجل منقول عنه لفظا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه ليس منقولا
فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب الوجه ان
ينتصب بني نهشل على الاختصاص وينبغي ان يرفع على الخبرية وهو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب
وكان فعله لذلك لا يخلو من خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا
اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة كقوله يا لله من الم الفراق ومنها التعجب
كقوله يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما في نداء الاطلال و
المنازل والمطايا كقوله ايا منزلي سلمى اين سلامك وكقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك صبري
وعمري واحلاسي والنسعا ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا وكقوله يا عيني لجا عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعالى فانا مشتاق
اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشا

نشاء اما للتفاؤل او لاظهار الحرص بلفظ الماضي دلالة على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك
وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت
رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك
الدعاء بصيغة الماضي من البليغ كقوله رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل والاظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن
هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول
انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة حقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب
ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني
غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك
في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات
المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها
القصد الى الاستبعاد ل المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التشبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب
المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب
الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك
الكثير الذي يشاركه فيه الانشاء الخبر الناظر الماهر الثاقب في الاعتبارات ولطايف العبارات فان الانشاء ايضا
اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر
الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل او مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة
او متاخرة مذكورة او محذوفة والاسناد وتعلقه اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك
مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبار ذلك بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد **الباب السابع الفصل والوصل**
الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل
العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل
لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل

الفصل والوصل

ربما

الجمل التي لها محل من الاعراب وغيرها لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح
المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته
والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة
الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او
شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة
بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى
محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها
مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت اي الثانية عليها ليدل العطف على
التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد
فيكون حكمها حكم المفرد اذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو
ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين
الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد زيد يكتب ويمنع ويشعر
ويعطي وهذا لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا
ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعطي وقوله ونحوه الظاهر انه
اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا
الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد
بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر
منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على
ابي تمام قوله والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين
ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على

مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول العلم لان وجود الجامع بين
هما جميعا قوله لا انفى لما ادعت الحبيبة عليه من انه اسى هواه يدل عليه البيت السابق وهو قوله
دعمت ضمير الحبيب هواك للنفس وجواب القسم البيت الذى بعده وهو قوله ما ذلت عن سنن الوداد
ولا عدت نفسى على الف سواك بخوم والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاول فى حكم الاعراب
فصلت الثانى عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه
ليس من مقولهم يعنى ان انا معكم جملة فى محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ
بهم عليها لزم كونه مشاركا لها فى كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول المنافقين
وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثانى اى
على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اى ربط الثانية بالاول
على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اى عطفت الثانية للاول بذلك العاطف من غير اشتراط
شئ اخر نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو
من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين
لا يقعان فى عطف الجمل واو واما وام فى عطف الجمل مثلها فى عطف المفردات وليست او فى مثل
قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد
الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل فى الجمل مثلها فى المفردات الا انها قد يكون
لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول
وجعله فى حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم فى شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فانه
يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما
مرتبا فى الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله
تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشئ او ذمه يصح بعد

٢ هواك عفا الغداة كما عفا
عنها طلال باللوى ورسوم
ناعل زعمت ضمير الحبيبة و
الخطاب فى صح

جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافى هذا ان يكون فيها معنى
السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافى كون الثانى فى الرتبة
متم الحصول بتمامه فى زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم فى مدة ولو قال ثم تصبح نظر الى
تمام الاخضرار وثم للترتيب مع التراخى كما فى المفرد لكنها كثيرا ما يجئ للاستبعاد مضمون الجملة
الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشاناه خلقا اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان
الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله تعالى فلا اقتحم العقبة
الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب
المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا فى التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجئ لمجرد الترتيب
والتدرج فى درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من
هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا
يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابى وعند انتفائه الاشكال فان
قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضمونى الجملتين فى الحصول نصا لانه اذا قلت يضر زيد وينفع
من غير واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا فى دلائل الاعجاز قلت
هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة فى مجرد الحصول غير متناهية فتميز ما
يحسن فيه العطف عما لا يحسن وهو الذى تشكل فيه العبارات والا اى وان لم يقصد ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على
قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف لما مر ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره

تم ما ادريك ما يوم الدين

يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان نخذلهم وخلاهم وما سولت لهم
انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل
هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد التسليم ان العامل
فاعتبروا اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد مصدرية الشرط كا
الاستفهام فلو سلم فلا نم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت
اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت اقرء القرآن بمعنى
معنى لا اقرء القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد
الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم
الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى
الفهم في الخطابات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان تشتمل
كل بالجزائية نحو ان تجئني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقوله اذا رجع الامير استاذنت
وخرجت اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ
بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يفسد المعنى واذا قالوا ذلك استهزاء الله بهم وهذا غير مستقيم
لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم
بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم من شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة
كذا في دلايل الاعجاز وهذا لا عطف الى قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية وذلك بان لم يكن حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان
بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام على خلاف المقصود
او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك متعين الفصل والا اي وان لم يكن
بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين ويتحقق ذلك

ان الواو

ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف
الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث
شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس
التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل والحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث
فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالوصل فاخذ المص
في تحقيق المقامات الستة فقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى
اي يكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى كقوله وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا
من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة ونزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال الرائد
القوم وسقدهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام
يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا فلما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها
خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء
بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت
هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الا
في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون
بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى
تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون
فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين مع قطع النظر عن ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد
والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا
المصراع والجملتان فيه لهما محل من الاعراب ومثل هذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزؤن

فلا محل من الاعراب حملا على ما مر ومعنى اى لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا والاخرى
انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اى ليرحمه الله ثم وهو انشاء
معنى فلا يصح مات فلان اولانه عطف على قوله لاختلافهما والضمير للشان لا جامع بينهما كما سياتى عطف ٣
بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن وعمرو زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية
مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض
الاحوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل لم ينزل الثانية من الاولى
منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه
اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوى من متبوعه فى افادة التقرير مع الاختلاف فى اللفظ
او منزلة التاكيد اللفظى فى اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان
يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه
ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وفيهما وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ فى وصفه اى وصف
الكتاب والباء فى قوله بولغ متعلق بوصفه اى فى وصفه بانه بلغ الدرجة القصوى فى الكمال
وبقوله بولغ يتعلق الباء فى قوله بجعل المبتدا ذلك والتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف
المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه بانه بعيد ذريعة الى تعظيمه وبعد
درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الاختصاص حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى
ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص وانه الذى يستاهل ان
يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اى الكامل فى الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز
جواب لما اى يجوز بسبب المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اى قوله ذلك الكتاب
مما يرمى به جزافا اى من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبنى للمفعول والمرفوع
المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اى جعل قوله لا ريب والمجاز ان يتوهم ان ذلك الكتاب
فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اى وزان لا ريب فيه وزان نفسه فى جاءنى

زيد

زيد نفسه والثانى نحو هدى اى هو هدى للمتقين فان معناه اى الكتاب فى الهداية بالغ
درجة لا يدرك كنهها لما فى تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشىء نهايته حتى كانه هداية محضة
حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هادى للمتحققين للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب
لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى
الهداية فقال ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره ومقداره وتقديم الجار والمجرور للحصر اى بحسبها
يتفاوت فى درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته
كالقران فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق
ودليل عليه فوزانه اى وزان هدى للمتقين وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد لكونه مقررا
لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان
معنى فلهذا فلذا جعل منزلة التاكيد المعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان قوله
لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو
ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم
الثانى من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بمراد
بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الجملة الثانية فانها وافية لا يتيسر الوافية والمقام يقتضى اعتناء بشانه
اى بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى
بشانه لنكتة ككونه اى ذلك المراد مثل كون المراد مطلوبا فى نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل
الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل
والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ
متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل لا سيما التى
لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى اعتناء بشانه

لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره والثانى اعنى قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى بتاديته اى
تادية المراد للدلالة اى لدلالة الثانى عليها اى على نعم الله تع فى الاول بالتفصيل من غير احالة
على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول لان ما تعلمون
يشمل الانعام والبنين والشى والجنات وغيرها والثانى هو ان يتنزل منزلة بدل الاشتمال نحو
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر والجهر مسلما اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم
من استواء الحالين فى السر والجهر فان المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى اقامة
المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اى تادية المراد لدلالته عليه اى لدلالة لا تقيمن على المراد
وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا
انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى فمن لوازمه
ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندنا
بحسب العرف حقيقة فى اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقول لا تقم عندك ولا يراد كفه
عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن
عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد
بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف
ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شى من
التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن فى السر والجهر مسلما فانه يدل
على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب
المفتاح على دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوى لان ارحل
معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد فى ضمن ذلك النهى عن الاقامة اظهار الكراهة فظاهر ان
كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن
ان يقال انه مبنى على ان الامر بالشى يتضمن النهى عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم

لا تقم

لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اى وزان لا
تقيمن عندنا وزان حسنها فى اعجبنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغايرة للارتحال فلا
يكون بدل البعض لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اى عدم الاقامة غير
داخل فى مفهوم الارتحال فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما من الملابسة فيكون بدل الاشتمال
والكلام فى ان الجملة الاولى اعنى ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول اقول كما فى ادمواتة اولها
مقول فى كلا المثالين اعنى الاية والبيت ان الثانى اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة
الاولى منهما وافية بتمام المراد لكنهما كغير الوافية اما فى الاية فلما فيها من الاجمال واما فى
البيت فلما فى دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على قوله مؤكدة اى القسم
الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فينزل منزلة عطف البيان من
متبوعه فى افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اى المقتضى لتبيين الجملة الاولى بالثانية
خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على
شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اى وزان قوله يا ادم وزان عمر فى قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر حيث جعل قال يا ادم توضيحا وبيانا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا و
توضيحا لابى حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر
عن الفاعل اعنى الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا للوسوسة فليتامل وقد يعطف الجملة التى تقع
بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تع يسومونكم سوء العذاب
يذبحون ابناءكم وفى سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا لسومكم
وتفسير العذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وازداد عليها
زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد
من مفرداتها كقوله تع عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين العذاب عذاب اليوم
الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شى فكان قادرا على اشد ما اراد تعذيبكم منه

فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبهيهما فقال واما كونها اى كون الجملة الثانية
كالمنقطعة عنها اى عن الاولى فلكون عطفها عليها اى عطف الثاني على الاول موهما
لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على
مانع العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين اللتين لا جامع
بينهما يشتملان على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب
قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان
لهم بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما
في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف
اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون ايضا من مظنونات
سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في
اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفها عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او على جملة انا معكم
وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعية ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي
لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على
الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس
كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء
اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين
المسندين اعني استهزاء الله بهم وتقاولهم بهذه المقالات في اوقات الخلوات بل لاتحادهما
في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بل الدليل انه علل
قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما واما كونها اى
كون الثانية كالمتصلة بها اى الاولى فلكونها اى الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فنزلت منزلته

اى منزلة

غير الشرطية

الاولى اى منزلة السؤال لكونها مشتملة مقتضية له فتفصل الثانية عنها
اى عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي المؤدي
الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل
ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا
له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه
الا لنكتة كاغناء السامع ان يسأل او لئلا يسمع منه شيء على ايضاح مثل ان لا يسمع من
السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد
الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غيرها وليس في كلام
السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف
نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها
انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون
الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه
صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم
الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة
لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهو على حد لا مجال له فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي
جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا
ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل
قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف
وانه مبني على تقدير السؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان
مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اى لكون الثانية جوابا

السؤال اقتضته الاولى استينافا وكون الجملة الثانية نفسها يسمى استينافا فكما يسمى مستانفه
وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي م الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال تضمنته م
لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وفلان لان
العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته
كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد
اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد مشعر بذلك
واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس
امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص بالسوء م
فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد
من ان المخاطب اذا كان مترددا طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء هنا الا
قتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق عليه
فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له فاذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان
ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل فاذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي
تقديري والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ من الاو
واقوى ابهاما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق و
السبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال اي
حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي
نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل
انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا او
لما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته سينكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدركه
بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب

كانه

كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن
غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في
المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب واما السؤال عن تعينه والاستيناف
باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو ان ما ياتي باعادة اسم
ما استونف عنه اي وقع عنه الاستيناف فجعل المفعول بلا واسطة والاصل استانف عنه
الحديث نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة استونف
عنه دون اسمه ويكون المسند في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعني
صفته يصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة امنع من قولهم ومنه ياتي باعادة صفته
اي اعادة ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال
المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة
ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة في المثال
المذكور لما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علته واما اذا اعقبت المستانف
عنه في الكلام السابق بصفات ثم نكرته في الاستيناف بلفظ الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد
الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى
من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب مشتمل على
بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا
معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت
سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم
قدر سوال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم يكون تارة باعادة واهل له وهذا الجواب ٢
اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب
استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتامل وقد

يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل
من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيدا ونعم رجلا زيد على قول الذى قول نعم
من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوفا اى هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسوال عن
تفسير الفاعل المبهم كامر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شى مقامه نحو قول الحماسى
هجوبنى اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اى ايلاف فى الرحلتين المعروفين هم فى التجارة
رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام وليس لكم الاف اى موالفة فى الرحلتين
المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا
اصدقنا فى هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس
لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا للسوال
اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف
فيكون فى البيت استيناف فان كذا فى الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله
لهم الف بالنسبة اى لكن تم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا لسوال فاقيم
مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعل فى الوجه الاول موكدا للجواب
المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اى بدون قيام شى مقامه نحو فنعم الماهدون اى
نحن الى على قول اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوفا اى هم نحن فحذف المبتدا
والخبر جميعا من غير ان يقوم شى مقامه ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل
شرع فى الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك
الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقال لا اى ليس الامر كذلك فهذه
جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن
ترك العطف فيهما يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله ليتوهم انه دعاء على المخاطب
بعدم التاكيد فلدفع هذا التوهم جيئ بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية

المنفية

المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف فى صورة القطع نحو وتظن اسلمى البيت دفعا
للايهام واما للتوسط اى واما الوصل للتوسط بين حالتى كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد
توهم بعضهم انما بكسر الهمزة توقع خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما لدفع وقد علم
مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام اما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل
لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اى الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى
او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه
اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ومعاذكر بعد هذا من ان الجامع بينهما
يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا
ومعنى او انشائيين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكون انشائيين لفظا
او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالا
تفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفى نعيم وان
الفجار لفى جحيم فى الخبريتين المتفاوتتين اسمية وفعلية والمتناسبتين وقوله كلوا واشربوا
ولا تسرفوا فى الانشائيين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له المصنف الا مثالا واحدا لكنه اشار
تفاق
انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الثمانية واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للا
معنى فقط فقال كقوله واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين
احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون
لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار فى معنى الانشاء
اى ان لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان وتقول كذا تريد الامر وابلغ من تصريح الامر
لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لابد له من فعل فاما
ان يقدر خبر فى معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اى تحسنون بمعنى احسنوا او
هو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا للقسم الاخر وهو ان يكونا انشائيين معنى فقط

بان كلتاهما خبريتين لفظا او تقديرا من قبل الاول صريح الطلب على ما هو الظاهر
واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تع في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على
تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون
بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون
خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى
انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو
وعلى ان قوله تؤمنون بيانا لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل
تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على مراد قبل يا ايها الذين
امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر وعلى نحو وفا اي فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر
اي سر وبما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله
تع قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون واشهدكم وبالعكس قوله تع الم
يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم
لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان
يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احد الجملتين
على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تع فان لم تفعلوا اي قوله وبشر الذين
امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه
وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب
الكافرين كما تقول يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمروا بالعفو والاطلاق قلت هذا
دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا
قال المص ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم
وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا يا ايها الناس اعبدوا ربكم

الذي

الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد فقل لزيد ما دنى
ان تضرب غلامي وانما المنعم عليكم بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون
باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند
في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب
للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة ويعني بتقاربهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع
الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا
جامع كما اشار بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما
اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك
وعلى الجملة يكون احدهما سببا عن الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدون
ها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان
كان متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وبخلاف زيد شاعر
وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين
الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في
احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه
او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول
السكاكي الجامع من الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله محتملا
انه اصطلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما يفعل
المص من الاختلال فيقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات
ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى
اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى

منها

في الذئب ومنها الخيال وهي قوة يجتمع فيها صور المحسوسات ويبقى بعد غيبتها عن الحس
المشترك وهي القوة التي يتأدى عليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فهي كما
وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ويعني بالصور
ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة بالمعاني ما لا يمكن ومنها المتفكرة وهي التي لها قوة
التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها
عن بعض دايما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها
على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة
القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المتفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي
انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة
الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور
المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو
ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودها
مثل الوصل صفة والحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا
ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل
هناك اي في تصور من تصورهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه
العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع
التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل تجرده من
العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا من
المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الاخر فيه وانما
قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد من تشخص عقلي ضرورة انه
متميز عن ساير المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة

الالات

الالات الجسمانيات لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم
يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالالات وكذا حكمه بان هذا
اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي رفع
تعددهما لجواز ان يتعدد العوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه
رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان
اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان
كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا
لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة
والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد صرح بخلافه
والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك
في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا
بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة
وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر اخر
اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الاخر معلول فتعقل كل
واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد
ثانيا اقل عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشيخ العلامة ان المثال
الاولى مثال التضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم
المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول
ومفهوم الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس
الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة رجال ليس بالقياس الى تعقل
بصفة
ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يتصف

عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسًا وان يكون معقولا فكمن العلة والمعلول
كالنجار وكالكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان لكونهما
نسبتين فالاقلية والاكثرية كذلك ايضا او وهمي عطف على قوله عقلي فالمراد بالجامع
الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال ذلك بخلاف
العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين التصورين شبه
تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم
انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف بينهما نوعان متباينان
واخلان تحت جنس هو اللون وكن الحمرة والسواد ولذلك اى ولان الوهم
يبرزهما في معرض المثلين ويجهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله
ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض
الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلف بالعوارض والمشخصات
بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منهما نوع اخر وانما اشتراك عارض وهو اشراق
الدنيا ببهجتها على لون ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما وهو
التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق بينهما متقابل العدم
والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي في جميع ما علم مجيه بالضرورة
اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا مجوزه على ما فسره المحققون
من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا
اللهم الا ان يقال الكفر الكفار التي من ذلك فيكون ضدا للايمان وجودا ساتلا وما
يتصف بها اى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يقال مثل
الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد

والبياض

والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا
هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد
باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكونهما
لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول
والثاني فيما يعلم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير
ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبه المتضادين
باعتبار اشتمالهما على الوصفين لا يمكن اجتماعهما لكونهما ليسا بمتضادين لكونهما
عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود ولابيض
من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض
والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين
المتضادين في الاسود والابيض جزء امفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما الامران
لها خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما
لكونهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع العدم
المعتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا
وهميا بقوله فانه اى الوهم ينزلهما اى التضاد وشبهه منزلة التضايف في انه لا يحضره
احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال
السواد فلا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم
والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة
او خيالي عطف على وهمي وعنى بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة
وان كان العقل من حيث الذات غير مقتضي لذلك وهو بان يكون تصور لهما تقارن
في الخيال سابق على العطف الاسباب مودية الى ذلك واسبابه اى اسباب التقارن

في الخيال مختلفة فلذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات بوساقضوحًا لكم من صور
الفكاك بينهما في خيال وهي في اخر لا يجمع اصلا وكم من صور لا يغيب عن خيال وهي في خيال
اخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل
والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد
الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر وهذه الثلثة
والحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون
مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركها بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيالي
لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال
ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معاني معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك
اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات وثانيا
ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا
فاسد لانا لا نم ان التضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد و
هذا البياض فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التضايف
وشبه التماثل والتضاد في انها اذا اضيف الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى
الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضا وهميا ثم
ان الجامع الخيالي هو تقارن التصور في الخيال فظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال
لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير
كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد اتهما مثل
الاتحاد في المخبر عنه او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم
الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع العطف في نحو
خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محالة قلت ليس

في هذا

في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع بل يكفي في صحة
العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما لا تناسب
بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما
جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما
ذكره مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور
من الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد وفي قوله الوهمي
ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين
تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما
اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما نفسهما
حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع
في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قدره هذا الكلام على السكاكي
وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التفسير اصلاحه على هذا المعنى مما لم يدل عليه
لفظ ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل
في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات
الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما
اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك لكونهما
شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في
الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال السكاكي كذا زيد
قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصل بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين
بان يكون زيد وعمرو مبتدائين وقام وقعد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد و
عمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يتلازما اما اسميتين او فعليتين

لان يقال احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمرى انه كلام فى غاية السقوط
ما كان ينبغى ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر فى كل منهما جملة فعلية
وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة خبرية فعلية كان المناسب
رعايت ذلك فى الثانية فعليه جوز نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبنى على ما ذكر الشيخ
من تعين نحو زيد قام وعمرو اكرمته انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا
نصب بتقدير الفعل فهى عطف على الفعلية التى هى خبر المبتدا والضمير محذوف اى اكرمت
عمرا عنده او فى داره وانما ترك سيبويه فى الثانية ذكر الضمير لان غرض التعيين جملة
الاسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على
علم السامع والذى يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه فى الوجهين هو جملة
زيد قام لانها ذات جهتين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف
عليه فى الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة
ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفى على كثير
من الفحول الثانى المانع مثل ان يراد فى احدهما التجدد وفى الاخرى الثبوت مثل زيد قام
وعمرو قاعد او يراد فى احدهما المضى وفى الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا
ويصدون وقوله تعالى فريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد فى احدهما الاطلاق وفى الاخرى
التقييد بشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتنى اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضى الامر   ثم شرع بتعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة
الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشىء ذنابة
للشىء فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة
لولا بها التقرير مضمون الجملة الاسمية على راى ومضمون الجملة مطلقا على راى والحق
ان الحال التى ليست [illegible] تارة و[illegible] الاخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا

ق

فان اشترك فى المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة
وليسم دائمة او ثابتة فالجملة الحالية الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا
بحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان يكون بغير الواو لانها معربة بالاصالة
لا بالتبعية والاعراب فى الاسماء انما يجىء به للدلالة على المعانى الرابطة عليها بسبب
تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوى بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن
تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها
اى الحال وان كانت فى اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها فى المعنى حكم على صاحبها
كالخبر بالنسبة الى المبتدا لانك تثبت بالحال المعنى للذى كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك
فى قولك جاء زيد راكبا يثبت الركوب لزيد كما فى قولك زيد راكب الا ان الفرق انك
جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجىء ولم يقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته
على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اى ولان الحال
فى المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد فى الحال ان صاحبها
كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف
النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا
للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما
اشبه ذلك من الصفات التى لا انتقال فيها نقول نعتا لا حالا وبالجملة كان حق الخبر
والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو
ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسى فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما
الواقع بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة
صفة للنكرة فانها قد يصدر بالواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان
اتصافها بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية

الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها
بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة
في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة فحمله على الوصف كما هو مذهب
صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان يكون بغير الواو لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال
جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة
كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة غير
غير ان يتوقف على التعلق فيما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة
على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا
حكما توصل به الحال وتجعلها من صلة تثبيت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا
بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا له وكل
كل من الضمير والواو صالح للربط والاصل ضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفرد والخبر
والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم يمس حاجة الى زيادة ارتباط والا
قالوا واو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة يجيء بعد تمام الكلام احوج
الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي
اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم يبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها
ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه
للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان
الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير
ولكل مقام فيقول الجملة التي يقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير صاحبها اولا يكون فالجملة
التي يقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي يقع حالا عنه وجب الواو ليكون مرتبطة
بغير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور ملابسة

على قلة ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان يقع حالا
بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز
ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا
وخبر ولا نكرة محضة وانما لم يقال عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا هو قوله يصح ان
يقع تلك الجملة حالا عنه كما يجوز عن ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع
الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يطلق صاحب الحال عليه الا مجازا
وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز عن يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية عن ضمير
المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان
ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال
شاملا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناءها بقوله الا المصدرة
بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا
عن زيد لما سياتي من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فقط فان قلت قوله
كل جملة الخ يتناول الجملة الانشائية وهي التي لا يصلح ان يقع حالا سواء كانت مع الواو
او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال
فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح في وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق
الكلام فان قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد
ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني وهو ان يسئل
يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لشدة ها
المقتضي لصدر الكلام لا يكاد ترتبط لشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء
لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر تصرف الى نفسه ما وقع

بعد تمام فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد
المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة ينقطع عن صاحبها ولما اولا
الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور
اولى بالزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه
وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل
فيها ما يتقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال ابن جني انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط
المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني ويطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض
المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام
متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق
البتة وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله انا سيد ولد
بني ادم وبحرده الى عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير
صاحبها فلها ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا والمضارع اما ان
يكون مثبتا او منفيا وكذا الماضي فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يستوي فيه
الامران وبعضها يرجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله
فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب
الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان
الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب
وقوعها موقعه وهي اي المفرد يدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي
عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام
في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة

وهو

وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا
له كالمفرد فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفرد اما الحصول اما دلالته على حصول صفة
غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية يدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل
على الحصول اما المقارنة فلكونه مضارعا فالمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال
ايضا اما ان يكون مشتركا بينهما او حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وهيهنا نظر
وهو ان الحال التي هو مدلول المضارع انما هو زمان المتكلم وقد قرر ان حقيقته اجزاء الحال
متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون ربما مقارنا
لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد
يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت
على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان هيهنا
مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر الى الجواب بقوله
واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام
السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا على حذف المبتدا واما احبك
وانا ارهنهم فيكون الجملة الاسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تع لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول واصك وجهه شاذ والثاني
اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله
واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال اذ ليس المعنى هنا قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا
مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت
عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان الغرض انه لما كان
في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على
اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان

الفعل مضارعا منفيا فالامران جايزان يعنى دخول الواو وتركه من غير ترجيح ولما مجيئه
بالواو وهو كثير انثرابن ذكران فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اى بتخفيف النون
فان لا ح للنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه
على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه
نهى معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد ولما بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو ما
لنا لا نؤمن بالله اى شئ ثبت لنا والمعنى وما يصنع حال كوننا غير المؤمنين بالله وحقيقة
مما يثبت عدم ايماننا وانما جاز فى المضارع المنفى الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا
دون الحصول لكونه منفيا والمعنى من حيث انه نفى انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول
وعا ذان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة
والمراد بالمنفى بما او لا دون ان لانها حرف استقبال ويشترط فى الجملة الواقعة حالا خلوها
عن حرف الاستقبال كالسين ونحوها وذلك لان هذه الحال والحال التى يقابل الاستقبال
وان تباينا حقيقة لان لفظا يركب فى قولنا يجئ زيد غدا يركب حال يجد المعنى غيرها
لمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية
بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفى بلفظ لما يجب
ان يكون بدون الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على
الحال وهو ما وجوابه ان عدم الدلالة على الحصول جوز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر فى قول
مالك ابن رفيع اقاد ومن دمى ولو عدوى وكنت ما ينهنهنى الوعيد ان كانت تامة والجملة
الداخلة عليها الواو فى موضع الحال والمعنى وجدت غير مبهة بالوعيد وغير مبال به ولا
معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعنى دخول الواو والاكتفاء
بالضمير ان كان الفعل فى الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تع اخبارا انى يكون غلام
وقد بلغنى الكبر بالواو وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما

هو ما

هو ما من لفظا او الماضى معنى فنعنى به المضارع المنفى بلم فلما فان كلا منهما نقلب معنى
المضارع الى الماضى واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله انى يكون لى غلام ولم يمسسنى
بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفى بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع
عليه لكن القياس يقتضى جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين فى الماضى مثبتا كان
او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول يعنى حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا
مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضى لا تقارن الحال ولهذا اى ولعدم دلالته على
المقارنة يشترط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد هو ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب
الماضى من الحال ويرد هيهنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب فى الحال مقارنة حصول
مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز
ان يكون متقاربين كما اذا كانا متصارعين وايضا لفظ قد انما تقرب الماضى الى الحال المقابل
للاستقبال وهو الزمان التكلم فربما يكون قد فى الماضى سببا لعدم مقارنة لمضمون
العامل كما فى قولنا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة
للحال التى هى زمان التكلم يجب تقدير المضارع المثبت بالواو واذا كان العامل مستقبلا
كقولنا سيجئ الامير بعاوالجنايب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع
هيهنا ليس لمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يق فى هذا المقام ان حالية الماضى وان كانت
بالنظر الى عامله ولفظ قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا
لفظ الماضى والحالية لتنافى الماضى والحال فى الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جائنى
زيد فى السنة الماضية وقد ركب كما ان اشتراط خلو الجملة الحالية من حرف الاستقبال لذلك
ان يصدر الماضى المثبت بلفظ قد بمجرد استحسان لفظى وكثيرا ما يفيد الفعل الواقع فى زمان
التكلم بالماضى الواقع قبله على طويلة لكن تصديره بلفظ قد بكسر منه سورة الاستقبال

كقوله اى العلا صدقة وفى مرتبة وقد اقرت صحابة موسى بعد ايانه التسع وبالجملة يجب
ان يعلم ان الحالة التى هى بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها فى الحال التى هى زمان التكلم
وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال السماوى من انك اذا قلت وقد كتب
زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان (ن)
شرع فى الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم (لها) فلا انقضا جزء منها مع بقا (ئه)
متلبسا بها ودخلهم عليها صح ان يكون لفظ الماضى حالا لا اتصاله بالحال واما الماضى المنفى (منفى)
فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج فى (تحقيق)
المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفى اى لما جواز الامرين فى الماضى المنفى فلدلالته
على المقارنة دون الحصول اما الاول اى دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اى
للاستمرار النفى من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اى عدم
نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اى غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان
التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان
التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اى بالنفى او بان بالاصل فيه الا
ستمرار الدلالة عليها اى على المقارنة عند الاطلاق اى عند عدم التقييد بما يدل على
انقطاع ذلك الانتفاء كما فى قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان
وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى
فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الماضى واذا قلت ما ضرب افاده استغراق النفى (لجميع)
الزمان الماضى وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المتنافيان فى زمان واحد فى (طريق)
نقيض فلو جعلوا النفى كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير
الجزئين فاكتفوا فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة ولو قصدوا فى النفى الاستغراق اذا استمرار
التركيب ولهذا كان النفى موجبا للتكرار دون الامر وكان نفى النفى اثباتا مثل ما زال العما (نفك)

فقوله

ونحو ذلك وتحقيقه اى تحقيق هذا الكلام وهو ان الاصل فى النفى الاستمرار بخلاف الاثبات
ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعنى ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده
يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف
استمرار العدم فانه عدم لا يحتاج الى وجود سبب بل يكفى فيه انتفاء سبب الوجود والاصل فى
الحوادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر
الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اول ما يمكن من الوجود وبالجملة
لما كان الاصل فى المنفى الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه
واما الثانى اى عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت الجملة
اسمية فالمشهور جواز تركها اى ترك الواو وتعكس ما مر فى الماضى المثبت اى لدلالة الاسمية
على المقارنة لكونها مستمرة على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه
اى فى حرج عوده على ملته فيمن دفع فوه وعوده على الاشكال اى على رجوعه على ما ابتداه على ان
النفى مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اى والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلا (لتها)
اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا
لله اندادا وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة او انتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت (وت)
حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ
فى الجملة الاسمية ضمير ذى الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او
اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى يدخل فى صلة العامل
وتنضم اليه فى الاثبات وتقدره تقدير المفرد فى ان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما
يمتنع نحو جاء زيد وهو يسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كانه
بمنزلة اعادة اسمه صريحا فى انك لا تجد سبيلا الى ان يدخل يسرع فى صلة المجئ وتضمه اليه فى
الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى يقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكن ترك المبتدأ

بمصمصه وجعلته لغوا في اليمن وجرى مجرى ان يقول جاء زيد وعمرو يسرع امامه ثم انك لم تستانف
كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجيء الجملة الاسمية الا مع الواو
وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه والاصل بضرب من التاويل ونوع من التشبيه
وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه عائدا وذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله
اذا اتيت ابا مروان تساله وجدته حاضره الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قريب المعنى
من قولك وجدته حاضره اي حاضرا عنده وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بغريب في كلامهم ويجوز
ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلايل الاعجاز
والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وقال ايضا جاء زيد و
عمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع
اخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او درعه التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد
يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني وهو متقلد سيفه ودرعه وهو لابس التاج فان
المعنى على استئناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك
فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد
وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية
اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي الواو
العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راكبا وهو فارس كلام فصيح وما جاءني زيد
هو فارس فخبيث وذكر في قوله بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعاد بينهما
الجنس بانه فاذا لم ينزل منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك
لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي بين ذلك ما ذكره الشيخ في دلايل
الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا فانك تثبت به مجيئه
اسراع الفصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة

واذا

واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او غلامه يسعى او سيفه على كتفه كان المعنى على انك بدات
فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا وابتدات اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا الترجيح الى ما
الجملة الثانية بالاولى نحو بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب او نسبتها ولو حال لا
يخرجها عن كونها تجدد لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فانها
جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة
الجزاء والمستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع وله
غلامه يسعى بين يديه او سيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه
ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو
ونحو قوله نشاد اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اذا لم يعرف قدري
اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا
على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك
الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا
وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر
فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال في
المفردة ولهذا الكثير فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا
كقوله وانت كنتا اسرع اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز
التقدير بالمضارع لانه لو جاء التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر
لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت ولانه ان جاز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو فالجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا انه تخيير تقديره بالمفرد
ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق انه يكون نحو على كتفه
سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جا

ذلك في نحو اقائم الا زيد واقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع و
ان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران
مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا اكثر فيها ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة
والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما
اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اى ترك
الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط
كقوله اى قول الفرزدق فقلت عسى ان تبصرني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد
اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصرني ولولا دخول كان عليها
لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اى في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه
من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله
اى ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة
وهي ان يكون لحوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك فيهما ويجوز ان يكونا
من احوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة
مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل وتعظيم حالا من الضمير سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ
ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه
الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدوا وخبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعف
تجردها عن الواو ولكون الرابط في اول الجملة وهذا البيان من هذا القبيل والا فهو ضعيف
قليل كقوله نصف النهار الماء غامره والله اعلم الباب الثامن الايجاز والاطناب قال
السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اى من الامور النسبية التي يكون تعقلها
بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب

انما يكون

بحث الايجاز والاطناب

انما يكون مطنبا بالنسبة الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق و
التعيين يعني لا يمكن الا ان يبنى على التعيين والتحقيق ان لا يبان هذا المقدار من الكلام
ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة كلام
الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاب
وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اى والا بالبناء على عرف اهل العرف وهو متعارف
الاوساط الذين ليس لهم فصاحة ولا بلاغة ولا غي وفهاهة اى كلامهم في مجرى عرفهم
في تادية المعاني في المعاملات والمحاورات وهو اى هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب
البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى
بدلالات الوضعية والالفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز
اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداء باكثر منها ثم قال الاختصار
لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة
اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما
ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار
لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللايقة بالمقام بحسب
مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة
الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه
مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط و
يبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان الايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف
والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من
عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء والياء
الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه

اقل من عبارة المتعارف وهى هذا نعم وليس باقل مما يقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف

المسند اليه كما مر وصدق الثانى بدون الاول كما فى قوله تعالى رب انى وهن العظم منى ولا يكون

اعتبار هذين المعنيين فى الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر فى الايجاز

والنسبة بين المعنيين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب فليتامل

وقد توهم من كلام السكاكى ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة

الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكى قد صرح

باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز لحقه باصطلاحه لانه

لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشىء نسبيا

لا يقتضى تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعانى الاضافية قد تحقق معانيها

وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه

انه لا يمكن ان تحقق وتعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا

ضرورى وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكى تفسير لهما ثم

البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام الذى يكون لكونه اقل من المتعارف

وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف

كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى

من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب

المعانى والقدرة على تادية المعانى بعبارات مختلفة فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك

بحسب مناسبة المقامات انما هى من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم

فى تفهيم المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى الحوادث اليومية بدل بحسب الوضع

على المعانى المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة

اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون

ان اى مقام يقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط فانما هو بالنسبة

الى البلغاء على ما مر شىء من ذلك فى الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب

والى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له اولا الثانى اما

ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزائد اما ان يكون

لفائدة اولا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق

التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اى للاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف

او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون

اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف

عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اى الحارث

ابن حلزة اليشكرى والعيش خير فى ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن اى من عيش

من عاش كدا اى مكدودا متعبا اى متعوبا فى ظلال العقل يعنى يعبر ان اصل مراده

ان العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك

فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المعتد به اعنى العيش الناعم انما

هو العيش للجهلة الحمقى دون العقلاء المتاملين فى عواقب الامور فجعل مطلق العيش

فى ظلال النوك كناية من العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحرزين

فى امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش فى ظلال الحماقة والجهل لا يكون الا ناعما

ان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم فى ظلال العقل لكان كا

لتكرار ويتنبه على ذلك لفظ الظلال وحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ

زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اى عدى ابن الابرش

يذكر غدر الزباء لجذيمة ابن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اى وجد قولها

كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد لا فائدة فى الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان

عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي ألفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء و
عن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون
الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو
المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا
للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي علم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث
وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد
على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن
بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك
فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه
لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يوهب
ان لي صبر ايوب فمن اين لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه
بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه
بذله ولهذا قيل كل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال ان المراد بالندى
بذل النفس فليس بشيء فانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت
لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز من الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى
الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال من عسر الى
يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير
فضل وغير المفسد كقوله اي من الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي
سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقول ابصرته
بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل امثال هذا من الحشو ولو وقع في التنزيل
نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما

نقول

نقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا انك كتبته بيمينك هذه وامثال قوله تعالى ذلك قولهم
بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ
المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه يقال
بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له يقال في الفم لا غير ولهذا قال الله تعالى
يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو
ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك كالليل
الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى عنك واسع هو اسم موضع من انتأى عنه اي بعد عنه واسع
اي ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت
عن الممدوح وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان
له في جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرده اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان
في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا
اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى
لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا
عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج
الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان
معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه اذا قتل قتل كان ذلك داعيا له
الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق
به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه بل
لو ذكر لكان تطويلا وصح ان يقال ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به اصل المراد وتقدير
الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد له ان يتعلق بفعل وفضله

اى رجحان قوله تع ولكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام فى هذا المعنى وهو
قولهم القتل انفى للقتل لقلة حروف ما يناظره اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى
بالقتل منه اى من قوله تع ولكم فى القصاص حيوة وما يناظر منه هو فى القصاص حيوة لان
قوله ولكم لا يدخل له فى المناظرة لكونه زايدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف
فى القصاص حيوة احد عشر ان اعتبروا التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر
والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على
المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من
التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم فى هذا
الجنس من الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اى لكم فى القصاص
نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل
بوقوع العلم بالاقتصاص عن القاتل لانه اذا هم هو بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع
سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اى يكون قوله ولكم فى القصاص حيوة مطردا
لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون
على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له ولو خصص
فقيل القتل قصاصا انفى للقتل ظلما كان صحيحا ولكنه يصير بتطويل بخلاف الاية فانها تودى
للمعنى المقصود مع بقائها على الوجازة وخلوه اى خلو قوله تع ولكم فى القصاص حيوة عن التكرار
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام
بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا
بالفصاحة فان قيل فهذا التكرار رد العجز على الصدر وهذا هو من المحسنات فى الكلام
قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ان لا يودى الى التكرار بان
يكون كل من اللفظين بمعنى اخر واستغنائه باستغنا قوله ولكم فى القصاص حيوة عن تقدير

وهذا الا ينافى رجحان الخالى عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن فى رد العجز على الصدر

المحذوف

المحذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اى وباشتماله
على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجحانه بما فيه من
الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته
عن توالى الاسباب الخفيفة التى تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه
ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا فى موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم
من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشئ ينفى نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة
وبما فيه من التقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر
على المبتدا المنكر مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز
القصر وهو ما يكون بحذف شئ والمحذوف اما جزء جملة يعنى بالجزء ما يذكر فى الكلام
ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء
جملة نحو واسئل القرية اى اهل القرية او موصوف نحو قول العرجى انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب
الامور اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل
ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او فى كقوله تع ومنهم دون ذلك وكقولك ما فى القوم دون هذا وفيره
نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا هيهنا علم وحذف التنوين
لانه محكى كيزيد فى قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ولا
فى اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه
ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكى والا فحكى فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه
او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها

كرساله او غير معينة وما يؤدى هذا الكتاب المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها
فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرطا كما مر فى اخر باب الانشاء
او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون
اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تع وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين
او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعنى يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اى
جواب الشرط شئ لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا
او مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل
امره عنده الى ترجمان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من
الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتراحم لو نص من مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا
قال الشيخ المفتخر اذا رايتنى شابا وسكت اذا جالت الافكار فيه له بما لم تجل به لو اتى بالجواب
مثالهما اى مثال الحذف للدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تع حتى اذا جاؤها و
فتحت ابوابها او لنكتة غير ذلك عطفه على قوله جواب الشرط اى او المحذوف غير ذلك المحذوف
المذكور كالمسند والمسند اليه والمفعول والفعل كما فى الجواب السابقة والموصوف كالحال نحو
الكرم بستاني دكما اى منه والمستثنى نحو زيد جاءنى ليس الا والمضاف اليه نحو بين وذراعى جبهة
الاسد ومنحو ياربّ ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما
وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل
اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله تع اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا
من بعد وقاتلوا او ما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب المذكور نحو ليحق الحق ويبطل
الباطل اى فعل ما فعل ومنه قول ابى الطيب اتى الزمان بنوه فى شبيبته فسرهم واتيناه

على الهرم اى فسانا او سبب المذكور نحو قوله تع فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى
فلذه فضربه بها فيكون قوله تع فضرب بها جملة محذوفة سببا المذكور وهو قوله فانفجرت ومنه
قوله تع كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين
الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضرب بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء
جملة هى شرط كقوله تع قال هو الولى اى ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولى فالفاء فى مثل قوله
فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هى على تقدير الثانى وهو
ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين و
المشهور فى تمثيله قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرها
غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر فى بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا
والخبر فى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما اكثر اى المحذوف واما اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اى فارسلون الى يوسف لا ستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه
فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طريق الصبو البادى فى التعالى ببغداد ومهينا سا
لهيق وسال اى طريق فاخذت اسكنها وهى لا تسكن ثم اعاد دها وتداعى البيان فقضيت العجب
من كثرة معاودتى وشلق مدامعتها والحذف على وجهين احدهما ان يقام شئ مقام المحذوف
كما مر والثانى ان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك واى ولا تحزن واصبر
لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن
فالصبر فاقيم السبب مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل
عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى تناولها
فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما يتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد من المحذوف
والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها
وتقدير التناول اولى من الاكل لانه يشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل

فيه تسامح لان ان تدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اى على الحذف والتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بان المراد او العذاب اى امره وليس المراد انه يدل على التعيين المراد وتعيين العذاب فليتأمل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه وما يتعين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر فى حبه ولا فى شانه شاملا له فتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها ان يدل العادة عليهما نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم اى مكان قتال او مكانا يصلح للقتال ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع فى الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هى من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به مما يشهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وهكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اى من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا للاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتئام والاتفاق يقرب فيه الثوب اذا اصلحته وهو منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى

موضحة

موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم فى الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوق النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضرورى بان لذة اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة وجدان ولذة الخلاص من الالم ومما يؤخذ ذلك ما فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله فى ظلل من الغمام الغمام فانه جعل العذاب الذى ياتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب الخبر ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لى صدرى فان اشرح لى يفيد طلب شرح لشيء ما له اى للطالب وصدرى يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفهيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع القواعد من حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اى من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم الرجل زيد كان اطنابا لهم فيه الفاعل اولا وفسره ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ

الذي هو صلة الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة
التي يظهر في النفس عند وجدانها تأثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة
جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد
في زمان واحد من جهة واحدة وهذا ع ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع و
هو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى يفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه
الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع
لف القطن المندوف وكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة
لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام على عطف قوله اما بالايضاح بعد
الابهام ونعني بذكره بعده ان ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال
واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه
ليس من جنسه اي جنس تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز
عن ساير افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين
له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التخصيص عليه والتصريح به وذلك
قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوة او الفضلى
من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى قل من كان
عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن
منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله امبروا وافضا
لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعضه تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة
ليكون الطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله
كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همته وان لا يهتم بدينه

ولو

وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم
ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار
الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل كذا وذلك لان اصل ثم
للدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين
تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وفيه اذ تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله
تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة
والايقاظ على سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعون
اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا
قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان البر والبحر مترعا ومنها تذكر ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا
عن ربط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من
بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد خطيبها
وقد يكون مع ربط كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون
من بعد ما تم المفعول الثاني والمفازة يقال من ارحل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره
فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في
مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم اي يقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فقولها
كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا
وزيادة للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا
اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي
فيه بياض وسواد شبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع

اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقر اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود
فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني
مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت
مسايرتهم والمغاورة حتى القت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود كما في بيت السقط
فسقيا لكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم
من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه
بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم
الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله قال يا قوم اتبعوا المرسلين من لا يسئلكم اجرا
وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة
حث على الاتباع والترغيب في الرسل لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم
لكم خير الدنيا وخير الاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى
الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام و
غيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل
يجازى الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله
ولتحرز به عن الوجه الاخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافات يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى
في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل
يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب
اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال
وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون

تذييل

تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل
على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل
مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين
ولولا موقع ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه للتغيير
فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان
زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني
ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او من ضمير المخاطب في لست
هذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني لا تصلحه على استبقاء مودة اي حال كونه
لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي
الخصال فصدر البيت دال بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام
فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي
والاحتراز عن الشيء وفيه توقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما
يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر لدفعه لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط
الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي حال كونه غير مفسد
للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة
تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سبب لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بقوله
قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين
اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم
فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع
منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على
وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو

وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد
الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لا
وهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت يزين الحلم لاهله وهذا انما يكون
عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم البعض انه تاكيد لازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم
زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون
مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس و
فيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون
غضبه مما لا يهاب ولا يعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت مطلق وادو به مما يشعر به كلام
المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة
ليس مهيبا لما فيه من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة ونفى ذلك الوهم بقوله
مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه
العدو ويتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم
خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير
في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله تعالى
فلا يكون مما نحن فيه لتادية اصل المراد وللتقليل المدعى في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر
ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل والتاسري في بعض الليل واما بالاعتراض
وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق
بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او
بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه
جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله

البنات

البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه والدعا في قوله اي وكالدعاء في قول
عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال
ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية
ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله
ابراهيم خليلا انها اعتراضية لا محل لها من الاعراب نحو الاهل اتاها والحوادث جمة فائدتها تاكيد
وجوب اتباع ملته ولو جعلها لطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره في قوله تعالى و
الله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها
مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر
في ذكر في قوله اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم وا
ضعون العبادة غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم وكالتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول
الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من الثقيلة والضمير الشان
محذوف يعني ان المقدرات البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله
فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية
ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كان الواقع هو اكثر
بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض اكثر من جملة بين كلامين متصلين
معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم
الله يعني ان المأتى الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل
لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض
الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة
التاكيد فيما علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن

وفصالدر فعاملين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته امه اعتراض
بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف
في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض
للمطابق مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره
يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر
غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر
مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه
يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم
وقوع الاعتراض اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام
او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء
الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لا نهم
لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فينبغي اشتراط
ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل
وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منها
حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم
فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصاف من قاتليهم وكلامه هيهنا دال على ان الجملة في التذييل يجب
ان يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لا يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب يعقب
بجملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او توكيدا او يكون الغرض منها تاكيد الاولى
اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير التفسير يباين التتميم
لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي وجوزه الفرقة الثانية من
القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة والاعتراض عنده

ان يؤتى

ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة وغيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا
التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى لكونه لا يشترط وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال فرقة
يشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون
جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة
كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء الا ان يكون
له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام
من الاعراب ولم يشتمل شيئا من التتميم اصلا لانه ان يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم
يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشتمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين
سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء
ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة
لا بد من ان يكون له اعراب فمن الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح
بعد الابهام واما بكذا او كذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم
ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم ولا حاجة الى الاخبار به
لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله يؤمنون به اظهار شرف الايمان وان مما يتحلى به حملة العرش
ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها وفي
الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك
وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول
يجري على المستهم من غير ان يكون ترجمانا عما في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله
فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس
الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يكون

من باب التكميل اعنى الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون
قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسول الله ساق الاية لتكذيب
المنافقين فى دعوى الاخلاص فى الشهادة وفيه دفع توهم انهم لكاذبون فى نفس الامر وفيه
نظر ايضا لانه من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام
واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوى اصل المراد
او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب بعد كثرة حروفه وقلتها با
لنسبة الى كلام اخر مساو له اى لذلك الكلام فى اصل المعنى كقوله اى قول ابى تمام يصد
اى يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر سودد اى سيادة وتمام ولو برزت فى زى عذراء ناهد
الزى الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة التى نهد ثديها اى ارتفع وقوله اى وكقول
الشاعر الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء فى جانب الفقر اراد بالغنى سببه
اعنى الراحة وبالفقر المحنة يعنى ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة
والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالى فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت
لمساواته له فى اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا
يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا
وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما
يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون
القول حين نقول اى نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترى على الاعتراض
علينا انقيادا لهواننا وافتلاء لرمتنا بصف رياستهم ونفوذ حكمهم ورجوع الناس
فى المهمات اليهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما فى
الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال

ايضا

ايضا الفن الثانى علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من العلم البلاغة
ومحتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام ومحتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف
البديع لانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى
وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول
والقواعد المعلومة على ما حققناه فى تعريف علم المعانى فليس التقدير علم بالقواعد
اى ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا وايراد المعنى الواحد على ما ذكره القوم على ما
يدل عليه الكلام الذى يدعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اى فى المعنى الواحد
للاستغراق العرفى واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سياتى فالمعنى
ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم و
ارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة
ايراد معنى قولنا زيد جواد فى طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى الواحد لا للدلالة على
انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه
لم يكن ذلك من البيان فى شىء وتقييد الاختلاف بان يكون فى وضوح الدلالة للاشعار بانه لو
اورد المعنى الواحد فى طرق مختلفة فى اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء من ان يورد با
مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال فى وضوح الدلالة وخفائها لان
كل واضح هو خفى بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها فى الوضوح ان بعضها اوضح الدلالة
وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد تخرج ملكة الاقتدار
على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الا
فى الوضوح مما يجب اباه القوم فى الدلالة الوضعية كما سياتى ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان
بما ذكره هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما فى المفتاح وقد لا انه اللفظ يعنى لما
اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة

والتنبيه على ما هو المقصود منها فالدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء
اخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير
لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارة وكدلالة الاثر على المؤثر كالدخان
على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها
بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ
اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي يسميها القوم دلالة وضعية وهي التي
ينقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي
الدلالة الطبيعية كدلالة اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع
له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي الدلالة التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية
لاختلافهما باختلاف الطبايع والافهام والمصنف ترك التقييد بالوضع لوضوحه وكون سوق كلامه
في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على
العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن
والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل بمعنى
الفاهمية فهي صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهي صفة المعنى
واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى
فهم السامع المعنى من اللفظ انفهام المعنى من اللفظ وهو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفردة يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم
المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ مفهم

منه

منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا
مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون
للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على
جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى
الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام
الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج
عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم
حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخصون الاولى
بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة
لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد
به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء موضوع
له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم اذا
اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام
ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة وكذا اذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها
دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب
انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر
بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم فهو ان
المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له
من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة
الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية

على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك
اذا اريد به احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد هو ذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان
كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون
بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا
فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان
التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات
صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا ولا التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات
لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى وقد صرح بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم ان المطابقة
سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد من هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء
لا يظهر انها مطابقة ام تضمن ولهما الخفيف يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين اللازم والملزوم فظهر
ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه ان كون المعنى
الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والا لكانت نسبة
الخارج الملزوم الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد
المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف
او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصول مشعر بالخلاف
في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى
خارج عن مسمى سواء كان الفهم بسبب لزوم اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم
الذهني انه لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي من تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم
لخرج كثير من المعاني المجازية والكنائية من ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتفاوت فيه الوضوح والخفاء
والايراد المذكور اعني ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي الدلالة المطابقة لان السامع ان كان عالما
بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد

منها اي من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما
بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون ما ادى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه
الورد او اخفى منه لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فان السامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها
من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات تلك المعاني اصلا
قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم
بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء
منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما بوضع بعضها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل
واحد منها دالا او يحتمل ان يكون بعضها دالا لا على سبيل ايراد المعنى بها لا يجوز فيها الوضوح فان قلت فتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع لم
لا كذلك لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنسوبين قلت
الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى الحاصل من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما
ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في الزمان السابق فان قيل
لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المترادفة اشهر بحيث يحضر معناها
في العقل بادى في الفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة
وكثيرا ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاناة فكر ومراجعة تامل
لبعد العهد بها وقلة وتكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون
ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة
وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي يجب قطعا عند العلم بالوضع
ويمتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر
السامع للوضع وبطوئه وهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية اي بالايراد المذكور يتاتى
بالدلالة العقلية لجواز ان تختلف قرائن اللزوم والوضوح اي مراتب اللزوم في الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم
للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب
قلة الوسائط فيكون الوضع لزومها له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة

عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزوم بعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك
اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة في الوضوح والخفاء وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هيهنا هو ان يكون المعنى
الخارجي بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط
متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثل معنى قولنا زيد جواد يلزمه جملة لوازم
مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي
بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزء من شئ وجزء جزء من شئ اخر فدلالة
الشئ الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان الفهم
الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم قد
صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكلامهم مبني على ان
التضمن هو فهم الجزء من ملاحظة بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس
في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال مع معنى النوع بالبال لم يراع النسبة بينهما ففي هذه الحال امكن ان يغيب عن
الذهن فيجوز ان يحضر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد
ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال فهو لا يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هيهنا من التادية بالعبارات المختلفة
انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما يدل عليه اللفظ ولا يساعد كلامهم في مباحث
البيان لان المجاز المفرد باسره هو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية
لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان الكلام اوضح دلالة على معنى التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض
اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا من معنى التركيبي بتراكيب بعض مفرداتها
اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية
ما تيسر لنا من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم
ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة تدل على عدم ارادة
اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما يجيء
في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي

من ان

من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ اللازم من حيث انه لازم لا يدل على
الملزوم والالتزام انما هو دلالة على اللازم المتاخر عن ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز
ان يذكر الملزوم ويراد به اللازم وهذا لا يتحقق الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها
اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة
الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل الطبيعي
اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه
اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد
به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة
لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان
ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة البحث الاستعارة
واستحق ان يجعل اصلا براسه وهذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي
وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز
والكناية ثم يشتغل في تفصيل هذه الثلثة المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في
هذا الفن **التشبيه** اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره
بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اتى
اسمه الظاهر موضع الضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس
وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاولى فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة
مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر اخر في معنى فالامر
الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل

زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في
علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا
في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا
او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى مع ان شيئا
منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني
منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى
لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف
ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة اه
التحقيقية وبالكناية والاستعارة لان الاستعارة التخييلية وهو اثبات الاظفار للمنية في
المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده
معناها الحقيقي على ما سيجيء ان شاء الله تع فيدخل فيه اي في التفسير التشبيه الاصطلاحي ما يسمى
تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام
قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه
به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو زيد اسد و
الثاني نحو قوله تع صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة
لانها تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول
عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اول باب
الاستعارة ان شاء الله تع والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقام عما هو على اركان التشبيه المصطلح
وهي اربعة طرفاه يعني المشبه به والمشبه ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على
الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى
بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة في نحو

زيد كالاسد في الشجاعة

٢ طرفاه اما حسيان قدم البحث عن الطرفين لاصالتهما لان وجه الشبه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه
ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما حسيان
كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي
حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر
في المذوقات والجلد الناعم والحرير وهذا كله مما فيه نوع تسامح لان في الصوت الضعيف والهمس
والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق
والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر
في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر ولمست او عقليان عطف على قوله اما حسيان
كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان
يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اي الموت
عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم
فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي
وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها
ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا
للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذلك لو حاول
محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة والمسك كخلق
فلان بالطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه
ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان
من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات
والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر

زيد كالاسد في الشجاعة ٢

في الملموسات

الحرير

على المطلب لأنه كما تقل الاعتبارات تقل الأقسام وإذا قلت الأقسام كان أسهل ضبطا فأشار إلى تقسيم غير
الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الظاهرة لعكس
وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه أي في الحسي بسبب زيادة قولنا أو مادته دخل في الحسي الخيالي
وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما أي كالمشبه به في قوله وكأن
محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة أراد به شقائق النعمان وهو ورد أحمر في وسطه سواد وإنما يضاف
إلى النعمان لأنه حمى أرضا كثر فيها ذلك إذا تصوب أي مال إلى السفل من صاب المطر إذا نزل أو تصعد
أي مال إلى العلو أعلام جمع علم وهو الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فإن الأعلام الياقوتية
المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لأن الحس إنما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك
على هيئة محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي هو مركب منها كالأعلام والياقوت والرماح والزبرجد
كل واحد منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك أي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بإحدى الحواس
الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فإنه منتزع
منه ولهذا قال أي ما هو غير مدرك بها أي بإحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو أدرك لكان
مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله أي كالمشبه به في قول امرئ القيس أيقتلني والمشرفي
مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال يقول أيقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب
سلمى والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن أي
أحدده ووصف النصال بالزرق للدلالة على صفائها ولكونها مجلوة فإن أنياب الأغوال مما لا
يدركه الحس لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر ومما يجب التنبه له في هذا المقام أن ليس
المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية إليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئيات
المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لأن الأعلام الياقوتية ليست مما
تأدت إلى الخيال من الحس المشترك إذ لم يقع بها إحساس قط ولأن أنياب الأغوال ورءوس الشياطين
ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا تحققها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل لو أدركت

لم يدرك إلا بها وليست أيضا مما له تحقق كصداقة عمرو وعداوة بكر بل التحقيق في هذا المقام أن من
قوى الإدراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني والتصرف فيها واختراع أشياء
لا حقيقة لها كإنسان له جناحان أو رأسان أو لا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما
بل النفس هي التي تستعملها على أي نظام تريد بواسطة القوى الباطنة وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة أو بواسطة القوة
العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس
الحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما إذا سمع أن الغول شيء يهلك الناس كالسبع
فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان أي
ودخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والألم الحسيين فإنه
المفهوم من إطلاقهما بخلاف اللذة والألم العقليين فإنهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم
والحياة والتحقيق أن اللذة إدراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والألم إدراك
ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي أما الحسي فهو إدراك القوة الحسية
أو الشهوية ما هو خير عندها وكمال لها كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والصوت
التوهم السمع والشم منه برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء يرجوه وكذلك الألم فهما مستندان إلى الحس وأما
العقلي فلا شك أن النفس أي القوة العاقلة كمالها هو إدراكها المجردات اليقينية وإنما تدرك هذا الكمال وتلتذ
به وهو اللذة العقلية وقس عليه الألم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا
الألم وهذا ظاهر وأما اللذة والألم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الإدراك لكن المذكورين والإدراك ليس مما
يدركه الحس الظاهر وفيه بالضرورة فيما عند المدرك بإحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما
من الجزئيات المستندة إلى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح
والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه أي في وجه الشبه هو المعنى الذي
قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا أو تخييلا والمراد بالتحقيق أن يتقرر ذلك المعنى في كلا الطرفين على وجه
كالحبة والحيوانية وغيرهما والكلام العام مع أن شيئا منها ليس وجه الشبه فالمراد بالمعنى الذي له زيادة

بيان اختصاص بها وقصد اشتراكهما فيه ولذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من
اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييلي ان لا يوجد ذلك في احد
الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي و
كان النجوم بين دجاها اي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم والمراد به التشبيه دجاه والضمير لليل
في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل تقذى به العين ويابى حديثه
الاسماع وكان النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه
المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم
اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده
في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن
يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل
ما هو جهل بها اي بالظلمة قوله شبهت جواب لما فلزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان يشبه
السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم مقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع
ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى يخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما
له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي ويخيل ان البدعة
وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي
بسبب تخييل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين
الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب
اي الشبيبة في اسوده فيا سواده متحقق او بالانوار اي بالازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة
بين النبات الشديد الخضرة فانه سواده [illegible] لحجب الابصار فظهر اشتراك النجوم بين
الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل
وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن

لاح بين

لاحت بين الابتداع ونكات اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم
من وجوب اشتراك وجه الشبه بين المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل
النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك
فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان
وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم
يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستقر لوقوعه في عماية وهجوم الوحشة عليه
كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه
او اقل او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه كون استعماله مصلحا واهماله مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم
ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعات احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب
الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم تصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا الخاة اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو
ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك
بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها
كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك
في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا يكون معنى قائما بهما واذا كان
صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية
اما حسية اي مدركة بالحس وهي الكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام من الحسن والقبح وغير
ذلك مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان
الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة
او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع نهايات كالمربع الى
غير ذلك والمقادير المقدار كم متصل قار الذات وبعض بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال

ان يكون لها اجزاء بالفعل حتى يتركب تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد ويكونه قارا الذات ان يكون اجزائه المفروضة ثابتة لذاته
وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول
والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان
آخر فهي انما عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الأينية وعند الحكماء هو خروج من القوة الى الفعل
على سبيل التدريج وانما جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظرا لان المقدار من مقولة الكم الذي يقتضي
القسمة لذاته والحركة من الأعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكما تتصف الاعداد والمقادير
وما فيها من الطول والقصر والتوسط بينهما والحركات السرعة والبطوء والتوسط بينهما وما يتصل بها اي
بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالا
لضحك والبكاء وهما حاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة
تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة مرتبة في العصب المفروش على
سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي هي بين بين
وهي الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت ما يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف و
القلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب القوة المقاومة وضعفها
يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع وملاسته كما في اوتار الاغاني المشدودة او في قصر
المنفذ او ضيقه او شدة التواتر كما في المزامير المثقوبة يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة مثبتة
في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم وهي اما التسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة
والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين
بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة
او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس
وهي قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض بتولد منها

المركبات

المركبات والالوان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتماثلات
والبرودة كيفية من شانها تفريق المتماثلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة
كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفريق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي
كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء
واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون الشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد
كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن عن الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين
وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب
المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل
منهما في الحقيقة مبدء مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا سكنه على الجو قسرا
فانه يجد فيه مدافعة نازلة ولا حركة فيه وكما يجد عن الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه
يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كاللطافة والكثافة واللزوجة و
الهشاشة واللطف فيه والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي المتصفة
الحقيقة اما حسية كما مر واما عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء
اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل ان يكون سرعة انتاج القضايا
وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم وهو
على الادراك المعتبر بحصول صورة الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك
الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات لغرض من الاغراض صادرا
عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وتسمى صناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام
والحلم وهو ان النفس مطمئنة لا تحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز
جمع غريزة وهي الطبيعة وقد يراد بها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة
يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية اقدام على الاتيان بها وما خلا في الخلق دون الغريزة وملك

الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما أشبه ذلك وإما إضافية عطف على قوله إما حقيقية
والحقيقية كما يطلق على ما يقابل الإضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين
كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فإنها ليست متقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات
الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه إلا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية
الشبيهة بالمخلب والناب للمنية وإلى كليهما أشار صاحب المفتاح حيث قال إن الوصف العقلي منحصر بين
حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم
عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم أن أمثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع عليها
أحكام متمايزة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در
الإمام عبد القاهر وإحاطته بأسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فإنه لم يزد في هذا المقام على الكثير
من أمثلة أنواع التشبيهات وتحقيق لطائفها المودعة فيها والشبه إما واحد وإما بمنزلة الواحد
لكونه مركبا من متعدد وإما تركيبا حقيقيا بأن يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة أو تركيبا
اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور وهذا أيضا لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه و
كل منهما أي من الواحد وما هو بمنزلة الواحد حسي أو عقلي وإما متعدد عطف على إما بمنزلة الواحد أي وجه
الشبه إما واحد أو غيره وغير الواحد إما بمنزلة الواحد وإما متعدد بأن ينظر إلى عدة أمور ويقصد
اشتراك الطرفين في كل منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فإنه لم يقصد اشتراكهما في كل
جزء من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك أي إما حسي أو عقلي
أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب عنه ما هو بمنزلة الواحد أيضا إما حسي أو
عقلي أو مختلف لكن لما كان وجه الشبه هو مجموع المركب دون كل واحد من الأجزاء لم يلتفت إلى تقسيمه
والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني أن وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيا أو متعددا أو مختلفا لا يكون
المشبه والمشبه به فيه إلا حسيين ولا يجوز أن يكون كلاهما أو واحد منهما عقليا لامتناع أن يدرك بالحس ما
الحسي من غير الحسي شيء يعني أن وجه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي

يوجد فيه

ويوجد فيه يجب أن يدرك بالعقل لا بالحس لأن المدرك بالحس لا يكون إلا جسما أو قائما بالجسم والعقلي أعم
يعني يجوز أن يكون طرفاه عقليين وأن يكون أحدهما حسيا والآخر عقليا لجواز أن يدرك بالعقل — وأن يكونا حسيين ٢
من الحسي شيء إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله أوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي
ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني أن كل ما يصح فيه التشبيه
بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فإن قيل هو أي وجه الشبه مشترك فيه فهو كلي وا
لحسي ليس بكلي توضيح السؤال أن كل وجه الشبه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو
كلي لأن الجزئي ما يكون نفس تصوره مانعا عن وقوع الاشتراك فيه فكل وجه الشبه وهو كلي ولا شيء من الحسي
بكلي لأن كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي بالضرورة فلا شيء من
وجه الشبه بحسي وأجيب قلنا المراد بكون وجه الشبه حسيا أن أفراده أي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة
في تشبيه الخد بالورد فإن أفراد الحمرة جزئياتها التي حصلت في المواد مدركة بالبصر وإن كانت الحمرة الكلية
المشتركة بينهما مما لا يدرك إلا بالعقل واعلم أن هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو أن ا
لتحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون هو غير عقلي لأن المصنف قد عدل عن التحقيق إلى التسامح كما ستعرف قوله الواحد
الحسي ثم رجع فيه إلى إيراد أمثلة الأقسام المذكورة ووجه ضبطها أن وجه الشبه إما واحد أو مركب أو متعدد
وكل من الأولين إما حسي أو عقلي والأخير إما حسي أو عقلي أو مختلف صار سبعة أقسام وكل منها طرفاه
إما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس فصارت ثمانية وعشرين لكن وجوب كون
طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر أقسام وتبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات و
الخفاء أي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لأن الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة
من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر أي في تشبيه
الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد
العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة وهي على وزن الجرعة الشجاعة وقد يترك الهمز ويجعل جرة بالمد
وإنما اختار الجرأة على الشجاعة لأن الشجاعة على ما فسره الحكماء مختصة بذوات الأنفس لوجوب

كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك البهيمة فيها بخلاف الجرأة فانها اعم والجهل انه اى الدلالة الموصلة الى المطلوب
واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان
الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود من الامور العقلية سواء كان الوجود عارضا على القابل
او غير عارض وبهذا سقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت لهذا المعنى من معاني
ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل
كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل العقيم النفع هو معدوم او هو والعدم سواء لم يثبت له شيئا
من شيء بل انما ينفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا ليس بتشبيه انما قال الامام كذلك لكن نظر الى
لانه هو قوام موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تعبر على هذا الظاهر
فلا مضايقة والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به
حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء
والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي جعله
بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعرض لغاية واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح
والايضاح من امثلة العقليين تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي الادراك وبيان ذلك
ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحياة شرط للادراك و
التسبب الشرط يشتركان في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما قيل ان المراد بالعلم هو العقل
ووجه التشبيه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان
ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا يعم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من
ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان
او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ومن خصص هذا التقسيم بوجه
الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان تعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة
مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه

ضرورة

ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا متنزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان
تقصد الى اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به
او وجه الشبه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به
هيئة منتزعة على ما سيجيء انشاء الله فرج لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعنى ان لا
يكون معنى منتزعا من عدة اشياء والكل منها داخل في حقيقته لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب
الطرفين بهذا المعنى اعنى بعضا ان يقصد الى متعددين فينتزع منهما شيئين ثم يقصد اشتراك الشيئين
في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل فالمركب الحسي فيما اي التشبيه الذي طرفاه
مفردان كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول احيحة ابن الجلاح او قيس ابن الاسلت وقد لاح في
الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد
اللام كما في هذا البيت حين نوّرا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت
اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله لما الحاصلة من تقارن صور البيض المستديرة الصغار
المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة اي تقارنها حال كونها على الكيفية
المخصوصة مضمومة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق
ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة متقاربة في مرأى العين
بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرناه في تفسير الكيفية حمل الشيخ عبد القاهر بغير المقدار المخصوص اي مقدار ما بالقرب
والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية واهم قد جمع بينهما فكانه اراد بالمقدار المخصوص هو مجموع مقدار الثريا والعنقود
اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبا
المقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد
الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين
تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا ينقض التركيب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه
الذي طرفاه مركبان كما في قوله كأن مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه فوق

سار مسناد آسیافنا لیل تهاوی کواکبه ای تساقط بعضها فی اثر بعض والاصل تتهاوی فحذفت احدی
التائین ومن جملة ما جاء به تونث لکونه مسندا الی الظاهر فقد اهمل کثیرا من اللطایف التی قصد ما انه یخر
علیه مستطلع علیه فی اثناء شرحه وقوله من الهیئة بیان لما فی قوله کما الحاصلة من هوی بفتح الهاء
ای سقوط اجرام مشرقة مستطیلة متناسبة المقدار متفرقة فی جانب شیء مظلم فوجه الشبه
مرکب کما تری وکذا طرفاه کما حققه الشیخ فی اسرار البلاغة حیث قال قصد تشبیه النقع والسیوف فیه با
لیل المتهاوی کواکبه لا تشبیه النقع باللیل من جانب وتشبیه السیوف بالکواکب من جانب ولذلک وجب الحکم
بان اسیافنا فی حکم الصلة للمصدر لئلا یقع فی تشبیهه تفرق ویتوهم انه کقولنا کان مثار النقع لیل وکان
السیوف کواکب ونصب الاسیاف لا یمنع من تقدیر الاتصال لان الواو فیها بمعنی مع کقولهم لو ترکت الناقة
وفصیلها لرضعها ای ان لیس لک ان تقول لو ترکت الناقة ولو ترکت فصیلها فیخرج الکلام کلیتین
متباینتین وذلک ان قوله تهاوی کواکبه جملة وقعت صفة للیل فالکواکب مذکورة علی سبیل التبع
للیل ولو کانت مستبدة بنفسها لقیل لیل وکواکب نعم لم یقتصر علی ان اراک لمعان السیوف فی اثناء
العجاجة کالکواکب فی اللیل بل عبر عن هیئة السیوف وقد سلت من اغمادها وهی تعلو وترسب وتجیء وتذهب
وهذه الزیادة زادت التشبیه تفصیلا لانها لا تقع فی النفس الا بالنظر الی اکثر من جهة واحدة وذلک
ان للسیوف فی حال احتدام الحرب واختلاف الایدی بها للضرب هیئة باشتداد او حرکات سریعة
ثم ان الملک الحرکات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بین الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض
والسیوف باختلاف هذه الامور تلاقی وتتداخل ویصدم بعضها بعضا ثم ان اشکال السیوف مستطیلة
فنبه علی هذه الدقایق بکلمة واحدة وهی قوله تهاوی فان الکواکب اذا تهاوت اختلفت جهات
حرکاتها وکان لها فی تهاویها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوی تستطیل اشکالها فاما اذا لم تزل عن
اماکنها فهی علی صورة الاستدارة هذا کلامه وقوله ان اسیافنا فی حکم الصلة للمصدر معناه انه لیس
عطفا علی مثار النقع بل هو مما یتعلق به معنی الاثارة لکون الواو بمعنی مع وهذا کما فی قولنا زید
ضارب عمرا وبکرا فی حکم الصلة للضرب ولیس المراد ان المثار بمعنی المصدر علی ما سبق الی الوهم ان بکرا

المرکب الحسی وطرفاه مختلفان ای احدهما مفرد والاخر مرکب کما فی التشبیه الشقیق بالاعلام یاقوت
نشرن علی رماح من زبرجد من الهیئة الحاصلة من اجرام حمر مبسوطة علی رؤس اجرام خضر مستطیلة موضوعة
فالمشبه مفرد والمشبه به مرکب وعکسه کما فی تشبیه نهار مشمس شابه زهر الربی بلیل مقمر وسیجیء
لعدم زیادة تحقیق فی تقسیم التشبیه باعتبار الطرفین ومن بدیع مرکب الحسی ما ای وجه الشبه
الذی یجیء فی الهیئة التی تقع علیها الحرکة ای یکون وجه الشبه الهیئة التی تقع علیها الحرکة
من الاستدارة والاستقامة وغیرهما ویعتبر فیها الترکیب ویکون ما یجیء فی تلک الهیئات
علی وجهین احدهما ان یقترن بالحرکة غیرها من اوصاف الجسم کالشکل و
اللون قد غیر المص عبارة الشیخ فی اسرار البلاغة حیث قال اعلم ان مما یزداد به التشبیه دقة وسحرا
ان یجیء فی الهیئات التی تقع علیها الحرکات والهیئة المقصودة فی التشبیه علی وجهین احدهما ان تقترن
بغیرها من الاوصاف والثانی ان تجرد هیئة الحرکة حتی لا یراد غیرها فالاول کما فی قوله ای کوجه الشبه
الذی فی قول ابن المعتز او ابی النجم والشمس کالمرآة فی کف الاشل من الهیئة الحاصلة
من الاستدارة مع الاشراق والحرکة السریعة المتصلة مع تموج الاشراق
واضطرابه بسبب تلک الحرکة حتی یری الشعاع کانه یهم بان ینبسط حتی یفیض من جوانب
الدایرة ثم یبدو له فیرجع من الانبساط الذی
بداه الی الانقباض کانه یرجع من الجوانب الی الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر الیها
لیتبین جرمها وجدها مؤدیة لهذه الهیئة وکذا المرآة اذا کانت فی ید الاشل والوجه الثانی ان
تجرد الحرکة عن غیرها من الاوصاف فهناک ایضا یقع کما لا بد فی الاول من ان یقترن بالحرکة
غیرها من الاوصاف فکذا فی الثانی لا بد من اختلاط حرکات کثیرة للجسم الی جهات مختلفة
له کان یتحرک بعضه الی الیمین وبعضه الی الشمال وبعضه الی العلو وبعضه الی السفل لیتحقق الترکیب والا کان
وجه الشبه مفردا وهو الحرکة لا مرکبا فحرکة الرحی والسهم لا ترکیب فیها لاتحادها بخلاف حرکة
المصحف فی قوله ای قول ابن المعتز وکان البرق مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا ای فانطبق انطباقا

اوله
صب علی فانس لا عقل

مرة انفتاحا اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك فى
حالتين اعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات
الجسم فى حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت فى الجهات التى
يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب فى هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك فى قول الشاعر فى صفة
الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغى التعانق ثم يمنعها
الخجل وقد يقع فى هيئة السكون كما فى قوله اى كوجه الشبه الذى فى قول ابى الطيب فى صفة كلب
يقعى اى يجلس ذلك الكلب على اليته جلوس البدوى المصطلى باربع مجدولة لم تجدل اى باقوام محكمة
الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو
منه اى من الكلب فى اقعائه فانه يكون لكل عضو منه فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة
مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء من نار موقدة على الارض ومن لطيف
ذلك قول الشاعر فى صفة مصلوب كانه عاشق قد مد بسطته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه
لوثة مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطى الموصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل
فنظر الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف التشبيه بالمتمطى فانه من قرب التناول
يقع فى نفس الرائى للمصلوب لكونه امرا جليا فالمركب العقلى من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ
نافع مع تحمل التعب فى استصحابه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل
الحمار يحمل اسفارا جمع سفر وهو الكتاب فانه امر عقلى منتزع من عدة امور لانه روعى من الحمار
فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها
وكذا فى جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من
اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة
اى ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شىء من هذين الوجهين
وكذا ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفى الاساس ابرقت لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت

فالمعنى

قوله
لقد اطمعتني بالوصال تبسما
وبعد انتظاري اعرضت وتولت

صفحة ٥٨

فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم او تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت
اى تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه
من الجميع اى جميع البيت فان المراد التشبيه اى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات السابقة بظهور
الغمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها بالاتصال اى بواسطة اتصال تفرقها باطماعها بان يكون وجه الشبه
والمقصود المشترك فيه ابتداء مطمع بانتهاء مويس لان البيت مثل فى ان يظهر للمضطر الى الشىء
الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح والتاء فى قوله بالاتصال بيت اى
التى مدخل فى الشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والشبه بظهور الغمامة ثم انكشافها اى
مثل البابر فى قولهم التشبيه بالوجه العقلى اعم فلما تم فان قيل هذا يقتضى ان يكون بعض التشبيهات
المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر واحد الذى الاقتصار على احد الجزئين يخل الغرض من الكلام لان الغرض
منه وصف المخبر عنه بان يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم فلا الفرق بينهما ان الغرض فى البيت
ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مويس وكون الشىء ابتداء لاخر امر زايد على الجمع بينهما وليس
فى قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخر لذلك لو
قلت هو يصفو ولم يتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء فى الصفا وكماله على حقيقته ونظير
البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضى ربط احدالوصفين بالاخر كذا ذكره الشيخ وقد
نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم ان ما قد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه
المركب مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثانى انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال
الباقى فى افادة ما كان يستفيده قبل الحذف فاذا قلت زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه
التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير
حال الباقى فى افادة معناه والله اعلم وقد ترى ان وجه الشبه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما
فرغ من الاول والثانى شرع فى الثالث وهو اما حسى او عقلى او مختلف والمتعدد الحسى كاللون

والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر و
اخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى في المثل اخفى من سفاد الغراب في تشبيه طاير بالغراب
والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه حسي كما
واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه
اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبيه كالشبه بالسكون وعند التحقيق
المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد
فان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة
وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد
وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد
الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو
ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان
ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من
قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل
هذه الابيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه
بين الجبان والاسد باعتبار معنى الجبن والجرأة وكذا بين البخيل وحاتم ... لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا هو التضاد وجه
الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء ولم
يكن حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد و
للبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما
يصح ان نقول هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود وهو
الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح والتهكم لاشتراكهما في التضاد كما يجعل في الكاذب
للمضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا
كما يجعل ... الكاذب للمضحكة

المقام

المقام وادواته اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا
اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه
مطلقا وعلى هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه
كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والحق انه قد
يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كانك زيد اخوك وكانه فعل
كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كنحو وما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي
معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد لفظا نحو ومثل ونحو بخلاف كان
وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او تقديرا وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء
فيه ظلمات ورعد وبرق فان التقدير كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم
من الصواعق حذر الموت عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على كمثل
الذي استوقد نارا فالمشبه به مقدر على الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعل ذلك من قبيل ما يلي المشبه به
الكاف لما ذكره الكشاف والايضاح فيما يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه ان
ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره وفيه انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا
فهو من قبيل ما يلي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح الشارح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال
عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لان التقدير كون الحواريين انصار الله
وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه
فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر بعد الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ
لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح ان
المشبه كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله
مثل كون الحواريين انصاره فهو مما يفهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه

والثاني تشبيه به فرضه بان الثواب المؤمنين بدل الحواريين او ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين
والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاظهر انه لا يكون نظير القول او كصيب وبان التشبيه الكون
بالقول تماما وجه له وهذا غلط منه فان المراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين
انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين
انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله
او كصيب من السماء بعينه ثم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه
فاوقع التشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين واظهر بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا
ويستفاد منه توهم كون انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح بيانه ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به
يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد
هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قولنا وقع التشبيه بين كون
الحواريين هم المؤمنين لانهم حواريو احمد صلعم او حواري الرجل صفيه وخلصانه وقد يليه غيره اي قد يلي
كو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك
احترازا عن كونه تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه
عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل بمعنى الحال والقصة العجيبة الشان واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال
بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء
بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان
قلت فليقدر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء ويكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او
كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يتعسف بتقديره بخلاف قوله او كصيب فان الضماير في قوله
يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت
مستغنيا عن تقدير كمثل وذي صيب لاني اراعي الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفردا يتأتى

المشبه

المشبه به ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا
بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد   وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل يجب ان تطلب حرج التقدير
احوجنا الى تقدير ذوي فيها ولا حاجة الا الاحتياج الى التقدير مثل لا يرى لان المشبه به ليس ذوي الصيب بل حالهم
وصفتهم قلنا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه ذوات ذوي الصيب
بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه قد انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير
مثل وذوي الصيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملايمة للمعطوف عليه اعني
قوله كمثل الذي استوقد نارا وفيه تامل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء و
حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ
عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية
لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت وخلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه
ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث
يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك وتحقيق ان في كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم
والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علما بان الاسد لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على
تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب
والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد
الى المشبه بيان امكانه اي بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف
فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك
بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة
بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان تتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل

ملاحظة ذلك المعنى اي ان يصير كانه ليس منها فاحتيج لهذه الدعوى وبيان امكانها الى تشبيه حاله بحال
المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا يوجد في الدم
فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان
تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال او تشبيها مكنيا عنه
او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه
ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها معلومة
او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه
اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها معطوف على بيان امكانه
اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل
بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان
الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت
وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا تجد له فلا تجد السامع من الانس
ما تجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطفاق المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر
يوم كاقصر ما يتصور كلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهم القطا وقول الشاعر ظللنا
عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك
عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فانك لا تجد فيه من الاريحية
ما تجده من قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض
الاربعة يقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه
بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة يفيد ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك
لان بيان الامكان انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وحمله [illegible]
امكانه لا كونه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه

اشهر

وقد فاقها حتى لا يعد منها فكأنه ليس منها [illegible] تشبيها ضمنيا

اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار
حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين
مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان
التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم والاشهر اميل فالتشبيه
به لزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم تختص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه
والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين
مع ان السواد فيها ليس باتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور
والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه
به اندر واخفى كان التشبيه بمادرته هذه الاغراض انفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه
قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف لجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح
ان يكون المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض
التزيين والتشويه لامتناع تعريف المجهول وتقرير الشيء بما ليس هو بالتقرير الابلغ او في معرض الاستطراف
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى
الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه لصيرورته كالممتنع لشبهه اياه او الوجه الاخر اي نقلا لندرة
حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه مثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف
النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى
في صورة الاستطراف خلاف ما يقتضي التعليل وذيل معناه لتمثيل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا ان
لسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا
مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير لا فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون
المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما في وجه الشبه الذي
هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المعنى الذي توجه اليه التشبيه اعني

صح

الاعراض التى لاجلها ذكر التشبيه وهو الغرض منه لا ذكره قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب فى بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه فى وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم فى وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير هذا بيت مع ان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان الامكان او بيان اشهر او بيان ان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه

مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه فى عين السامع كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى او تشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اى عد المشبه طريفا حديثا كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه فى صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر غير الابراز فى صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر فى تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما فى قوله اى قول ابى العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو بزرقتها وهو قال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بين الرياض على حمر اليواقيت يعنى الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار فى اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن ندرة حضور بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وجه آخر انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة ترى لهب نار فى جسم استولى عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشىء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهى بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه فى وجه الشبه وذلك فى التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص فى وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد كقوله اى قول محمد ابن وهيب وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح

يستملح

يستملح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح فى الوضوح والضياء وفى قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثانى بيان الاهتمام به اى بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر فى الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اى التشبيه المشتمل على النوع الثانى من الغرض اظهار المطلوب هذا اى الذى ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص فى وجه الشبه حقيقة كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد فى وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين فى امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا فى ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين فى وجه الشبه كقوله اى قول ابى اسحق الصابى تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى فمن مثل ما فى الكاس عينى تسكب فوالله ما ادرى ابالخمر اسبلت جفونى يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء فى بالخمر للتعدية وليست بزيادة على ما توهم ام من عبرتى كنت اشرب لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد فى الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين فى امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اى تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير فى مظلم اكثر منه اى من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة فى وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شىء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد فى قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضى ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوى بينهما انما هو فى وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا فى الامر الذى قصد اشتراكهما فيه كان

٢ فى ذلك قال الشيخ فى اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة فى اثبات صفة الشىء والقصد الى ايهام فى الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين فى مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد فى الفرع على حده او قريب منه فى الاصل فان العكس يستقيم فى التشبيه فمتى اريد الشىء من ذلك لم يستقيم فان صح صح صح صح صح

الاحسن ترك التشبيه الثاني لان الاغلب من كون احدهما ناقصا والاخر زايدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في
اركان التشبيه والغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه
الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول
بقوله وهو اى التشبيه باعتبار طرفيه اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد
وهما اى المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد كتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس في
قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد منهما يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس
او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اين قوله
لكم ولهن قيد للمشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان
كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل
من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل
وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد
يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اى احدهما غير مقيد والاخر
مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة
مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اى تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به
غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت فانه
سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة في عدة امور
كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب يأخذ اشياء فرادى
معزولا بعضها عن بعض فيشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم التشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يمكن
تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر
نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن

لكن انه

لكن ان هو من التشبيه الذي يركب الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجابا من طلوع النجوم مؤتلفة
متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكان اجرام المريخ والمشتري
قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل كمنصرف من
الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف
الاخر الا بعد التكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين
التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه به وهو القول الفحل
والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفرقة فلا بد من التكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد
نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب
وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من
الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من
تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به
مركب من عدة امور كما مر وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه
شجرتا غضى والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم
على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع المركب
من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد
كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل
وجعل التشبيه في قوله والشمس من بعد ما قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت
يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان المريخ من تشبيه المركب بالمركب ونبها الى ان كلا من المشبه و
المشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المص
اقرب واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اى قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اى ابلغا
اقصى نظركما واجتهدا في النظر تقصيا اى تعبث بعضاه كذا في الاساس ترياه وجوه الارض كيف

وقوله كان مثار النقع وقوله كان اجرام النجوم ٢

٣ فان الفرق ١١ بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الثاني الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول منه ٢

نشوتها اي تصور كيف التقى وبين صورة الى صورة حسنة فتصور تربا ناعما مشمسا اي ذا شمس
لم يصبه غيم فكل مشابه اي خالط فيه النبات حتى بها الذاتها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك
الثمار المشمس مقمر اي بل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي يختلط بها ازهار الربوات فنقصت
باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد
ولذلك هو اعني تتبع وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما
ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول
امرؤ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير
بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها
ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يحقق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لانه
يجمع فايدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول
المرقش الاكبر يصف النساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الا
كف وروى اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون
الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي
كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري
بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن
عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره
بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب
شبه بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور
لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على التشبيه لا الاستعارة وسيشبع في هذا
كلاما انشاء الله ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه اتتني

بالانس ابانه

بالانس ابانه تمل كروحي برد نسيم السحاب كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الاماني ونيل الاماني وعهد
الصبى ونسيم الصبا وصف الدنان وريح القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين
اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب
وبعيد اشار الى الاول بقوله اما التمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد
امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل
وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا
والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من المتعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة
امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عايد الى التوهم
وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا وما اشبه ذلك فالتمثيل على تفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب
الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور وان
لم يكن التشبيه عقليا يعني انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق
اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا اي ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم او لغيره
تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي
ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل
عند السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه
فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه او فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد
كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا و
بعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين

يكون ٣٥

سهيلا طرفاه بعضها وسط لكونها موزعة منفكة الجواب كالدائرة بخلاف ما لم يكن منفكة الجواب فان موضع
الانواع منها طرفا ومقابله وسط وذكر جار الله العلامة ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين
مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اوانا ذرياد العبسي
وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة ثم قال لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت
اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة قال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج كما له
عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعارا بان هذا من
تقسيمات المجمل لا من تقسيم مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم
يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه كقولنا زيد اسد
فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا
ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر
بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير
معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا
طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله
اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل ستصبح العيس والقليل عنده في كثير ذكر الرضي في ساعة الغضب
صدفت اي عرضت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كا
الغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في روق شبابه وريقه اي اوله
واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان
عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان
الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض
عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثر ايادي لدي ووصل مواهبه الي طلبت
عنه او لم اطلب كالغيث وكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل

دهما

وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وقد يتسامح اما ان يكون المذكور
حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امر مستلزما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي
بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستتبعه اي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة
فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل
والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف
اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث يتسامح الحسي او عقلي مع انه
في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناش عن التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم
لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فجعلوا وجه الشبه
منقسما الى الحسي والعقلي لصحيح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة و
فساده بين لان جعلهم وجه الشبه على التحقيق في قولنا خده كالورد في حمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة انما يكون
يكون الحامل عليه التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم
في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميته بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه
وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئيتين المحسوستين فهذا لا اعتبار مستواه
وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل
وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه الى المشبه به من المشبه من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في
بادئ الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في
اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادئ الرأي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق
الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من
ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة وناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا
كان العام اعرف من الخاص ووجب تقدمه في التعريفات الجامعة وكذلك ادراك الحواس فان الادراك
يقع اولا على الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم يمعنه

في هذا التسامح هو الحلاوة لا ما يبنى عليه وجه الشبه ٣٥

متداخلة قد اشرع الشبه بمجموعهما فالتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اى من البعيد الغريب
دون القريب المبتذل لغرابته اى كون هذا الضرب غريبا غير مبتذل لان الاستماع والامتسوجه عليه
العناكب ولا يخفى ان المعانى الغريبة ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة ولان نيل الشىء بعد طلبه
الذ موقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء
على الظمأ يعنى بعدم الظهور فى بادى الرأى ما يكون بسبب لطف المعنى ودقته وترتيب بعض
المعانى على البعض فان المعانى الشريفة قلما ينفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق
فيحتاج الى نظر وتأمل وهل اخرجه الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب
وهو يظهر بالمقصود والخفاء المردود المعدود فى التعقيد هو الخفاء الذى سببه سوء ترتيب الالفاظ
والاختلال والانتقال من المعانى المذكور الى المعانى المقصود وقد يتصرف فى التشبيه القريب
المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اى قول ابى الطيب لم تلق هذا الوجه
شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان التشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل
لكن حديث الحياء قد اخرجه من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق
ان كان من لقيته ابصرته فى التشبيه فى البيت مكنى محاله غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى
قابله وعارضه وهو فعل ينبئ عن التشبيه اى لم تقابله ولم تعارضه فى الحسن الا بوجه ليس فيه
حياء ومثله قول الاخران السحاب لتستحى اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وكقوله اى قول
الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اى لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان التشبيه العزم بالنجم
مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه من الابتذال الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا
التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودى او عدمى يدل
عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هى بدر لو سكن الارض وهذه العتبة فلك ساكن اى لو كان البدر سكن الارض
اى لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه
باعتبار الاداة بقوله وباعتبارها اى والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف

اداته مثل وهى تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه اى من المؤكد ما اضيف المشبه به بعد الى المشبه
حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اى
على ماء كاللجين اى الفضة فى البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف
بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهى كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل من قبيل
لجين الماء وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب
الاوقات كالسحر قال الابيوردى لياليه اسحار وفيه هواجر كاصائل والشمس فيه اصائل هكذا
يجب ان ينقد الذهب واللجين المذكوران فى البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر
الناقدة ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعنى الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه وجه
الماء به او ان الاصيل هو الشجر الذى له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذى اصفر ببرد الخريف وسقط
منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو
بخلافه اى ما ذكر اداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر
ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه وفى التشبيه بحسب
الغرض اما مقبول وهو الوافى بافادته اى افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف
شىء بوجه الشبه فى بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شىء منه اى فى وجه الشبه
فى الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اى فى وجه الشبه
معروفه عند المخاطب فى بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا
عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع تتمة فى تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة والحاصل
من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا
وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة
تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد وكالسرحان

ادو ذهب الاصيل صفرة الشمس فى ذلك الوقت
يعنى صفرة اصيل او شمس اصيل كالذهب فعلى
هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء
صورته وشعاع الشمس فيه

في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيد الاسد وقد يكون باعتبار
ذكر الاركان كلها او بعضها فانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه
والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا الكلام المقام ولهذا قال واعلى
مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها فقوله باعتبار
متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى
عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب
باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف
المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي
الاعلى بعد هذه المراتب على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته
كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن
زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره
اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة
عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويان في القوة والاخريان يتساويان
في عدم القوة والاربعة الباقية متوسط بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه
من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما
كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما
فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان
حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بجعل المشبه به من حيث الظاهر يبقى بينهما المشبه عين المشبه به
وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسد او بين قولنا زيد اسد
او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه
اذا اجرى في الكلام لفظ ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا

يكون

لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف
ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فالمشبه به ان
كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني من باب علمت
والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه
المواقع كان الكلام مصوغا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد
اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على
انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان
يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان فان تم
بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد
~~فلا يكون لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد~~ فلا يكون
لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت
الصورتان بهذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان تسمى احديهما تشبيها
والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن
الناس من ذهب الى الثاني ايضا اعني زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف
كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى معنى التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم
المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني
منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله
فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا
يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يعقد
الدلالة على اشتراكه وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي
فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة

فان ابيت الآن يطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعنى نحو زيد اسد فان يحسن دخول
ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك كان يكون الاسم المشبه به معرفة نحو زيد
الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن
دخول شيء من الادوات الا بتغير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض
تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلايم المشبه به نحو فلان
بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق غروبها عنا وبدر
والصدود كسوف فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغير
صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس
وقد يكون في الصلة والصفات التي تجيء من هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب
من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة تقرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه
موت فريص الموت منه يرتعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك
من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه فوقه ومكن الموت ومثله قول
البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه
الى التشبيه الساذج حتى ان يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا
بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر
فهي مبنية على تخيل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات
التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت كيت لم تقصد اثبات
كونه رجلا بل كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج
عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام مبني على كون الممدوح
بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا
ونحوه يمتنع دخول كان وحسب لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا

انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على

وجلا لكن اثبات كونه رجلا

في الجملة

في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد
او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسدا والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فلا يحسن كان وحسبت
عليهما كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وحققت سيرة وجدت محصوله
انك تدعي حدوث الشيء الذي هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فيه
فلم يكن لتقدير فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص
بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا
معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه
مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث
الاستعارة ان شاء الله تع **الحقيقة والمجاز** اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد
الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة
بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على
الاستعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة
ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على
غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان
باللغويين لتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا
القيد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي والمقيد بالعقلي ينصرفان الى ما في الاسناد
والمطلق الى غيره سواء لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل
من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اي اثبته نقل الى الكلمة الثابتة
او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب
المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل
يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على

فالبد زيز ... (margin note, partly illegible)

التشبيه

الثانى فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمونث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمونث اذا اجرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامرئة قتيل واما اذا لم يجرى على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان ولا يخفى ما فى هذا من التكلف المستغنى عنه بما قدم والحقيقة فى الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اى فى معنى وضعت تلك الكلمة له فى الاصطلاح التخاطب اى وضعت له فى الاصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل احترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا يسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل فى غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس هيهنا قد استعمل فى غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح التخاطب لا فى غيره كالاسد فى رجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الموضوع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله فى اصطلاح التخاطب عن المجاز الذى استعمل فيما وضع له فى اصطلاح اخر غير اصطلاح التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعا فيكون مجازا لكون الدعا غير ما وضعت هى له فى اصطلاح الشرع لانها فى اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعا فى اصطلاح اخر اعنى اللغة فان قلت كان الواجب ان يكون يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع فنقول لكان تعريف الحقيقة غير مقصود وهذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة فى المفرد والوضع اى وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى يعنى ان تعيين اللفظ المجازى للدلالة على المعنى المجازى

المركب

لايكون

لايكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا للالفاظ انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناها الافرادى ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنا فى غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل وهل فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى قوله فى بنفسه ان دلالته عليه لا تكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم دون المشترك اى فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك و زعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة واما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضع مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح

وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر

والحيض وانما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبلن قوله القرء بمعنى الطهر

او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله

بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون

معنوية فقد تكون لفظية و في اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو

سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو سماها

موضوعة فالمجاز ايضا كك لان اسدا في قولك طيبا اسدا يرمى موضوع ايضا بالنسبة

الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو المعنى الكنائي

ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة

لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثانية

يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز

داخلا في الحقيقة فان قيل فما معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية

فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في والكناية

كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية

لم يستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم

الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب بكون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا

زيادة تحقيق في باب الكناية انشاء الله والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد

من العجايب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه

نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي في ان مراد السكاكي

بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان

دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل

ان

ان دلالة الالفاظ ذاتية ولا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى فاسد بريء

منه وهذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المص بحمله على معنى هو بريء منه و

العجب انه لم يفهم المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي

ايضا اورد هذا المذهب ابطله ثم تاوله فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا

وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان الدلالة اللفظ على معنى دون معنى

لا بد لها من مخصص لتساوي النسبة الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص

هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله

تعالى على ما ذهب اليه شيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها

تعليما بالوحي او بخلق اصوات والحروف في الجسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة

من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات

الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على

ذلك المعنى واتفق الجمهور الى ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت

لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم لوجب ان يفهم

كل احد معنى كل لفظ لانه لا فظا ولا تمنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على

على معنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا تمنع نقله من معنى

الى معنى اخر بحيث لا يفهم عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها

من المنقولات الشرعية والعرفية كما ذكر وتمنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل

للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم

من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم ان

الاسم الواحد لا يناسب بالذات لنقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاوله اي القول

بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علم

الاشتقاق والتصريف من ان للحروف فى انفسها خواص بها يختلف كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضى ان يكون العالم
بها اذا اخذ فى تعيين شىء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة
كالفصم بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشىء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذى
هو حرف شديد لكسر الشىء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان
لفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما من مسماها من الحركة وكذا باب
فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز
فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اى المجوز بها على انهم جازوا
بها مكانها الاصلى كذا ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم
جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق
الى تصور معناه لو اعتبار التناسب فى تسمية شىء باسم يغاير اعتبار المعنى فى وصف
شىء لشىء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب فى التسمية
لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى من ذلك بغيره وفى الوصف لصحة
اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه
باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين فى الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتها
بها بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتها بغيرها من الاسماء فلا يصح فى اعتبار التسمية
ان تنقض بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف
حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما فى تعريف ولحد اما المفرد هو الكلمة المستعملة فى غير ما
وضعت له فى اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اى ارادة ما وضعت له فاحترز
بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا يسمى مجازا كما لا يسمى حقيقة وبقوله فى غير
ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله فى اصطلاح التخاطب

هو

وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر كلفظ
الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما
وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به وقع التخاطب اعنى
اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة فى الاركان المخصوصة مجازا فلابد
من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فيخرج
الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية
مستعملة فى غير ما وضع له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل فى غير ما وضع له قد يكون كناية
وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا ام المنقول منه ما نقل غلب فى معنى مجاز
للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو فى اللغة حقيقة فى المعنى الاول مجاز فى الثانى وفى
الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة
المشتملة على الدعاء فانه فى اللغة حقيقة فى الدعاء مجاز فى الاركان المخصوصة وفى الشرع
بالعكس ومنه ما غلب فى بعض الافراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة فاذا اطلقت على
الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرس
والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهى موضوعة له
ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هى لمجرد المناسبة فى التسمية بخلاف الحقيقة فان
رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب
وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقى فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ فى كل ما يوجد
لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق
الدابة فى العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة فى الشرع على كل
دعاء وكل منهما اى من الحقيقة والمجاز لغوى وشرعى وعرفى خاص وهو ما يتعين

الحاصل ان التسمية لكونها الاصلى او الى الكلمة

ناقله عن المعنوى المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامى وغير ذلك او عرفى عام
لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهى لغوية وان كان الشارع
فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة ينسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلا
الذى به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا فى غير ما وضع له فى ذلك الاصطلاح ان كان
اصطلاح اللغة فالمجاز لغوى وان كان اصطلاح الشرع فشرعى والا فعرفى عام او خاص كاسد
للسبع والرجل الشجاع يعنى ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة فى السبع المخصوص
يكون حقيقة لغوية وفى الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعنى
اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة فى العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية
وفى الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعنى اذا استعمله المخاطب بعرف النحو فى اللفظ
المخصوص يكون حقيقة وفى الحدث يكون مجازا ودابة لذى الاربع والانسان فانها فى
العرف العام حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى فيما ذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز
وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقى والمجازى والمجاز مرسل ان كانت
العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى والا فاستعارة فالاستعارة
على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى كاسد فى قولنا رايت اسدا يرمى
وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعنى على الاستعمال اسم المشبه به فى المشبه فح
يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا
والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله
فهما اى المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له اى لفظ المشبه به مستعارا والمعنى
لان اللفظ بمنزلة لباس طلبت عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو
ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد فى النعمة وهى موضوعة للجارحة المخصوصة
لكن من شان النعمة ان يصدر منها ويصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة

بمنزلة

بمنزلة العلة الفاعلية لها او ليتم بها يظهر النعمة فهى بمنزلة علة الصورية لها ولا بد
هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت يده لدى ونحو
ذلك بخلاف اتسعت اليد فى البلد والقدرة اى وكاليد فى القدرة لان اكثر ما يظهر
سلطان القدرة فى اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب
والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد فى قوله عليه السلام المؤمنون يتكافؤ دماؤهم
ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى مع كثرتهم فى
وجوب الاتفاق بينهم كاليد الواحدة كما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان
يختلف بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم على المشركين لان
كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة
فهو مبنى على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه فاطلاق اسم الاستعارة عليه بمحل من القبول وهذا كذلك اذ لا يحسن
ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية المزادة اى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد اى
الطعام المتخذ للسفر والراوية فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة والعلاقة كون
البعير حاملا لها لما ذكر المرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه
كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط
النقل عنهم فى كل جزئى من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون فى الاطلاق
المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها
مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع
اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع
الشخصى وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقى ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف
قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق اولا فى اطلاق اليد على النعمة والقدرة واطلاق

الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اى ومن المجاز المرسل تسمية
الشئ باسم جزئه يعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء
الشئ عند اطلاقه على ذلك لان نفس الشئ لا ان نفس التسمية مجاز ففى العبارة
تسامح كالعين وهى الجارحة المخصوصة فى الربيئة وهى الشخص الرقيب والعين
جزء منه وذلك لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان
غيرها من الاعضاء مما لا يغنى شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد
فى الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل
مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزء منه او عكسه
اى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله كالاصابع فى الانامل فى قوله تع
يجعلون اصابعهم فى اذانهم من الصواعق حذر الموت والانامل جزء من الاصابع والغرض
منه المبالغة كانه يجمع جميع الاصبع فى الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسمية
اى ومنه تسمية الشئ باسم سببه نحو رعينا الغيث اى النبات الذى سببه الغيث
او تسمية الشئ باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا لكون النبات مسببا
عنه واورد فى الايضاح فى امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم
وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه
قال فى تفسيره اى الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اى تسمية الشئ باسم الذى
كان هو عليه فى الزمان الماضى نحو اتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك
لانهم لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشئ باسم ما يؤل اليه نحو انى ارانى اعصر خمرا او تسمية الشئ باسم حاله
اى باسم ما يحل فى ذلك الشئ نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى
الجنة التى يحل فيها الرحمة او تسمية الشئ باسم آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى
الاخرين اى ذكرا حسنا واللسان اسم آلة الذكر ولما كان فى الاخرين نوع خفاء صرح

بہ فی الکتاب

بہ فی الکتاب فان قلت قد ذكر فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من
الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر
فى جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف
المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا الى الشجاع لا الى زيد او
عمرو على الخصوص ولا شك فى الانتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما فى غيرها
فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما
ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فى زمان سابق او لاحق فهو
مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤل او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى وريقت
واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقى فى الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقى
اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان تريد باللفظ معنى لازما
لمعنى الحقيقى ذهنا اى معنى ينتقل الذهن من الحقيقى اليه فى الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره
تصوره واللزوم اما ذهنى محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجى
بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزء الاخر كالقرآن للبعض والرقبة
للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما فقد يكون بحصول احدهما فى الاخر كالحال والمحل او
سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او كون احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك على اللزوم
واعلم انه يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس فان
الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق
العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى
مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة
يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر فى وهذا معنى اللزوم فى هذا المقام والاستعارة
وهى ما كانت علاقة المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب شبهه

بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل
في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف
من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون
استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد يقيد بالتحقيقية ليتميز عن
التخييلية والمكنى عنها وانما يسمى تحقيقية لتحقق معناها اى ما عنى بها واستعملت هى فيه
حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة
حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل من مسماه الاصلى فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل
الاعارة للمبالغة فى التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسى كقوله اى قول زهير ابن ابى سلمى
لدى اسد شاكى السلاح اى تام السلاح وكذا شايك السلاح وشاك السلاح بالقلب و
الحذف مقذف اى مقذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمى به فصار له جسامة
وبنالة تمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم
مبالغة القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا
قوله اى والعقلى كقوله تع اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا
امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح فى قوله تع فاذاقها الله لباس الجوع ان اللباس
من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان
يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث
لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية وان يكون
حسية لانه قال شبه ما غشى الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس والحادث الذى غشيه يحتمل ان يريد به العرض الحاصل من الجوع فيكون عقلية
وان يريد به انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكى وبالجملة ليس
المشبه الجوع بل الامر الحادث عنده ونتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة

ملتفتة

بما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه وعلى هذا
لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن
تشبيه شىء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ومررت بزيد اسد لانه اذا كان معناه
عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشىء بنفسه
على ان ما فى قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى
الاستعارة وغيرها واسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له
وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسد فى نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فى معنى
الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما فى رايت اسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولا دليل
لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل
صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد فاوقعت اسد على زيد ومعلوم ان
الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت
لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا فى معناه الحقيقى واما اذا كان
مجازا من الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة تحقيق ذلك انا اذا قلنا فى نحو
رايت اسدا يرمى ان الاسد استعارة فلا نعنى انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما
ولا دلالة عليه وانما نعنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد
اصله زيد اسد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعملنا المشبه به فى معناه فيكون استعارة
ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به فى مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله
اسد على وفى الحروب نعامة اى مجترئ على صائل وكقوله كالطير اغربه عليه اى باكية
وكقوله هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه
كما نقلنا عن الشيخ عبد القاهر وكذا الكلام فى نحو زيد لقيت اسدا اى شجاعا كالاسد
واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو زيد اسد فى الشجاعة ونحو قوله

فتخاء تنفر من صفير الصافر

ولاحت من بروج البدر بعدا بعيدة ترجمها الكشاف فضيه الاشكال لان ترك المشبه لفظا و
تقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي
ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر
في البعد بينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من
باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون بحذف وعاجز كلام كما في قوله
تع صم بكم عمي او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسد الشجاع بدليل
انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تع حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من
الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد
اخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تع ضرب الله مثلا
رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب
فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الا
وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال
بان الاستعارة تجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته ان يقع موقع
المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه ويصح في نحو رايت اسدا ان يقال
رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين المؤمن
المؤمنين والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها
ينبي عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك
العذب في المنافع والكافر خلوا عن المنفعة فهو في طريقة قوله تع فهي كالحجارة او اشد
قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار والحاصل ان ذهب كثير من الناس الى ان الايتين
من قبيل الاستعارة واوردهما صاحب الكشاف مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على
من يتامل لفظ الكشاف وقيل انها اي الاستعارة مجاز لغوي لكونها موضوعة للمشبه به

لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي او عقلي فذهب الجمهور
الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل
على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به
اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه
كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم
قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون ح استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له
مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه
اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز
في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم
يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا
واطعمته طعمة او كسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان
في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا البحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويتعرضون ايضا بانه لا دلالة للعام على
الخاص بوجه من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه
وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم يطلق على المشبه الا
بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد
الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع
مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها لم يطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها
لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت
الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة

في اطلاق الاسم مجرداً عارياً من معناه ولهذا صح ان يقال لمن قال رايت اسداً واراد زيداً انه
جعله اسداً كما لا يقال لمن سمى ولده اسداً انه جعله اسداً لان جعل اذا كان متعدياً الى مفعولين
اذا كان بمعنى صير اثبات صفة لشيء حتى لا يقال جعله اميراً الا اذا اثبت له صفة الامارة
واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعاً لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد
الحقيقي ادعاء ثم نقل اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملاً فيما وضع له فلا يكون
مجازاً لغوياً بل عقلياً بمعنى ان العقل تصرف وجعل رجل الشجاع من جنس الاسد و
جعل ما ليس في الواقع واقعاً مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه
انما يكون بعد ادعاء دخوله اي المشبه في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام
قام على راسه يظلله قامت تظللني اي يوقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي
قامت تظللني ومن عجب ويروى فيا قول يا عجباً ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في
الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمساً
على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انساناً
اخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس
تحت الثوب وتحت الدرع ايضاً قد زر ازراره على القمر يقال زررت القميص ازره اذا
شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمراً حقيقياً لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في
الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا
يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في
الرجل الشجاع مثلاً والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه
به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة
ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى

غير ذلك

غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة
والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف
استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف
وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة
المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين فهما
للبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن
المشبه به اصلاً حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على
المشبه ايضاً والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على
ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية
على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضاً لا بد في
الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر
بخلاف الكذب فانه لا تنصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وعبارة
صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة البناء الدعوى فيها اي في الاستعارة
على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر
الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان
تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا وجه لتخصيص التاويل
بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة من الباطل والكذب
جميعاً نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو
كون الخبر مطابقاً للواقع بالقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقاً للواقع بقياسه الى
الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون
الاستعارة علماً لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين

متعارف وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخيص ومنع
الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد اللهم الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب
اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان
في الفصاحة وباقل بالفهاهة وحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل
كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل معهودا من طي او اخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع
للشجاع سواء كان متعارفا او غير متعارف فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف
المعهود والفرد غير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا
في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها
مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك
رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله فان تعافوا اي تكرهوا
العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل
والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط يحاربون
ويلجاؤن الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل
واحد وح لا يخفى صحة كونها قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة من نصله ينكفي بها بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح وخبره
قوله تنكفي من انكفى اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها
على ارؤس الاقران خمس سحايب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحايب اي
يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها فالمراد بالرؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتي الجمع القلة والكثرة تستعار للاخرى لما ا
ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال انها على ارؤس الاقران ثم قال خمس سعار السحايب لانامل الممدوح
فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحايب الانامل وهي اي الا
ستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبا

اخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما
اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا
فهديناه استعارة الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق
توصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد وهذا اولى
من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للضلال
فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو فاحييناه في او من
كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية
لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم
المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما
في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود
لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة
اسم الميت للحي الجاهل والعاجز او النايم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في
شيء قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد
للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت
لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان
لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم
واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد بتعيله من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في
جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي كرم الله وجهه ولا
يخ من اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز
ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم الضدين على الاخر باعتبار
قابل الشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه

اولى والعبارة غير وافية لذلك ولنسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء
عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما
استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي
لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب
التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر
سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت
اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعني
ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع
اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه خير الناس رجل ممسك
بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة يعبد الله حتى ياتيه
الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن و
الشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله
او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه
فان الجامع بين العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار
البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك تميز في صفة توجد في جنسين
مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع
المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها تقارب تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا
في الجنس ثم قال والفرق بين هذا وبين الاستعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف
الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان
خصوص الوصف الطائر في طار مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن
والحاصل ان التشبيه ههنا منظور فيه وهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر

٢ ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهوميهما صح

عن قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران صح

بخلاف ما مر ٣

استعارة

استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف
ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها
بها فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميتها استعارة غير مفيدة
ووجه التشبيه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف
والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا
تطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لكن
الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف
يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية ٣
والطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة
والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى ونحو
واستعارة الطيران للعدو ومن هذا القبيل نظرا لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس
السرعة داخلة عليه بل هي لازمة له في الاكثر كالجراءة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة
التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع في مفهومهما
وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم
خلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول ولما غيره داخل عطف على قوله
اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان
قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة
لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا
ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع
بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل

الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد والحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية ٣٣

الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار
له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار ولانه غير داخل في المفهوم المستعار
منه اعني الاسد وفيه تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور
الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا
به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد يكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما
في قوله اي في قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى
عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي
الصحاح والقربوس السرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة
المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته فيما اذا صحبا بنى ابحاله وكلاه
كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة
وقوع الثوب في موقعه من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل
ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة
الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئات وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي
الفم بهيات وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس
والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين
المتضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مايل الى العلو ثم يمتد منسفلا الى الظهر كما
كان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد يحصل الغرابة بتصرف
في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم
المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رايح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق
المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى
مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما

فرغنا

فرغنا نحن من اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على
المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السايرون في الغداة السايرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث
حادثين ولحقت المطايا في سرعة المضي استعارة سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل
سيرا حثيثا المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده
اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افاد
انه امتلات الاباطح من الابل كما في قوله واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة
والبطو في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وساير الاجزاء يستند
اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق
الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد
وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيء في طوله عند
تمطيه ثم بالغ بجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي ينهض به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية كما في لليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلثة اي المستعار منه والمستعار والجامع
ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي
والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا
كما عرفت في بحث التشبيه واما القسم الاول فينقسم الى ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي
او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين
ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه فيها البقرة والمستعار
له الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة
التي اخذها من موطئ فرس جبريل والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على الشكل ولد
البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس لجامع الشكل والجميع اي المستعار

منه والمستعار له والجامع حسّي يدرك بالبصر ومما عدّه السكاكي من هذا القسم قوله تعالى
واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط
الذي هو في النار اقوى والجميع حسّي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار
لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو
اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف
ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة
بالكناية والثاني تشبيه الانتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع
تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على قوله حسّي
يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع
القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب امر دائما او
غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء من مكان الليل
وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت
الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف الشيء الطاري على الشيء الساتر
له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في
عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض
بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون على يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع
عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار دون الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على
القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان
الظهور هيهنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي
ذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذويب وعيّرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك

عارها أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا
لكلام غيرها وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب من
الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب
عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول واستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون
ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مترتبا
غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله
يقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط
بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضائة النهار
وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في الاحيان عد الزمان قريبا وجعل الليل
كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجات انما
يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه
مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع الضوء الشمس من الهواء ففاجاه
الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في
الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع الضوء النهار كنسبة
الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية
لذلك لا شك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث
يفتقر الى نوع استدلال وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب
زوال النهار فليتامل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا
وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية
وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع
في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم فلا يكون نوعا آخر وقال ولان الاستعارة

مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع لتنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه
الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين وان لم يكن الطرفان حسيين فهما
اى الطرفين اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا هذا فان المستعار منه الرقاد اى النوم
والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى فان قلت لم اعتبر التشبيه فى
المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما يجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار
فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه فى المصدر سواء كان المشتق صفة
كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور فى هذا التشبيه
هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذى ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر
فيكون قوله والمستعار منه الرقاد تفسير الكلام وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية
فيها بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون فى المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور
الافعال فى الموت الذى هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع هو البعث الذى
هو فى النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة لاحد فيه وقرينة الاستعارة كون هذا
الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم
ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص
له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان
يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اى الطرفين حسى
والآخر عقلى والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمرون فان المستعار منه كسر
الزجاج وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر
ابانة لا تنمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذا قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اى جعلت
الذلة محيطة بهم كما ضربت القبة والخيمة على من فيها او جعلت الذلة ملتصقة بهم حتى
لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب

القبة

القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسى والمستعار له تثبيت الذلة لهم والصاقها
بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان
يشبه الذلة بالقبة او الطين فيكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة
بالكناية واما عكس ذلك اى يكون الطرفان مختلفين والحسى هو المستعار له نحو انا لما طغى
الماء حملناكم فى الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع
الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اى اللفظ
المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اى فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير
للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى وكذا ما يكون
متاولا باسم جنس كالعلم فى نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية اى وان لم يكن اللفظ اسم
جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به
فى وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق اى الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض و
بياض صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة
دخول الزمان فى مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر ولما الموصوف فى نحو شجاع
باسل وجواد فياض وعالم نحرير يجد بمعنا اى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وفيه هيهنا نظر
وهو ان الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية
نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا البتة وهم ايضا قد
خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وليست بصفات بالاتفاق وهذا دخل
بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان

والآلة فان المقتل مثلا اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة
فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا
بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل
وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال
ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو معنى القايم بالذات لا
نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه
فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فح
يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى
المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناها اي لما تعلق به معنى الحروف قال صاحب
المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من
معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض وهذه ليست معاني الحروف
والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها
اي اذا افادت هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف
في تمثيل متعلق معنى الحروف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر
التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر التشبيه دلالة الحال
بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل
المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية
وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز
ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد
الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون
مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى

الحقيقي

الحقيقي نوعان من العلاقة لاحدهما المشابهة في العلاقة الغلط ومجاز مرسل باعتبار استعمال
المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على
الدلالة لتروح فيصرح التمثيل على هذا الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين
بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط
والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون
الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب المفتاح
الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط
ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه
بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا
في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية
لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون الاستعارة بالكناية في نفس المجرور اذا
اضمر في النفس التشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما
يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يجب على مذهب
السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة
الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة التبعية فى ذلك انه شبه ترتب العلة
والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على
على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية و
تبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه
العلية والحاصل ان التشبيه ان تقدر في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية
والحرف قرينة وهو الاختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم

ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك
فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اى قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اى الفعل وما يشتق
منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا
في امام قتل البخيل واحيى سماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود نحو قول القطامي
لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان
خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى
الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع
وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد
يكون المفعولين بحيث يصح كل منهما قرينة كقول الحريري واقرى المسامع اما نطقت بيانا واقود
الحرون الشموس فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان تخييل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم
بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور
نحو تقري جوب فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات ولما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر
تقرى رياض الحزن فزهره اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في
الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشيخ من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى
في الحقيقة السير في الليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما
قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غيره لاكثر من الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته
ضربا شديدا ولما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين
والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم يقترن بشيء بما يلائم المستعار له والمستعار منه او
قرنت الاول مطلقة وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اى كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه
نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة و
هي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اى كقول كثير غمر الرداء اى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء

لانه

لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء
تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا في الضحك اخذا
فيه غلقت لضحكته رقاب المال اى غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم
غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها
لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان
في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لازم الاذاقة فهو
مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس
فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الفزع وامتناع اللون ورثاثة على ما مر والاذاقة لا
يناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الحادث الذي استعير له اللباس
كانه قيل فاصابها بلباس من الخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد
كما يقولون ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والتعليل من كلام القوم وفي هذا الايراد في لباس
الجوع استعارتين احديهما وهو انه شبه ما يغشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث
باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك
من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى
هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم
المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم استعار الاشتراء للاستبدال
والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت
اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اى التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح
هذا تجريد لانه وصف يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح
اى هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد
ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه

فترشيحها وترتيبها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناها اى مبنى الاستعارة على
تناسى التشبيه ولهذا ان المستعار له عين المستعار منه لا شئ شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر
الذى يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اى قول ابى تمام فى قصيدة يرثى بها خالد بن
يزيد الشيبانى ويذكر اباه وهذا البيت فى مدح ابيه وذكر علوه ولصعد حتى يظن الجهول بان
له حاجة فى السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على
علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا
فى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان
لتناسى التشبيه ما مر من التعجب فى قوله قامت لانه لو لم يقصد تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من
الشمس والنهى عنه اى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسى التشبيه وانكاره
لما كان للتعجب والنهى عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهى عنه
فان مذهب التعجب اثبات وصف ممتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه خاصة من
خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء
على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه وذلك لان الاصل فى التشبيه وان كان هو
المشبه به من جهة انه اقوى واعرف فى وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود
اليه وانه المقصود فى الكلام بالاثبات والنفى ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به
فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى لبناء على
الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح فى الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو
قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما فى قوله اى قول
عباس بن الاحنف هى الشمس مسكنها فى السماء فعز الفؤاد عزاء على الفراق وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا
فلن تستطيع انت اليها اى الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وبحث تقديم
الظرف على ما سبق فى صدر الديباجة فمع جحود الاصل هذا جواب الشرط اعنى قوله واذا جاز اى البناء

على الفرع

على الفرع مع التجحد بالاصل كما فى الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعنى المشبه
وجعل الكلام خلوا عنه وصار الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز
بالمفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى فى الذى شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى
الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد
احترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد للمبالغة فى التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية فى الاستعارة
فى المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى
ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها ويطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة
على الصورة المشبه بها كما يقال فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد
لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف فى البيعة اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى فاذا اتاك كتابى هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده فى المبايعة بصورة
تردد من قام ليذهب فى امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى
فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة فى تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع
من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل
الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة
وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال
له تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيلى وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة قد يكون غير
استعارة تحقيق ذلك ان الوضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات
لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب فى نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات
فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت
العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواى مع الركب اليمانين مصعد الت
فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحسر والتحزن محض المجاز المركب فى الاستعا

وتعريض بما ذكر علو العدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اى استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك
اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا فى معناه الاصلى سمى مثلا ولهذا اى لكون المثل
تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ
المشبه به المستعمل فى المشبه فلو تطرق تغيير فى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ هو حق للمشبه به اخذ منه عارية
للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان اللفظ الذى يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت
فى المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب
رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء الخطاب لان المثل قد ورد فى امرأة
واما ما يقع فى كلامهم نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة
اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب وفيها
غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا اى حالهم العجيبة الشان وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اى الصفة
العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التى وعد المتقون اى فيما قصصنا عليكم العجائب قصة الجنة العجيبة فصل فى
معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان فى مثل قولنا
اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطرب فى تحقيق
المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة اقوال احدها ما يفهم
من كلام القدماء والثانى ما ذهب اليه السكاكى وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما
كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز اورد لهما فصلا فى ذيل بحث الا
ستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعانى التى يطلق عليها فقال قد يضمر التشبيه فى النفس اى فى نفس
المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق فى التشبيه ان ذكر المشبه به
واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما فى
التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اى على ذلك التشبيه

المضمر

المضمر فى النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او
عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر فى النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها
اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خاصته ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية
خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية
لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه فى وجه الشبه ليخيل
انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل
وجه الشبه فى المشبه به بدونه والثانى ما به يكون قوام وجه الشبه فى المشبه به واشار الى
الاول بقوله كما فى قول ابى ذويب الهذلى واذا المنية انشبت اى علقت اظفارها الفيت
كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التى تجعل معاذة يعنى اذا علق الموت مخلبه فى كل شيء
ليذهب به بطلت عند الحيل وذكر انه هلك لابى ذويب فى عام خمسة بنين وكانوا فيمن
هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بنى واعقبونى حسرة عند
الرقاد وعبرة لا تقلع حكى ان الحسن بن على عليهما السلام دخل على معاوية يعوده فلما راه معاوية
قام وتجلد وانشد وتجلدى للشامتين اريهم انى لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه حسن على الفور
وقال واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه فى نفسه المنية بالسبع فى اغتيال النفوس بالقهر
والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذى فضيلة فاثبت لها
اى للمنية الاظفار التى لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اى فى السبع بدونها تحقيقا للمبالغة فى
التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية فى اثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية
واشار الى الثانى بقوله وكما فى قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالى با
الشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم فى الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة
بالكناية فاثبت لها اى للحال اللسان الذى به قوامها اى قوام الدلالة فيه اى فى الانسان
المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقة ان

مستعملات في الموضع له وليس في الكلام مجاز لغوي والمجاز انما اثبات شيء لشيء ليس هو له و
هذا عقلي لاثبات الانياب للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان
التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان يكون قرينتها التخييلية فان قلت فا
ذا تقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت قلت قد اشار الى انه يقول بعد
تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح التشبيه بالسبع كما يسمى ما لكن في قوله اسرعكن لحوقا يدا اطولكن ترشيحا
للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية هي
لا يستند له في كلام السلف ولا هو مبنى عن مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما تفسيرها
الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه
ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد
للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار هو لفظ السبع الغير المصرح
والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام الكشاف
في قوله تع ينقضون عهد الله حيث ساغ استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم
العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار
البلاغة ولطايفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر الشيء من روادفه
فينبهوا بذلك عليه كما نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد على هذا
كلامه وهو صريح في ان المستعار هو المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا
قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد
يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي و
واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولهم
اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار

وهو السبع

وهو السبع وهو اقرب مما ذكر المص في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة على قسمين احدهما
ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر محقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا
والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا المراد
بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها اي كشف
ريح مثلا مثل الاسد وانما ينا في ذلك التشبيه في هذا المثال بغير الظرفية فيقول اذا اصبحت
الشمال ولها قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك تصريف الشيء بيده فيجعل المشبه المشرع لا يليها
من المستعار اعني الشمال مثلا اذ هي وعرضه ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال لا
خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل من شيء اوليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا القلب عن سلمى واقصر باطله اي سلا
مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله اقصر عن الشيء اذا قلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر
هو عن باطله والحاجة اليه بعجزه ان يقال امتنع باطله عنه وترك بحاله وعري افراس الصبا ورواحله
هذا مثال ثالث للاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفي الاستعارة بالكناية
مرة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه من الجهة
من الجهل والغي واعرض من معاودته فبطلت الاته اي الات ما كان يرتكبها وكذا الضمير في معا
فشبه في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الوطر وطرا فاهملت
الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة
ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه
الصبا بالجهة المذكورة اثبت له ما يختص تلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي لها جهة
المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية والصبا على هذا من الصبوة
الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا
في الصحاح لا من الصبا يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى الحقيقة

بالكناية والتخييلية او وجه تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة ٣٣

اي سلا ٣

زيادة الايضاح لا لتتميم الحد وان اراد ذلك فقوله لتجرده عن كذا كذا مبنى على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نم ان الوضع عند الاطلاق انما يتناول الوضع بالتاويل والحد التقييد بقوله انما يصلح الاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافى الوضع كما فى المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفى المتعارف لتعيين المراد اعنى غير المتعارف لا لنفى الاسدية ولا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وقد كتبنا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب وما يؤدى معناه كما لا بد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فكذا لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه يستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح ولا تاويل فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه يختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد فى تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ قيل هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثانى فلكون الحقيقة ملحوظة فى تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد فى تعريف الحقيقة لكنه ترك عن ذكره فيه بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغى ان يلتفت اليه لا سيما فى التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اعنى هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة فى قوله فيما هى موضوعة له بالوضع الذى وقع فيه التخاطب ولا نعنى بفساد التعريف سوى هذا اى الحد ان الامور التى تختلف باختلاف الاضافات لا بد فى تعريفاتها من التقييد بقولنا من حيث

هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات الكليات الخمس والمتكلمون من تعريفات الدلالة الثلثة ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب الوصفين كما عرفت فالمعنى هنا ان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة من حيث انها موضوعة له اى مع قطع النظر عن امر لها لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اى من حيث انه جواد وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمل الشارع فى الدعاء لان استعماله اياها فى الدعاء لان استعماله اياها فى الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انه يلازم الموضوع له لا بقا فعلى هذا ينبغى ان يترك القيد فى التعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو احتمال من تركه وثانيا انه لو ترك فى تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا الجاز تركه فى تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا نصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناها الموضوع له وكذا اذا قال كتب هذا الفرس وقسم السكاكى المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها لانه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان يذكر احد طرفى التشبيه وتريد به اى بالطرف المذكور الاخر اى الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به كما تقول فى الحمام اسد وانت تريد الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يختص بالمشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يختص بالمشبه به اعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسى الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار فى معرض السبع معها فى انه كذلك

يجمع كما شان العارية فان المستعير يرى مع العارية في معرض المستعار منه لا يتغاوتان الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار لفظا هو السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجي في كلامه ما ينافي ذلك ففي الجملة قد وقع في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور اي من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وقد ذكر قسما اخر وسماها مع المحتملة للتحقيق والتخييل لما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قوله اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى منها اي من التحقيق التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع من الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين عن امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة اي من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس

راجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفايدة ومتضمن لها والمتضمن للفايدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة صح

مورد القسمة ولعيب بوجوه اخر الاولى ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة مجازا في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المقسم اي الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس بوضع شخصي وان اريد ما هو الاعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تحقيقه لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي فالتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المص حيث ادعى استلزامه التشبيه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها ولو بالف لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة هيهنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهذه الكلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا عمن هو في غاية الحذاقة والاستشهاد للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتوخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا واخرى لا يريده فيوخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في

في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم
في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية
وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال النفوس به للنفس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة السبع
الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ
الاظفار فيكون الاستعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه
وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده
لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة
بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة بالناقة وصرح بالتشبيه ليكون
الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا لا يوجد
لها له مثالا في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام البيت فزعم السكاكي انه استعارة
تخييلية غير تابعة للمكني عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء
لكنه مستهجن. وزعم المص انه لا دليل فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه
فيكون استعارة بالكناية ثم اضافة الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام
بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء مكروها او شرابا مكروها ولا دلالة | فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب صح
للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه
من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه
انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية
السقوط لانهم يسمون حكم الوهم حكما تخييليا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم
هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا ذكر في الشفاء انهم يقولون
ان الوهم قوة تخيله وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية ويسمى عند
استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره اي تفسير غيره

لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال يدا وجعل الهذلي
للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد
ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له
وعند غيره الاستعارة هي اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعمل في معناه
الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في اليد استعارة ثم انك لم تستطع ان تزعم
ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى انه شبه شيئا باليد بل المعنى انه اراد ان
يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون
المص لان الاستعارة في شيء يتحقق تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق
هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي بما سبق من تفسير الاستعارة
وان خص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف
من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة
المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية وتحقق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها
وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي فيكون حقيقة لغوية او في
غير معناها يعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا او في غير معناها فتكون
من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي ثم
القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم
على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم
مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من
الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه
ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاخيار الضلالة على الهدى

الذي هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشترا المحقق من الربح والتجارة فكما اعتبر هنا ان
هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فكذا يعتبر هنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة واخرى شبيهة
بالربح فيكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير
عن المشبه الذي اثبت له ما يختص بالمشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ
المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو
المشبه مع ان لفظ الاشتراء المعبر ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان كلا منهما اثبات
بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي
الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه
به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هيهنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة
المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس باللفظ بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة
لصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم
في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان
الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح
لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المص مطالبته بالفرق بين التخييل والترشيح
وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه
على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه
به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رايت اسدا يفترس
اقرانه او رايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف
بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية
فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا من الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين العقد

والمجموع

والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنها عنده لا المجموع المركب منهما وليس معنى
زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكني عنه اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني
عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية
في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير
سبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع عليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه
اعني المنية واريد المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا ينفك عن التخييلية لان
اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره
السكاكي من تفسير الاستعارة والمكني عنها بان اللفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية
كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا وللقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير و
الاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الاخرى وجعلها قسما
من المجاز اللغوي والمفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق ولاضافة نحو الاظفار التي
جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع هذا كانه
جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والاولى
مخل لدفع الاعتراض فان قلت انه ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض وهو
ان الاستعارة يقتضي دعوى ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره
وسمى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه فلا افتراق بحقيقة الشيء بكل من التصريح
باسم جنسه ثم اجاب بان الفعل هيهنا باسم المشبه بالفعل في الاستعارة المصرح بها مسمى المشبه
فكما تدعي هنا ان الشجاع مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تاويل كما حتى تهاون القصي عن التناقض
من ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك تدعي هيهنا اسم المنية
اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في
التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارف وغير متعارف ثم تذهل على سبيل التخييل الى ان الواضع

كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظ المنية والسبع الحقيقي وحدة ولا يكونا مترادفين فتهياء لنا
بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي
كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز
ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل
لم يصح استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا
لاسم السبع بالتاويل لم يصح استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة
فليتامل بالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية هو الموت وهو لفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون
البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية تقدما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال
فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا او كذا ما قيل ان المراد بالمشبه به اي السبع
وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعاءي الغير
المتعارف كان الادعاءي هو غير المتعارف لان الادعاءي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظ
بل الجواب انما قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة
له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق ونحن لا نسلم انا اذا استعمل لفظ المنية في الموت في مثل قولنا
انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع
الذي لفظ المنية موضوعة له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار
انه موضوع له في مثل قولنا دنت منيته فلا يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من
افراد السبع غير متعارف كما في قوله اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة وعلى
الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع
والمراد فرد من افراد السبع فليفهم هو لغاية ما امكن في توجيه كلامه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة
بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه نذكر رديفه الواقع موقع لفظ المنية المراد منه ادعاء المنية
مستعارا له والحيوان المفترس مستعارا منه على ما سبق واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية

وهي

وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة
التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية استعارة تخييلية وجعل الاستعارة التبعية
قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنه على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل
بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة
عن دلت الحال وحقيقة الاستعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة
بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولهم نقريهم لهذميات
يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى
اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في ساير الامثلة ففي قوله تع ليكون لهم عدوا وحزنا جعل
العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه وكذا في
قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال
في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة بالكناية وما جعلوه استعارة التبعية
يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل
الاقسام ورد ما اختاره السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة
بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي
لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به
وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية
وان لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها في
مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم وذلك اي عدم استلزام
المكني عنها التخييلية باطل بالاتفاق الا اي وان لم يقدرها التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها
التخييلية بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية

الى المكنى عنها معينا كما ذكره اى غيره السكاكى من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها الا انه اضطر
الى الجزم الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال حقيقة
بل قرينة ان يقدر استعارة والاستعارة فى الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال من ان مجرد كون
العلاقة وهى المشابهة لا يكفى فى ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت صلة مع قصد المبالغة
فى التشبيه وتحقق هذين الامرين مم لا ينبغى ان يلتفت اليه وذكر بعضهم من لم حذاقة فى غير هذا
الفن جوابا ان اعتراض المص اما لازم ان لو لفظ نطقت حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لا انتفاء
فى نطقت بل فى الحال بان يجعل لها اللسان وانه معنى قوله فى المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلة
ان التخييلة مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا نطقت لسان الحال واريد
ما ساو الصورة التخييلة للحال التى بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا
استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها
من اقسام المصرح بها فلا يخرج بالمشبه به فى نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكى
والعجب ممن يقوم بالذات من كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت اراد بالاتفاق
على استلزام المكنى عنها التخييلية اتفاق غير السكاكى فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه
يصلح للخلاف بينهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تع ويقضون عهد الله ان فى لفظ
العهد استعارة بالكناية وتشبيها بحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق
عقلا لا وهمى فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد الاتفاق
السكاكى وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو
مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر فى اظفار المنية
الشبيه بالسبع وهى يوجد بدون التخييلية كما صرح به فى المجاز العقلى حيث قال ان قرينة المكنى
عنها اما مقدر او وهمى كالاظفار فى اظفار المنية ونطقت فى نطقت الحال وامر محقق كالانبات
فى قولك انبت الربيع البقل والهزم فى قولنا هزم الامير الجند فثبت هذا انما يصح ابطالا لكلامه

المص لا يوجبها الكلام السكاكى لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمى كالاظفار فيجب ان
يقدر امر وهمى شبيه بالنطق كما ذكره وهو اقوى بالاستعارة التبعية نعم استفاد من
كلامه انه يمكن رد التركيب المستعمل فى التبعية الى التركيب المستعمل على المكنى عنها اذ المعتبر فى
المكنى عنها والتخييلية فقرر المص فى نطقت الحال بكذا يجعل الحال بالمتكلم استعارة
بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة فى المعنى الاصلى
كما هو مذهبه فى الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية ولذا يمكن ذلك على مذهب
السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل فى شرائط حسن
الاستعارات حسن كل من الاستعارات التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن
التشبيه كما يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك
مما سبق فى التشبيه كما يكون وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه فى الحسن والقبح وان لا يشم
رايحة لفظا اى بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رايحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا
بان نحو رايت اسدا فى الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامهما رايحة التشبيه
ينقل الغرض من الاستعارة يعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به والحاقه لما فى التشبيه من
الدلالة على كون المشبه به اقوى فى وجه التشبيه لقوله ظلمناك فى تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة
التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرايط حسن كل منهما ان يكون مطلقا يعنى معقبة
الصفة او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد اخطا لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة
نعم المجردة ناقصة الحسن ما التشبيه الى المرشحة كامل ولذلك اى ولان شرط حسنها ان لا يشم رايحة
التشبيه لفظا الوصى ان يكون التشبيه اى ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب
عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اى تعمية فى المراد بها الغرض كما اذا اعمى راوه
ومنه اللغز والجمع الغاز اذا روعى شرايط حسن الاستعارة واما اذا لم تراع كما لم يشم رايحة
التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل فى التحقيقة رايت اسدا واريد الانسان الجنى

وفي التمثيل رايت بلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس ماخوذ من قوله الناس كابل مائة
لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله
الرجل جملا او ناقة تربط التي ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من
الابل والكاف مفعول بان تجدون وليست مع ما في خبره في محل النصب على الحال كانه قيل
كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة وبهذا يظهر ان التشبيه اعم محلا وبمعنى
ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة الحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه
يتاتى فيه الاستعارة الحقيقية لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير بعيدا والفاظ او تكلفا بما
لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل بهذا مما ذكرنا من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن
الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي التشبيه بين الطرفين حتى اتحد كالعلم والنور والشبهة
والظلمة لم يحسن التشبيه وتعين الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة
بالقول حصل في قلبي نور ولا يقول كان في قلبي نور وكذا اذا وقعت في ظلمة والاستعارة المكني
عنها لانها لا يكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف فليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر
فحسنها تابع بحسب متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال
ان حسنها بحسب حسن المكني عنها حتى كانت تابعة لها وقلما يحسن حسن البليغ غير تابعة لها
ولهذا استهجن ما الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على
لم يكون حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في الحقيقة والمكني عنها فصل اعلم ان
الكلمة كما يوصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي الى غيره كذلك توصف به ايضا لنقلها عن
اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا
ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن قوله اعني المضاف واما في المجاز
بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه فهو قد صرح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن
البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على المعنى الثاني بالقول بالتبعية واحد ما يمنع

كالحقيقة فان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تتضمن الاستعارة التخييلية حسنها بحسن المكني عنها م

النوع

الشايع عن الريق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار رفق وقد يطلق المجاز على الكلمة بتغير حكم
اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم هي الاعراب لبيان وبه يشعر لفظ المفتاح ان تغير اعرابها من نوع الى اخر بحذف
لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تع وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تع ليس كمثله شيء اي جاء
امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل القرية اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا
على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالفاظ الحذف فيهما لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير
هذا المقام لم يقطع بالحذف بجواز ان يكون كلام رجل بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا
ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك
وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب
حذف المضاف وليس مثله شيء والحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف فذلك لان
المقصود هنا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما
انه نفي الجنس بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخ زيد من
اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فنفيت ان يكون
لمثل الله تع مثل والمراد نفي مثل الله تع اذ لو كان مثل لكان هو مثل مثل اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف
وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه
عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه
فلا فرق بين قوله ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعاقبتان على معنى
واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحو قوله بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت
عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له كان
الحذف والزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تع او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله اي
فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول يسمى مجازا وتعرفه بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة فنقصان منه
بغير الاعراب والمعنى الى ما جاء ايها الناس كنقصان الامر والاهل بما هو من كنقصان منطوق الثاني في قولنا زيد مطلق

وغيره ونقصان مثل دعوى مثل قوله تع او كصيب لبقاء الاعراب ولا كقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقاء
على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ثم ادلوا احتمل القرينة
مثلا مجازا عن الاصل لعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من
المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كالوقيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة
ويعرف بان اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وبعد زيادة عليه بغير الاعراب والمعنى الى ما
يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة من الله وما تغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما تغير
المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام العهد وما يغير الاعراب والمعنى لا الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا تغير مثل انما
ان زيدا قايم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له مم كما مر والظاهر ان الزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة
النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت يوم الجمعة والرجل قايم وانه قايم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح وهذا
النوعان يلحقان بالمجاز ويشبهانه لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وهذا لم اذكر الحد شاملا
له لكن الحق ان في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعدهما من المجاز اطلاق لفظ المجاز فلا نزاع له في ذلك سوا
كان على سبيل المجاز او ان اراد انهم جعلوهما من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس
كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه كما في التعريف
الذي نقله السكاكي بينهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع له لملاحظة بين الثاني والاول
وظاهر انه لا يتناول هو النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي ولا يدخل في تعريف السكاكي ايضا ولما
نقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليها كما في المستثنى متصل ومنقطع ولا يعرف السكاكي
فيهما او يا ينفرد به والله اعلم الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح
يطلق على معنيين احدهما بمعنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم معه
فاللفظ مكنى به والمعنى المكنى عنه والثاني اعني اللفظ وهو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم
معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول
القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة

في الكنايات

لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثل الاخير في
قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد الاسد الحيوان المفترس لان شرطه ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى
الحقيقي فلو انتفى هذا المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة لا ارادة الحقيقة
وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف
المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جايزة لا واجبة وهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي
ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية
كثيرا ما يخلو عن ارادة المعنى الحقيقي اذ كانت جايزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط
وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح تصريح بان المراد
في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده والاول
الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية فالحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان
في التصريح وعدم التصريح وهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان
مشيرا الى ارادة اللازم والارادة للمعنى تبع لها كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير
ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلام المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى
بقرينة ما سبق من التعريف ولما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز في هذا الوجه اي من جهة ارادة
المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له
وملازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرقا اي فرق السكاكي وغيره بين المجاز والكناية بان الانتقال
فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه
اي في المجاز من الملزوم اي اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو
ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان
اللازم من حيث لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ودلالة الكلام على الخاص انما يكون ذلك على تقدير
تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى لهم ولو سلم

فليكن المجاز ايضا كذلك وح اى اذا كان الاذم يكون الانتقال من الملزوم الى الاذم كما فى المجاز فلا تحقق
الفرق والسكاكى ايضا يعرف بان الاذم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال لانه قال مبنى الكناية على الانتقال
من اللاذم الى الملزوم وهذا لا يتوقف على مساواة اللاذم الملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال
من الاذم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى الاذم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين من
خواص الكناية دون المجاز او شرط لها وبه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللاذم
ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللاذم اخص كالنضاحك
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد ما هو متبوع ومردود والمجاز
بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث فى النبت والنبت فى الغيث وهى اى الكناية
ثلثة اقسام الاول القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة فى الكناية يعنى الاول من الكناية المطلوب بها
غير صفة ولا نسبة فمنها اى من الاولى ما هى بمعنى واحد ولا يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين
عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع
الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هى
مجموع معان وهو ان يؤخذ صفة فيضم الى لازم آخر فيصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية
عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اى وشرط هاتين
الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنها ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى منهما اعنى ما هى
معنى واحد قريبة والثانية اعنى ما هى مجموع معان بعيدة وقال المص وفيه نظر لانه فسر القريبة فى القسم الثالث
بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى
هى مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار
الى شئ ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب فيهما باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينها وتكلف فى التساوى والاختصاص والبعد بخلاف ذلك والثانية من اقسام
الكناية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهى

مثلا

ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان
واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد
ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعنى طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية
ساذجة لا يشوبها شئ من التصريح وفى الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى
الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع التصريح بثبوت الطول
له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل
نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندا الى الظاهر وفى
الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى
وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما صار اسناد الصفة الى ضمير المسبب
مع انها فى المعنى عبارة عن السبب اعنى المضاف اليه لكونها جارية عن السبب فى اللفظ خبرا
او حالا او نعتا وفى المعنى والا على صفة فى نفسه سواء كان هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن
الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اى شيخ
وكثير الاخوان اى معشوق لهم بخلاف زيد احمر قرينة واسود ثوبه فانه يصح فيه الاضافة وكذا
نحو هند قايمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية
مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تع حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو
ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه
قلت للقطع بانها فى المعنى صفة المضاف اليه واعتبار الضمير العايد الى المسبب انما
هو بحسب امر لفظى وهو امتناع خلو الصفة من معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة
وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض
القفا فان عريض القفا ايل وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل
فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن فى الانتقال منها الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه

كل احد ليس ينتقل فيه اى الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود
لكن لا فى بادى النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوساد
الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى قولنا عريض القفا فوق المتن وفيه نظر لان هذا
هو كناية قريبة خفية عن هذه الكناية عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى
الابله والجوابات لا امتناع فى ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى
الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فيه صاحب المفتاح على
ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه عند كله
ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم
كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر
ومنها اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير فى منها اى كثرة التى قبله الى كثرة الطبايخ ومنها
اى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها اى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف
وبحسب هذه الوسايط وكثرتها تختلف الدلالة الى المقصود وضوحا وخفاء . وعليك بتتبع
الامثلة فانه اكثر من ان يحصى الثالث من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات
الامر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب الصفة بالموصوف فلم
يرد بالتخصيص الحصر اذ لا حصر ههنا كقوله اى قول ابن زياد الاعجم ان السماحة والمروة
اى كمال الرجولية والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن
الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها سواء كان على طريق الحصر او لا فترك التصريح باختصاصها
بها بان يقول بقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اى بمثل القول او منصوب
معطوف على مقول ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على
هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج سمح
كما ان اختصاص الصفة بالموصوف المصرح به فى امثلة قسم الثانى باعتبار اضافته واسناده

الموصوف

الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد او مسند الى ضميره
فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وغيره كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص
ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصها اليه الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفات
فى قبة تنبيها على محلها اذ وقبه وهى تكون فوق الخيمة مضروبة عليه اى على ابن
الحشرج وانما احتاج الى هذه الوجوه لدعوى غناء فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات صفات الكرم
له لانه اذا اثبت له ونحوه اى نحو قول زياد فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل
فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد
والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذه الاشارة الى دفع ما يتوهم من
ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى بمنزلة طويل نجاده بناء على ان اضافة
البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح
باثبات الطول والنجاد وهو قايم مقام طول القامة ولهذا صرح باضافة النجاد الى ضميره فكان
ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين ثوبيه
دلالة على ثبوت المجد للمثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى
الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير والمثال هذا القسم ايضا اكثر من ان يحصى فان قلت
ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما فى قولنا مكثر الرماد فى ساحة
عمرو كناية بثبوت المضافية اليه قلت ليس هذا بكناية بل كنايتان احديهما المطلوب بها
نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضياف اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد
اثباتها له والموصوف فى هذين القسمين اعنى الثانى والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون
غير مذكور كما يقال فى عرض من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية
عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وكما يقول فى عرض من شرب الخمر
ويعتقد حلها وانت تريد بكفره وانا لا اعتقد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف

ان يكون غير الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح لاثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف فح فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشئ اليه ما نبه من اى وجهه يقال نظرت اليه من عرض اى من جانب وحاجة قال السكاكى الكناية تتفاوت فلم يقل لم ينقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اى الكناية اذا كان عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يق عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه وكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشئ عن الشئ قال صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل به على شئ لم يذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه اما له الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في مثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع حقيقى او المجازى بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه ولغيرها اى وللمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسايط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان يشير الى غيرك عن بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع الخفاء فقوله اوما رايت المجد القى رحله في ال طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكى والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتنى فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب وان اردتهما اى المخاطب وانسانا اخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى ولا بد منها

اى فى الصورتين

اى فى الصورتين من قرينة دالة على ان المراد فى الصورة الاولى هو الانسان الذى مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وفيهما بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان العبارة للتعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من حيث استعمالها فى الخطاب فيما هو موضوعه وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه الانتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه نظر لان هذا مذهب اليه احد بل الامر لا تقبله الامر العقل لانه يؤدى الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة فى ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثانى كناية كما صرح به العلامة وهو الذى قصد السكاكى وتحقيقه ان قولنا اذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملت واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء العلاقة واشتراكه للمخاطب فى الايذاء ولما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من ملزوم الى لازم فهو كدعوى الشئ ببينة فان وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال فى بيان اللزوم فى ساير انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيد بالاستعارة التحقيقية والتمثيلية والمكنى عنها ليسا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب فى كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافها بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيد خلافه

فليست مرتبة قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاولى
افادت زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضل هي ان الاولى افادة تاكيدا لا
ثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليس فضل قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى
اي الاول افاد زيادة بعد قوله لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افادت تاكيدات كثرة القرى
له لم يفده الثاني واعترض المصنف بالاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان
يكون في المشبه به اتم منه في المشبه والظاهر قولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة دون شجاعة
الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى
لا يفيد خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو كذلك وليس
المراد ان ذلك ليس شيئا من الصور فهذا تحقيق في قولنا رايت رجلا كالاسد لا
بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد
وكثير القرى ونحو ذلك وهذا عجيب من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان سببا من هذه العبارات لا
يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل
له في الواقع ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد
وهذا كما ذكر الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من
الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه
قال فان قيل مرتبة قولنا رايت رجلا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة
في الاول يعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ قلنا لا تغيير حال المعنى في نفسه
بان يكون مكنيا عنه بمعنى اخر ولا يعرف معنى كرم القرى بان مكني عنه بكثرة الرماد وهذا لا
تغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا
لكن المصنف كثيرا ما يغلط باستنباط المعنى الى من عبارات الشيخ لافتقاره الى تامل وافر والله
اعلم هذا اخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالنجاح

الفن الثالث

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها
بقدر الطاقة والوجوه التحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا
وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال و رعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد
المعنوي اشارة الى ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير
فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين معرفتها الاخص من المطابقة لمقتضى الحال
والخلو عن التعقيد ولكون ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او جزءا اخص ويكون دخوله بعد رعاية
المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما كان داخلا في البلاغة مما تبين في علم المعاني والبيان والتعقيد والتصريف والنحو ولذا
جعل من توابع البعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع و
هي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الذات والاصالة وان كان بعضها
لا يخلو من تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى تحسين اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض
الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون
فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين
اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على
محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في
الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب
والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يحكى من الامثلة ويكون
ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين
نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع
وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها
غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب
اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا

ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو اومن كان ميتاً
فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق
ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر
منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهراً من الحيوة
الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجاً من دبج المطر الارض اذا
زينها وفسره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية والتورية واراد بالالوان ما فوق الواحد
ولما كان هذا داخلاً في تعريف الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسماً من
المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد
تردى ثياب الموت حمراً فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى
الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس الجنة وقد ذكر لون
الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة ومعاني هذا البيت من الكناية
فتقرب من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا ينبغي الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية
فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى
لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو
الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة
للشدة ولكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلاً للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه
قوله تعالى اغرقوا فادخلوا ناراً لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير
متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني
نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهوراً تاماً فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر

عن ظهور

عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضاداً لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين
المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقياً لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظراً الى الظاهر ويحمل
على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسماً
من البديع المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابلهما بل ذلك
اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع يكون جمعاً
بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين
فان ذلك غير مشروط كما يعلم من الامثلة ثم تخصيص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة بالاثنين
ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلاً وليبكوا
كثيراً اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله
ولامه ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل فقابل بحسن والدين
والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق
بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان
التقابل في الجميع ظاهراً الا مقابلة الاتقاء والاستغناء وجهه بقوله والمراد باستغنى انه زهد
فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن
نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزماً لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان
المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء
من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيداً حيث قال
هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات
امر شرطت ثمة اي فيما بين الضدين والاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه
لما جعل التيسير مشتركاً بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير
المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركاً بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء

والتشبيه غير مقبول وان لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط
في الافلاس والكفر ضده ومنه اي ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف
والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر
وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة
امور كقوله البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المنحنيات من عطف العود عطفه ثناه بل الا
سهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربع كقول بعضهم
للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول
ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن
الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية
وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت من صحة الترتيب في العنعنة اذ
جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال
والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف
وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا كقوله لا تدركه
الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا ويسمى ايضا الارصاد
للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك
انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب العزيز الحكيم
لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه
ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي
ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة
النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو
الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له

ساق يسجدان اي ينقادان الله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى
الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت
النقط وحروف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة
على الرهط في البيت السابق اعني بين الرهط الاماني تقاده والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة
في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رآه اذا ضربت رئته وكذا دال
اسم فاعل من دلاه الراكب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم
صفة راء والمعنى كل ناقة مهزولة عن ان ترتب من النوق ما هي في العجز والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة
الاطلال فيضرب رئتها او لا يداريها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الجماعة سمان وذات الحرية
ففي ذكر الحروف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف
من قولهم برد مفوف للذي على لونه وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة
في جمل مستوية المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزود تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر او متفاوتة المقادير
فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخز جمع خز
تطرزت اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو
علم الثوب وكقوله ويحتقر اجلل وامرر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابره وانتدب للمعالي اي
كن حلوا للاولياء ومرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن لا ينخشن خشنا لمن يخاشن ورش اي
اصلح حال من يختل حاله وابر من بري السهم اذا نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب لمعالي اذا ما
دعي بندبة الامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة
والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب
في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد
والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة والارصاد
وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة وتقرع الاسماع بزواجر وعظه

وفقرة اخرى او وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو
آخر الكلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي اذا عرف ثم العجز في الارصاد بانه
الى من حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقرة ويجب تكراره في كل قافية فقد يكون من الكلام
ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت
من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف بان حرف الروي هو النون لربما يتوهم ان العجز ههنا فيما فيه
اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته
بحرام فلو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله
ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت كقوله اي قول عمرو بن معد يكرب اذا لم تستطع امرا
فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه
في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول
كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف
والتحكم وامن اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب
الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ
لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله
لوقوعه في صحبة نفسي والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا كقوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا
الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة
من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان
يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا
لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله صبغة الله مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع
تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء

تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا
بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين
واما اذا كان الخطاب للمؤمنين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم
ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى بهذه القرينة الحالية
التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا كما يقول لمن يغرس
الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم فعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة
بقرينة الحال وان لم يكن مذكورا في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة
على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم قد حيل بين العير والنزوان بين المعنيين في الشرط والجزاء
ان يجمل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي
قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى وزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى
النمام الذي يسعى بالنميمة فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي
الواقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها
تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب
عليهما فيضان شيء ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها
ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع بين نهي الناهي ولجاج الهوى وبين اصاختها الى الواشي
ولجاج الهجر لانه يوقف احد تقول ما وجه في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه
اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان تقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم تؤخر ذلك المقدم على
الجزء الاخير والعبارة الحسنة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فيقدم ما اخرت
وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على نحو قوله تخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع
بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فانه سادات

العكس فيه فقد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو ما اضيف اليه العادات ومعنى وقوع العكس
بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين
متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي
واخر الميت ثم عكس بان قدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين
لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم
هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما في قوله
باحراز الفتوح ... وهو جنون ومنه
اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي زهير قف بالديار
التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم
العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه غيرها الرياح والامطار ونكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والاسف
حتى اخبر بما لا تحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها
الارواح والديم ... ومنه اي ومن المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا و
هو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة
وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب كالرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى
معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على
مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد ... نحو والسماء بنيناها
بايد اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها ...
كقول القاضي ابي الفضل عياض ... فما تفرق بين الجدي والحمل
يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها قد صارت خرفة ... في برج الجدي في اوان ... اراد بالغزالة
معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم معنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر ...
الجدي والحمل ...

ويخرج الميت

اي قوله

العقل

اي اراد باليد ... من الناس ... فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
انه تمثيل لان الاستوى على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ... منها المعنى الحقيقي
مجازا كقوله وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل ... ولا ... التصوير
بالتمثيل للتشبيه ... ومن علم البيان ... وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير
لعظمته ... حقيقة او مجازا بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام
من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد ... على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين
بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي
الجارحة ... من خطرات يقع للجهال واهل التشبيه ... من طريق التمثيل قلت ...
المعنى ... ومنه اي ومن المعنوي الاستخدام
وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ
معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير
الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء
الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم
شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو
المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي
اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من احاد هذا المتعدد
من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو
ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول
من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه و
لتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من
فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر

الاول

لا فرق بين اللف والنشر في ما قبله وهكذا على الترتيب او بعده معكوس الترتيب كقوله اي قول ابي حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن
وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم او لا يكون
كذلك اي بل يكون مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال
نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال
دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان يجعل قول الفريقين فانه لف بين القولين في
قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان لفت مثلهما في هذا الباب هو
المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال وهو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق
باحدهما ومتعلق بالاخر من غير تعيين ثقة قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد
الى كل فريق قوله لعلمه بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انما داخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى
على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف
وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملحوظا او مقدرا فيقع النشر بين
احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتأديب
والاكرام ومنه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر
يريد الله بكم اليسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق
تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له
بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعات العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
والخروج من عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي
الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات الامر
بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره من تفاصيل المعللات
فاذكره في بيان تطبيق العلل على المعللات الى ان ذكر تطبيق العلل على المعلل به

بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس مع انه باستقلاله معلل لشيء من العلل المذكوره بل هو توطية وتمهيد لنوع الترخيص ومراعاة
العدة وكيفية القضاء عليه وتشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص بمراعاة عدة ما افطر كما قال ومن الترخيص فالمحصل
ان ما ذكر فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص بمراعاة عدة ما افطر بصومها في ايام اخر وفي
هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء المذكور بعد الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة
وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل للامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله للشاهد وعدة
ايام الافطار للمرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر بكمال عدة ايام الشهر على انه لا يناسب قوله
الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو المرخص له بمراعاة ما افطر فيه ومنه
اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون
زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة
اي الاستغناء يقال وجد في المال اي وجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمراي مفسدة اي
داعية صاحبه الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح
او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير
بدرة عين وهي عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد
ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمل السكاكي ذكر التقسيم عنده ان يذكر
اللف والنشر اضافة كل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فيتأمل فانه دقيق كقوله اي قول المتلمس
ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم
به الا الاذلان الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة
مسندا الى العام المحذوف عير الحي الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف
اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق رأسه فلا يرثي اي لا يرق ولا
يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا
وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين

يكون البيت من قبيل اللف والنشر فقط لعدم اشتماله على حرف التشبيه ابدا ولا ان الاقرب فيه الثاني لانه يفتقر الى
بينه فيكون الثالث راجعا الى عبرتي او ستم فسواء جعلت هذا اشارة الى عبرتي وردا الى الوجه او بالعكس يحصل تقسيم غاية ما في
الباب ان التقسيم يحتمل وجهين ... والنشر فليتامل وقسمه اي من المعنوي الجمع بين التفريق وهو ان
يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي
كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيها من جهة ضوء
وادخال القلب من جهة الحر والاحراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم
ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى
اقام اي الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمين الاقامة معنى التسلط عداه بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول
المدينة خرشنة هي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر
الباء وسكون الياء وهي معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب حتى اقام على
ربض المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت الثاني وفصل فقال للسبي ما نكحوا والـ
قتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا وذلك في التعبير
عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل
هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال جمع فيه ارض العدو وما فيها
في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رايناه من كتب ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح
موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع
كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم
وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة ولكن
فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل ما احدث في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات
الاخلاق لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في
الثاني في كونها سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه

رفان ... ان ... ان ...
... ...

يعني قاد المقانب كم

شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه
يشمل القتل والنهب والسبي
وغير ذلك ثم قسم في البيت ٢

سجية حيث قال ٢

معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأت يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس اي لا تتكلم بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون
الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والماذون فيه
هو الجواب الحق والممنوع منه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت
له الجنة بمقتضى الوعد واما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق
رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها وهي دائمة مخلوقة للابد او هي
عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك
ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى
الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك وقد ثبت هو الاستثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان
اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وبانواع العذاب سوى عذاب النار وكذا
اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم فالاول كذا ذكره
صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء
لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون
فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين يفارقون الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدء معين فكما ينتقض باعتبار الانتهاء
كذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعداء عليهم باعتبار تبشرهم بسعادة الايمان والتوحيد وان
شقوا بسبب المعاصي فقد جمع بين الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق
بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اي الانفس اهل الموقف واحدهم
قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا
الخ وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان تذكر احوال الشيء مضافا الى كل
من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا

مرو فقال لشدة دعا لهم على الاعدا او دياهم على اللقاء اذا الاقواه اى حاربوا الاعدا او خفاف مسرعين الى
الاجابة اذا دعوا الى كتابه مهم وبدا هنه خطب كبير او اشدوا الذى كل واحد منهم يقوم مقام جماعة قبل لوا عددا
ذكر احوال المشايخ ولطاف لما منهما ماينا سبهما او بهوطا والثانى استيفا اقسام الشئ كقوله تعالى
يهب لمن يشاء اناثا ولمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما
فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى وقد استوفى فى الاية
جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث اللاتى هى من جملة ما لا يشاء الانسان اهم
لكن تخير تاخير الذكور عرفهم لا ينافى التعريف هو بها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء
الطرفين الفريقين الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى على الجنس حقهما على الجنس فقدم الذكر
واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن ليعدامن بل لمقتضى اخر ومنه اى من المعنوى
التجريد وهو ان ينزع من امر ذى صفة امر اخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة فى
تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة فى كمال تلك الصفة فى ذلك الامر ذى
الصفة كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينزع منه موصوف اخر بتلك الصفة
وهو اى التجريد اقسام منها ان يكون عن التجريد نحو قولهم من فلان صديق حميم فى صحاح زيدك
الذى يهتم لامركم اى بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اى معنى ذلك الحد ان يستخلص منه
اى من فلان صديق اخر مثله فيها اى فى الصداقة ومنها ما يكون بالبا التجريدية الداخلة عن المنتزع
منه نحو قولهم لئن سئلت فلانا لتسالن به البحر بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا
فى السماحة ومن زعم بعضهم ان بين التجريد بها طلبا تجريده على حذف مضاف بمعنى
قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت
به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى قولنا من فلان صديق حميم لعوات
المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق حميم تامل ومنها ما يكون بدخول باء المعية و
المصاحبة فى المنتزع نحو قوله وشوها من شاهب الوجوه وقرس شدها بهم تجود

يرادها

لان بيان [illegible] ذكر الاناث [illegible]

يراد بها سعة استدادها وقيل المراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب بعده
اى يسرع والى صايح الوغى اى مستغيث فى الدعى وهو الحرب بمستليم اى لابس لامة وهى
الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل العنق هو الفحل الكريم عند اهل الرحل من رحل
الشعر استخصه عن مكانه وارسله ان تعلق لى ومعنى نفس لملابس ومع الكمال استعداد
الحرب بالغ باتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابسا درعا ومنها ما
يكون بدخول فى المنتزع منه نحو قوله تع لهم فيها دار الخلد فى جهنم هى دار الخلد لكنه انتزع
منها دارا اخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة فى اتصافها بالا
شدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اى قول قتادة من سلة الحنفى فلئن بقيت
لا رحلن بغزوة تحوى الجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنايم والظرف منصوب بارحلن
او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعنى الكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه
كريما مبالغة فى كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تع انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت منى كريم فيكون من القسم الاول اعنى ما يكون
عن التجريد به وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا
يسقط ما قيل انه اراد فى البيت نظر لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالـ
كريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافى الالتفات بل هو واقع بان تجرد المتكلم نفسه من ذاته و
يجعله مخاطبا لكن كالتوبيخ فى تطاول ليلك بالاثمد والتصرح فى قولها اذ احسنت وعاشه
فكانك تجدى او ترتيع ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو ما جر من يكب المطى ولا يشرب كاسا
بكف من بخلا اى يشرب الكاس بكف الجواد فقد انتزع عن الممدوح جوادا يشرب هو الكاس
بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفى هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو
تجريد والا فليس من التجريد فى شى وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف انه كونه
كناية لا ينافى التجريد وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه ويكون ولعله فى قوله

ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيانه التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي
يسبق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد
النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله في فقد الخيل
والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا
ايها الرجل ومنها اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي بذلك
اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج
الصدق كما يشهد قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا
اشعر بيت فاهل بيت يقال اذا انشدته صدقا على المجاز ليس انها مقبولة مطلقا بل الفقيد
مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه وهذا استدراك البالغة على
قول حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما
وفاحتج على القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وقت يبتنا وقل الطعام وقال
يقطرن دون يسلن وبعض غير ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة
ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حد المعقول
بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما ندعي ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي
في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ
والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس
نصف لو سالة بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء فعاح العدا بكسر الموالاة بين
الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر
الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف
على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد
ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا

مادام فينا

مادام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة
والكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا
وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول
ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه
يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من
الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء
ولو لم تمسسه نار ومثل بيت السقط شجاد اكبا افراسا وابلا ومز ادبكا دان تنحو الرجال
ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها
الضميران للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا
وهو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع
من سنابك الخيل فقد اجتمع فوق رؤسها متراكبا متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير
عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه
الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل
يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي توقع خيالي
ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفاني عيني قد شدت باهدابها
الى الشهب بطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا
وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ تخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة
كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنها اي من المعنوي المذهب
الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات
مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم هو فساد السموات
والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد

الالهية في التمثيل بالاية ورد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد
وبذلك يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما
والاية ليست كذلك لان تعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات
الصادقة وقوله اي النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام
فنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهي ما يريب الانسان واراد بها الشك
وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف على الاخلاف لئن كنت قد بلغت
عنى جناية لمبلغك الواشى اغش من عسى الخان واكذب واللام في لئن كنت القسم وفي لمبلغك
جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد
اي موضع تردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلأ وارتاده ومذهب ملوك اي في ذلك
الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك ان يجعلوني حكما في اموالهم
مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم كفعلك كما تفعل انت في قوم اراك اصطفيتهم واحسنت اليهم
وكما ان مدح اولئك لك لا تعده ذنبا كذلك مدحي لمن احسن وهذه الحجة على صورة التمثيل التي
تسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقول لو كان مدحي لآل
جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فالملزوم مثله وساورده على صورة
القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة
اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان
وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الافلين اي القمر افل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي
ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف
غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون ما اعتبره علة في نفس الامر يعني يجب
ان لا يكون ما اعتبره علة لهذا الوصف علة في الواقع والا لما كان من المحاسن الكلامية لعدم
التصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف

غير

غير لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون
الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابقة
للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها
او غير ثابتة اريد اثباتها والاول اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كان لا تخلو في الواقع عن
علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت
به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب
هو عرق الحمى نزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله
بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة
حقيقة فلا يكون عن حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه لكن يتقي اخلاف
ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعاديهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم
حتى يصفو لهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان الطبيعة الكريمة قد غلبت عليه محبة اي يصدق
رجاء الراجين بعثه على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان تتسع
عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة
على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا
غدا رجت الذئاب ان تنال من لحوم اعاديه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف
في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية المتصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا
فصد ورد اعاديه انه عفو وفرط اسنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم استبقاء لهم والثانية اي
الصفة غير الثابتة التي يريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا
حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري اياك انساني اي عيني من الغرق فان استحسان
اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس الواشي
وان كانت ممكنة عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه

ومنزاى من الواشي يعنى انسانه اى انسان عين الشاعر من الغرق فى الدموع حيث تراه
البكا خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمتنبي وقد وجد نيسانا
فى هذا المعنى فترجمه او لم يكن منه الجوازخدمته لما رايت عليها عقد منطق من انطق اى شد
النطاق حول الجوزاء كوكب يقال لها نطاق الجوزاء خدمته الممدوح وصفة غير ممكنة قصد اثباتها
كذا ذكره المص وفيه نظر لان مفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء ان ينبه الجوزاء
احد منه علة لرؤيته عقد النطاق عليها اعنى الحالة الشبيهة بانطاق المنطق ورؤيته عقد النطاق
عليها صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمته الممدوح فيكون هذا من القريب الاول مثل قوله
لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء
وقد اثبتها الشاعر وعللها بانه خدمة الممدوح فقد اخطأ لان حدوث نطق الجوزاء اشهر واشهر
من ان يكون انكار بل هو محسوس اذ المراد به الحاق الشبيه بانطاق المنطق ولان المص قد صرح
فى الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو فى البيت مثلها فى قوله تع لو كان
فيهما الهة الا الله اعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء
من الانطاق علة لكون نية خدمة الممدوح اى دليلا عليها كما ان الفساد دليل على انتفاء تعدد
الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف والوجود كما فى
القريبين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما فى الاخرين لعدم العلم
بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة الانطاق كان من القريب الاول
واذا جعل الانطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من القريب الرابع فيصح التمثيل
قلت لا يخلوا عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس
ذلك الوصف لا للعلم والحق به اى بحسن التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا على الشك
لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء ولضراوة الشك بنا فيه كقوله اى قول ابي تمام
كانت السحائب للغرجميع الاعز ولا داء السحاب الماطرة الغريزة الماء عنين تحتها حبالحارة

لا

اراد برقها بالحرة يخفقها اى ما تسكن لهن مدامع والضمير فى تحتها الربي فى البيت الذى
قبله وهو قوله ربى شعت ادرع الصبايرها انها الى الموت حتى جادها وهو هامع يعنى
سافت الريح المزن اليها وجاء من الجود وهو المطر الغزير والهامع السائل فقد علل
على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيث حيا تحت تلك الربي فهى تبكى عليها
وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب ولا ان طال عليهما الامد دوينا فلا الحلم ولا قصد
ليالى فكانما وجد البعد الا هيت مثل ما اجد وقال التبريزى هذا البيت فقال اراد
بحث نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير ان قصد به الملك بمة لمطلع القصيدة
وهو قوله الا ان صدرى من عزاى ثلاثة فمع عنه شاننى الديار التلاقع وفى بعض النسخ من
الديوان هذا البيت قبل قول كان السحاب وعلى هذا فالضمير فى تحتها للديار والبلاقع فكان
نفس ابى تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب فى تلك الديار وفيه اى من المعنوى التفريع
وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر
بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اى قول الكميت
من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم يشفى من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عضو الكلب وهو الذى يكلب باكل
لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له اجمع من شرب دم
ملك يعنى انتم ارباب العقول الراجحة ملوك اشراف وفى طريقه قول الكاسى بناه مكانكم
واساكم ومكانكم من الكلب الشفا فقد فرع على وصفهم شفاء احلامهم لسقام الجهل
وصفهم لشفاء دماءهم من داء الكلب ومنه اى ومن المعنوى تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر فى
هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك فى غير المدح والذم فيكون من محسنات
الكلام كقوله تع ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعنى ان امكنكم ان
تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه

ويسمى هذا النوع تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم
منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح
في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول
اي كسور في حدها من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة
ذم منفية قد استثني منها صفة مدح وهي ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا
فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كونه فلول السيف من العيب وهذا
زيادة توضيح للمقصود وتصريح بما هو مفهوم من بيانه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير
محال كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب
في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتأكيد فيه اي
تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علقت
نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيوب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة
ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى
على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه
وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء
الاتصال توهم اخراج الشيء فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل
الاداة وهو المستثنى منه يعني توقع في فهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من
افراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب فقال توهمت الشيء
اي ظننته واوهمت غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها
فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتأخير للمطلوب والضرب الثاني
من تأكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر

عقب

عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء
نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء
فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون
المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
فليتأمل لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب
الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد الا
من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال
فذكر اداته قبل ذكر المستثنى توهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر الاداة
صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يفيد فيه التأكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة
لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون التأكيد
في هذا الضرب من الوجه الثاني كان الضرب الاول افضل لافادة التأكيد من الوجهين ولما
قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الثاني بان يقدر السلام
داخلا في اللغو فيفيد التأكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بالا يقدر ذلك بل يجعل
الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل متصلا حقيقة لان معنى السلام
الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا
ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله
لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي التأكيد
المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل
من الاول مثل ان يقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت كان الوجه ان يؤخر
ذكر الرجل ومنه اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا
ويكون العامل فيما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات

منا اى ما يعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى ثم
منه وانتقم واذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل اهل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا
فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهي كالضرب الاول في افادة التاكيد من
وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب تاكيد المدح بما يشبه الذم
كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اى قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف
ابن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاولى استثناء
مثل بيده اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب
من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اى ومن المعنوي تاكيد
الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها
فيها اى دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه
وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك
فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من الوجهين والثاني من وجه
واحد وتحقيقهما على قياس ما مر وبابي منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن
منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اى
من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اى قول
ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اى جمعته هنيت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية
في الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى
للتهنية لاحد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اى في البيت وجهان اخران
من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا معنى غير علو همته وثانيهما انه لم
يكن ظالما في قتلهم اى قتل مقتوله لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك

لان

لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتلهم لم يكن لاهل الدنيا سرور
بخلوده ومنه اى من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو
ان تضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب مفعول ثان لتضمن وقد
اسند الى المفعول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في
الكلام اشعار بانه سوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا واسعفنا
فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج شكوى
الزمان في التهنئة فقد سها لان شكايته مصرح بها فكيف يكون ادماجا ولو جعل التهنئة
مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع
كقوله اى قول ابي الطيب اقلب فيه اى في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه
ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقلبي لاجفاني في ذلك كاني اعد على
الدهر ذنوبه وقوله يعني احرازا وبه الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في البيت ابي الطيب او اكثر
كما قول ابي نواس ولا يلك من يحلك في فضا النفس لا ودع الحكم عندك فانه ادمج في الغزل الفخر بذلك
شكوى الزمان التغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق
في الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعرف على مفارقة حله ابد الكون
لما كان مريدا الوصل لهذا المحبوب الموقوف على الجهل الثاني للحلم عزم على انه ان وصل من
يصلح لان يعد حلم او يعد اباه فان الرابع السقاد لحق اللام ومنه اى من المعنوي التوجيه
ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال للاعور ليت
عمرا خاط لي عمرا قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون
مدحا وتمني عكسه او بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اى من التوجيه متشابهات القران
باعتبار وهو احتمالها الوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار اخر وهو انه يجب في التوجيه
استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد وبهذا قال السكاكي

واكثر متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنه اى من المعنوى الهزل الذى يراد به الجد

كقوله اذا ما تميمى اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اى من المعنوى تجاهل العارف

وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده

فى كلام الله تعـ كالتوبيخ فى قول الخارجية اياشجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف

من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهى تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف

لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس يجب فى كان ان

يكون للتشبيه بل قد يستعمل فى مقام الشك فى الحكم والمبالغة فى المدح كقوله اى قول البحترى

المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحى اى الظاهر بالغ فى مدح ابتسامتها

حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة فى الذم اللازم فى قوله اى قول زهير

وما ادرى وسوف اخال ادرى اقوم ال حصن ام نساء وفيه دلالة على ان القوم للرجال

خاصة والتدله اى كالتحير والتدهش فى الحب فى قوله اى قول حسين بن عبد الله تالله

يا ظبيات القاع هو المستوى من الارض قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر فى اضافته

ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال

والمنازل والرسوم والاستفهام عنها لقوله اسرلتى من سلام عليكما هل الازمن اللاتى

مضين رواجع وهل ترجع التسليم او يدفع البكا بذى سلم الاثانى والديار البلاقع ومنه كافى التعريض

كقوله تعـ حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد

يعنون محمدا صلعم وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه

اى من المعنوى القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة فى كلام الغير كناية عن شى

اثبت له اى لذلك الشى حكم فتثبتها الغير اى تثبت انت فى كلامك الصفة لغير ذلك الشى من

غير تعرض لثبوته له او انتفائه عنه اى من ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او

نفيه عنه نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله

وللمؤمنين

وللمؤمنين فان الاعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن

المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعـ فى الرد عليهم صفة

الاعز لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الاخراج

للموصوفين بالعزة اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا نفيه عنهم والثانى حمل لفظ وقع فى كلام

الغير على مراده مما يحتمله اى خلاف مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه

متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت

مرارا قال ثقلت كاهلى بالايادى فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة و

ثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على ثقل عاتقه بالايادى والنعم وبعد قلت

طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادى اى طولت الاقامة والاتيان وابرمت

اى اسللت وابرم ايضا حكم والتطويل والتفضيل فى الانعام فى قوله ابرمت ايضا من هذا القبيل

واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادى وخلتهم سهاما

صائبات فكانوها ولكن فى فؤادى وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن

ودادى فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى

اخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه بمعنى حمله على خلاف ذلك المعنوى ومنه اى من المعنوى

الاطراد وهو ان ياتى باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير

تكلف فى السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى اطراده

وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة ابن الحارث بن شهاب يقال

ثل الله عرشهم اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم فقد ثل

عرشهم اى تمحو ابقتلك فما زالوا يفرحون بقتلك فقد اثرت فى عزهم وهدمت اساس مجدهم

بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف ابن

يعقوب بن اسحق ابن ابراهيم هذا تمام الكلام فى الضرب المعنوى واما الضرب اللفظى من الوجوه

المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وتشابههما في
اللفظ اي في اللفظ فيخرج التشابه في المعنوي نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب
وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس
ضربان تام وغير تام والتامة منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف وكل من الف والباء والتاء
الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق
والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة اي
كيفية يحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقيل على هيئة واحدة نحو
ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره
عنه وبه يخرج نحو الحتف والفتح وحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته
صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة
كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان
في الافراد او الجمعية بان يكونا مفردين او مجموعين نحو ويوم يقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون
ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدقا الاجال اجال والهوى
للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى
الاعمار ولما اختلفا نحو فات طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو
ارتفع الارض نحو قول الحريري ودنعمام وقت بالعهد ذمته والادمام لم في مذهب العرب
الذمم الاول الحرمة والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة الماء وان كانا اي اللفظان المتفقان
مما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله
اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم
ويجدده وايضا يقسم التام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر
مفردا سمي جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في

خص

خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي
اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلاء ومطايا
وجدكن مناذل عنها اليس عني بمقلع وطا فضل ماش وياحرف نداء ومطامنا دون الاي وان لم يتفق
اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق
اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا
اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة
وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه ومثل بعينيك الحمام
ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب
الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت اذ يجب في المفروق
ان يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى تجنيس
مرفوا والا فهو متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا ان كان اللفظان متفقان
في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق
في ذلك او اكثر حتى لو لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط لبعد ذلك من باب
التجنيس لبعد التشابه بينهما فبعد حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة
الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين
في هيئات الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين
عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد
بالفتح ولما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد وجنة البرد في كونه
من التجنيس المحرف وكذا ان الاختلاف في الهيئة فقط قولهم والجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء في
وان كان مشددا او المشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن
لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا في الصورة

حرف واحد ذبلت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله فالحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلا هذا لا آدبة في مفرطا حرف مسكورة كالراء في مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون في احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا وجدت الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله فمنه الاختلاف اما بحرف في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش والتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه حفظ وحاجم وقواص مرتضي عليه حكم وقواضب من عضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب اصلا نا ضاربات للاعدا حاميات للاوليا حايلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف من الاخر مطرفا ووجه حسنه انك تتوهم قبل وروده اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت اليها تاكيد الاولى حتى اذا يمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فايدة بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف واحد لم يذكر من الاقسام الا واحد وهو ما يكون الزيادة في الاخر ان البكا هو الشفا من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا القسم يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الا خلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فخرجان من التجانس كلفظي نصر ونكل

ولفظي ضرب او فرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى تقارب ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالها في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد فلا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا او في الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه وحتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت والمجانس الاخر في اخره ويسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين الاخر سواء كان جناس القلب او غيره ولذلك ذكره باسم الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو قوله من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب وكقولك حسامه للاولياء والاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على التوافق

اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لا نظر فيه الى الحروف والنقط لها كقولهم في سعود متى يعود وفي المستنصر بحبه المسيء يبر بحبه جنة وقيل الفاضل استنبع نقد ايش تصحيفه فقال ابت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما يشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى وقد يتوهم ان المماثلة في قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف انه ليس الا مما يشبه الاشتقاق لا الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك و الارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر في مقابله اخرها اي اخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشيه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان

يجمعهما

يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني ولم يعتبر صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلاثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يكون يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع واما ما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول فمثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار وهي وردة ناعمة صفراء مفعول طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة والضمار يعني اجاره رفيقي واباته قصتا والرواح السرع بين هذين للموضعين ولعول في اثناء ذلك مثل هذا استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا بمحر وصنابية وما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول فمثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني السيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان

وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع قليلها اى قبله الثا على الدار التى لو وجدتها بها
اهلها ما كان موحشا معيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشىء الاقامة عليه ونصب
معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليل صفة موكدة لان القلة يفهم اضافة التعريج
اى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا فى ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع
او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير فى قليلها للساعة اى قليل التعريج فى الساعة يعنى نفعا على الدار
الدار التى لو وجدتها ما هو لها ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها
وان لم يكن الماء مكانها الا تعريج الساعة فان قليلها ينفعنى ويشفى غليل وجدى ولما
اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما فى اخر البيت والاخر فى صدر المصراع الاول مثل
قوله اى قول القاضى الارجانى دعانى اتركانى من ملامكما سواهما هو الخفة وقلة العقل
فداعى الشوق قبلكما دعانى من الدعاء وما يكون التجانس الاخر فى حشو المصراع الاول مثل
قوله اى قول الثعالبى واذا البلابل جمع بلبل وهو الطاير المعروف المعروفا فصحت بلغاتها
فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهى ابريق يكون فيها الخمر
والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى
فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المصنف وما يكون المتجانس الاخر فى المصراع الاول
مثل قوله اى قول الحريرى فمشغوف بايات المثانى اى القران قال الجوهرى المثانى من القران
ما كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة القران مثانى لانها تثنى فى كل صلوة ويسمى جميع القران مثانى
لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات المثانى اى بنغمات اوتار المزامير التى ضم طاق
منها الى طاق الواحد منها مثنى معدول من اثنين وما يكون المتجانس الاخر فى صدر المصراع الثانى مثل
قوله اى قول القاضى الارجانى املتهم ثم تاملتهم فلاح لى اى ظهر ان ليس فيهم فلاح اى فوز ونجاة
واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما فى اخر البيت والاخر فى صدر المصراع
الاول مثل قوله اى قول البحترى ضرائب ابدعتها فى السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا الضرائب جمع

ضريبة

ضريبة وهى الطبيعة والسجية التى ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصل المثل فى ضرب
القداح فهما راجعان للاصل واحد هو الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر فى حشو المصراع الاول مثل
قوله اى قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شىء سواه بخزان اى اذا لم يخزن المرء
لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه الامر ولم يخزن
وخزان يجمعهما الاشتقاق وقوله اى قول ابى العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء
يهجر للافراط فى الخضر اى البرودة يعنى ان بعدى عنكم لكثرة انعامكم على فهذا ايضا مثال لما وقع احد
الملحقين فى اخر البيت والاخر فى حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثانى من الالحاق اعنى ما
يجمعهما شبه الاشتقاق ما يكون الملحق الاخر فى اخر المصراع الاول مثل قوله اى قول ابى تمام فدع الوعيد
فما وعيدك ضائرى اطنين اجنحة الذباب يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون
الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام فى مرثية محمد بن نهشل حين استشهد
ثوى فى الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اى
السيوف القواطع فى الوغى بواتر اى قواطع بحسن استعماله اياها فهى الان من بعده ابتر جمع
ابتر اى لم يسبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر
والبتر واما الامثلة الثلثة التى اهملها المصنف فمثال ما يقع احد اللفظين الملحقين اللذين يجمعهما شبه
الاشتقاق فى اخر البيت والملحق الاخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى ولاح يلحى على جرى
العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح فالاول الماضى يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع
الملحق الاخر فى اخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى تلخيص عانى فالاول من
عنى يعنى والثانى من يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر فى صدر المصراع الاول قوله قول الاخر لعمرى
لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الان مثواه فى الثرى فالثرى واوى من الثروة والثرى يائى ومنها اى
من اللفظى السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة
من الفقرة الاخرى كما سيجىء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين

من النثر الى حرف واحد فى الاخر وهو معنى قول السكاكى اى هو السجع فى النثر كالقافية فى الشعر و
هو فيه بحث لان القافية هو لفظ فى اخر البيت اما كلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك
على ما سيجئ على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات
على حرف واحد وانما اراد السكاكى بالاسجاع حيث قال انها فى النثر كالقوافى فى الشعر الالفاظ
المتواطأ عليها فى اواخر الفقر وهى التى يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ والحاصل انه لم يرد بالاسجاع
معنى المصدر كما اراد المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكى معناه ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله
يعنى كان القوافى هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر
الفقر وكان التقفية عبارة عن توافقها فكذلك السجع السجع بمعنى المصدر عبارة عن توافقها وهو اى السجع
على ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اى الفاصلتان فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم يختلف الفاصلتان فى الوزن فان كان ما فى احدى
القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله اى يقابل ما فى احدى
القرينتين من الاخرى فى الوزن والتقفية اى التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى
فى الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شئ من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان
لكان اكثرها فى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتوازى اى وان لم يكن ما فى احدى القرينتين ولا اكثره
مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى وذلك بان يكون ما فى احدى القرينتين او اكثره وما يقابله
من الاخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او فى الوزن
فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او فى التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت
وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار مفردات الالفاظ و
اختيار التأليف ويكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من القرينتين دالة على معنى

اخر والا لكان تطويلا كقول الصابى الحمد لله الذى لا تدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن
بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر
اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما للشرك الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور
ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر مخضود وطلح
منضود وظل ممدود ثم اى بعد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم
اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى
قرينة اخرى اقصر منها قصيرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين
كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والا يكون الثانى اطول من الاول لا طولا يخرجه
عن حد الاعتدال كثيرا او لكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا
تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثانى
تسع وفى القران عنه نظير وليستثنى منه ما كان ثلث فقرات الاوليين يجيئان فى عدة واحدة
ثم يأتى الثالث بحيث يزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيى مساويا لهما كقوله تعالى واصحاب
اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاث كل منها
من لفظين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون
الاخير اقصر من الاول وهو عندى عيب فاحش لان السمع قد استوفى امده فى الاول بطوله
فاذا جاء الثانى قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها
ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع
وايضا هو اوعر سلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن
القصير ما كان على لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل
ومنه ما يقرب من القصر بان تأليفه من احدى عشرة الى اثنى عشرة واكثره خمس عشرة لفظة
كقوله تعالى ولئن اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه

نحله بعد فراق مستنزل بقولون ذهب الشيات عنى انه لعرج نحو نه فالاولى احد عشرة والثانية ثلثه
عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اى اواخر فواصل قران لان الغرض من السجع اى يزاوج
بين الفواصل ولا يتم ذلك فى كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما
اقرب ما هو ات فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن ات مكسور
هذا غير جايز فى القوافى ولا واف بالغرض اعنى يزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها
للازدواج فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وهنا فى الطعام ومرا فى اى امرئى
اى اخذ ما تقدم وما احدث اى حدث بالفتح مع انه حيث اربكا بالما يخالف اللغة فما ظنهم فى ذلك
قيل ولا يقال فى القران اسجاع لان السجع فى الاصل هدير الحمام ونحوها بل يق فواصل وهذا مشعر
بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يق الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل
يجرى فى النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابى تمام تجلى به رشدى واثرت به يدى وفاض به ثمدى
هو المال القليل واصله فى الماء واورى به زندى اى صار ذا ورى وهذا عبارة عن الظفر
بالمطلوب وما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اورية الزند اخرجت
ناره وغلطه وتصحيف والضماير فى به تعود الى نصر المذكور فى البيت السابق وهو قوله ساجد
ما حييت وانى لا علم ان قد جل نصر من الحمد ومن السجع على هذا القول يعنى القول بعدم الاختصاص
بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لاختها اى السجعة
التى فى الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغى ان ينصب على المصدر اى يجعل كل من شطرى البيت مسجوعا
سجعة مخالفة للسجعة التى فى الشطر الاخر لا على انه المفعول الثانى لجعل لان الشطر ليس سجعه
ويجوز ان يسمى كل من شطر فقرتين سجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريرى لما
اقعدت غاوب بالاغتراب واناتنى المترتبة عن الاتراب سجعه وقوله وطوحت بى طوايح الزمن
اى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اى قول ابى تمام يمدح المعتصم بالله حتى فتح عمورية تدبير
معتصم بالله منتقم لله مرتغب فى الله اى يرغب فيما يقربه من رضوان الله ثم مرتقب اى منتظر خوف

ونائل

وخايف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير الخبر فى البيت
الثالث وهو قوله رمى بك الله برجيها فهدمها ولو رمى بك غير الله لم يصب وهو قوله رم قوما اوليهدا الى بلد الاشعه حيث من الرغب ومن السجع على قول يجانه
فى النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول
من البيت والضرب اخر المصراع الثانى منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى
ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس افاطم مهلا
بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمى فاجملى الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثانى
فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل واحد منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادى
من شروط الصبوح فى المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا
بالثانى و يسمى التصريع الناقص كقول ابى الطيب مغانى الشعب طيبا فى المغانى بمنزلة الربيع
من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة فى المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان
لان اللفظة اما متحدة المعنى فى المصراعين كقول عبيد ابن الابرص فكل ذى غيبة يؤوب وغايب
الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابى تمام فتى كان شربا
للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على
صفة يأتى ذكرها فى اول الثانى ويسمى التعليق كقول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلى
بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق وبصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون
التصريع فى البيت مخالفا للقافيه ويسمى التصريع المنظور كقول ابى نواس اقلنى قد ندمت من
الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة
خارجة مما نحن فيه ومنه اى من اللفظى الموازنة وهى تساوى الفاصلتين اى الكلمتين الاخيرتين
من الفقرتين او من المصراعين فى الوزن دون التقفيه نحو ونمارق مصفوفة وزرابى مبثوثة فلفظا
مصفوفة ومبثوثة متساويان فى الوزن لا فى التقفية لان الاول على الفاء والثانى على الثاء اذ لا عبرة

بناء التانيث على ما بين فى علم القوافى ومثاله قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا و
الكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب بالموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان فى التقفية السبب
وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيهما التساوى فى الوزن ولا يشترط
فيهما التساوى فى التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مثل
سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع فى مثل ونمارق مصفوفة وزرابى
مبثوثة وبالعكس فى مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا وما ذكره ابن الاثير
فى المثل السائر من ان الموازنة هى تساوى فواصل النثر وصدر البيت وعجزه فى الوزن لا فى الحرف
الاخير ايضا كما فى السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبنى على انه يشترط فى السجع
تساوى الفاصلتين فى الوزن ولا يشترط تساويهما فى الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك
فان كان اى ثم اذا تساوى الفاصلتان فى الوزن دون التقفية فان كان ما فى احد القرينتين من
الالفاظ او اكثره اى اكثر ما فى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى فى الوزن
سواء كان مثله فى التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهى من الموازنة
بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان فى كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة
مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من الشعر تنبيها على انها يجرى فى النظم والنثر جميعا ولا يختص
بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا يختص بالنثر كما يسبق الى الفهم الوهم
من قوله هى تساوى الفاصلتين فقال نحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط
المستقيم وقوله اى نحو قول ابى تمام مها الوحش اى بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اى هذه
النساء اوانس بك وبحديثك ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء
نواضر لا ذبول فيها والظاهر ان الاية والبيت مما يكون اكثرهما فى احد القرينتين مثل ما يقابله
من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن فى اتيناهما وهديناهما وكذا فى هاتا وتلك
ومثال الجميع قول البحترى فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اى ومن

اللفظ

من اللفظ القلب وهو ان يكون الكلام بحيث لو عكسته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان
الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون فى النظم وقد يكون فى النثر اما فى النظم فقد يكون
بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون
مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اى قول القاضى الارجانى مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته
تدوم واما فى النثر فاشار اليه بقوله وفى التنزيل كل فى فلك يسبحون وربك فكبر والحرف المشدد
فى هذا الباب فى حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنها اى ومن اللفظ التشريع ويسمى
التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما
لانه يجب فى التشريع ان الشعر مستقيما على اى القرينتين القافيتين وقعت لانهم فسروه بان يبنى
الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اى القافيتين
وقعت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فيتامل كقوله كقوله اى
قول الحريرى يا خاطب الدنيا من خطب الرية الدنية الخبيثة انها شرك الردى اى حبالة الهلاك
وقرارة الاكدار اى مقر الكدورات دار متى ما اضحكت فى يومها ابكت غدا بعدا لها من دار
غاراتها لا تنقضى واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار فهذه الابيات كلها من الكامل الا
انها على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية
عند الخليل من اخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع حركة التى قبل ذلك الساكن ويروى
عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا
خاطب الدنيا هى من حركة الكاف فى شرك الردى الى الاخر او مجموع قوله كسر الردى والقافية
من فتح الدال من الاكدار الى الاخر او لفظ دار منه وهيئا اقوال اخر مذكورة فى علم القوافى
ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريرى جودى على المستهتر
الصب الجوى وتعطفى بوصاله وترحمى ذا المبتلى المتفكر القلب الشجى ثم اكشفى عن حاله لا تظلمى
فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على القافيتين فلنا الظاهر من

وكذا سائر الابيات م

قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اى من اللفظى لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد ولعنات ايضا وهو ان يجئ قبل حرف الروى وهو الذى يبنى عليه القصيدة فينسب اليه ويقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويته الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من الرى لان البيت يرتوى عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما فى معناه اى قبل الحرف الذى هو فى معناه اى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة يعنى ان الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات ما ليس بلازم فى السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال فى معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجئ والمعنى ان يجئ ذلك فى بيتين او اكثر وقرينتين او اكثر والا ففى كل بيت يجئ قبل حرف الروى ما ليس بلازم فى السجع مثلا فى قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جئ فى البيت الثانى ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم فى السجع معناه ان يؤتى قبل حرف الروى من قافية البيت او قبل ما فى معناه من فاصلة الفقرة بشئ لا يلزم الاتيان به فى مذهب السجع يعنى لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويتم السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم فى السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى او فى معناه يعنى ما ليس بلازم فى السجع قبل ما هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروى ومجئ الهاء قبلها فى الفاصلتين التزام وهو ليس بلازم فى السجع لتحقق السجع بدونه مثل فلا تقهر ولا تبحر وتظفر ونحو ذلك وكذا فتحة التاء تحقق السجع فى نحو لا تقهر ولا تنصر ولا تصغر كما ذكر فى قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان

بروايته بعضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروى ونحو قوله ساشكر عمرا ان تراخت منيتى ايادى لم تمنن وان هى جلت اى لم تقطع او لم تخلطه بمنة وان عظمت وفى الاساس شكرت لله نعمته واشكر والى وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكانه اراد ههنا شكر نعمه وتخلف الجار او جعل ايادى بدل اشتمال من عمرو وفتى اى هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال فى الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت قدمه به وزلت النعل به اى لا يظهر الشكاية اذا نزل البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما هو من حوادث الزمان وفى طريقه قول الاخر اذا افتقر المرء لم يبد لم ير له فقره وان ايسر الركب الى صاحبه راى خلتى اى فقرى من حيث يخفى مكانها لانى كنت استرها بالتجمل فكانت خلته تذى عينه حتى تجلت اى انكشفت وزالت بأصل فصلها بابا ويرى يعنى من حسن اهتمامه جعله كالدّاء الملازم له حتى تلافاه باصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جئ قبلها فى الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى مذهب السجع ليتحقق السجع فى نحو حيث مدت وحنت ومنت وانشعت ونحو ذلك ففى كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثانى التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثانى كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومى لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتحة ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف فى الايضاح ان ذلك قد يكون فى غير فاصلتين ايضا كقول الحريرى ولما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم فى الفاصلتين اعنى العسل والكسل السين التى يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم فى اشتار واختار التاء التى يحصل السجع بدونها فهل يدخل من ذلك فى التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروى او ما فى معناه اعم من ان يكون ذلك فى حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع ما ذكر فى البيت الى حرف الروى يصدق انه عليه قبل حرف الروى وكذا ما فى معناه من الفاصلة فيصدق على التاء فى اشتار واختار انه قبل اللام التى هى بمنزلة

حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او
الفاصلة لانهم فسروه بان يلزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزمه
من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله حرف الروي او ما في معناه يعني من
حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في
الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى
لزوم ما لا يلزم قد يجري في كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك
كله في الضرب الاصلي اللفظي من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس
اي لا يكون المعاني توابع الالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا
يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة
لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وحلي من ذهب على نصل من
خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات
اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة
المعاني فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المص هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه
وتحريره من اصول الفن وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما
ما يتعين اهماله ويجب تركه لغرض له اما لعدم دخوله في البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين
الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع في التحسين الى الخط دون اللفظ مع ما فيه من
التكلف مثل كون الكلمتين متماثلين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام
ويكون كل من كلماته متصل الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني بتجن يفتن غب تجني ومثل
المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط ودارك ان زرت واد ودود رنا وزرنا وزرنا
او وردا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها
وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى لنزالنا

ومثل

ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فياتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها
بعض الحروف المعجم الثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع
او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم و
كقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء
لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو
ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات
متوالية وانما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح
وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل
التوشيع بمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط
مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء
مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم
دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص
والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك
ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة من الفنون الثلاثة كالمقدمة
على ما توهم بعضهم في السرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك
مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف با
الشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو
ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات يشترك فيه
الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر
ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية
وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت

تلك الصفة به كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس فى معرفته اى معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره
فيها اى فى العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق فى
هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض العام فى انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله
فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان فى وجه الدلالة
والا اى وان لم يشترك الناس فى معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى
فيه اى فى هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصى فى نفسه غريب لا ينال الا بفكر
والاخر عامى تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر فى باب التشبيه والاستعارة من
تقسيمهما اى الغريب الخاصى والمبتذل العامى اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه
من الابتذال الى الغرابة كلها الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اى ما يسمى بهذين
الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او
وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اى او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله او بعضه فالنوع
الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثانى ان يؤخذ المعنى
وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه واما مع التغيير للنظم او
فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب والتاليف
الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير
انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعنى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقه تجده
المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اى وجدته هاجرا
عنك مستبدلا بك وبمواخاتك ان كان به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب
حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان
تضيمه اى بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف مزحل اى مبعد

يعنى لابد

لابد ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار فكانه مضام
متى لم يجد عن ركوبه مبعدا او معدلا فقد حكى عن عبد الله بن الزبير دخل على معوية فانشده هذين
البيتين فقال له معوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن
ابن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية
اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له
الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره وفى
معناه اى مثل ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات او بعضها ما يرادفها يعنى انه ايضا
مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت
الطاعم الكاسى فقال الشاعر ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الاكل اللابس وكقول امرء القيس
وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة فى داليته الا انه اقام
تجلد مقام تجمل وقال العباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار
بالدار التى كنت تعلم فاورده الفرزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا
ان يبدل بالالفاظ ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان بيض
الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الا
نوف من الطراز الاخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اى نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ
لا كله سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول
او دونه او مثله فان كان الثانى ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الاول كحسن السبك
او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اى فالثانى ممدوح مقبول كقول بشار من راقب
الناس اى حاذرهم فى الاصطلاح ساس وفيه ان يتحاذر ان الخائف يرقب العقاب ويتوقع
لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اى الشجاع القتال الذى له ولوع بالقتل وقول سلم
الخاسر بالخاء المعجمة سمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا

ورثته واشترى عوداً يضرب به من راقب الناس مات غماً اى حزناً انتصب على انه مفعول له
او تمييز وفاز باللذة الجسور اى شديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكاً واخصر لفظاً وروى عن ابي معاذ
انه قال انشدت بشاراً قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت
اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عيناً وحاجباً وقال
ابن نباته بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيوناً لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباته
ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب
على ظهورهم وان كان الثاني دونه اى دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول
فهو اى الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في
بعض غزواته هيهات اى بعد ان يأتي الزمان بمثله بمثيل مابعده او بعد نسيان له بمثله
ماقبله وهو قوله الا انني ابا نضربت اذن ندى في حيث ينتصر الفتى ويستل لا يأتي الزمان
بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في هذا البيت تفسير لان الغرض في هذه
النحو نفي المثل وانه يتعذر وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد تشكر بخل الزمان به فقد اخل بعض
بالغرض وجوز وجود المثل فلم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول
ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون الزمان بخيلاً فالمصراع الثاني ماخوذ من
المصراع الثاني لابي تمام لكن مصرع ابي تمام اجود سبكاً لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ
المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان فان قلت فيهما مضاف محذوف
والفعل المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلاً بهلاكه اى لا يسمح بهلاكه ابداً لعلمه بانه
سبب مصالح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به
فقد بذله فلم يبق بتصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكر الخصم واعترض عليه بانا سلمنا ان
ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيل الحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله
ان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفي الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا

بايجاده

بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه فقط لكونه سبباً لصلاح ما قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون
مطلع ابي تمام اجود سبكاً لاستغنائه على تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على
ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه
فسخا به فاخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه
قال ابن فورجه هذا تأويل فاسد وغرض لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدد وانما المراد سخا
علي وكان بخيلاً به على فلما اعداه سخاؤه اسعدني بضمني اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلاثة
فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر
كان معنى مصراع ابي تمام بخله المذكور ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما
تفاوت كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذاً منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق
البخل بمثله صريحاً ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني
من قول ابي تمام هيهات البيت وان كان الثاني مثله اى مثل الاول فابعد اى فالثاني ابعد
من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا
ارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق
اى هلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة
الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل
انه جمع لهات وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ
كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني
الا حديث فراقكم لما اسر به الي مودعي هو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمعي الحم القيته من مدمعي
وقول جار الله في مرثية استاده وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين
فقلت هي الدرر التي اللواتي قد حشا بها ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله ابعد من الذم
انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذ

تساقط من عينيه

جلا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد فلا ترح في الافاق الاوس
جلالك واحلى هذا دى وقول الطيب وانى عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد محبك
حيث ما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من القسم الاول من النوع الظا
من اخذ السرقة شرع في القسم الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده
وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصد واصله من الم بمنزل
اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى
جلدا والبسه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ
من الاول او مثله او دونه اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام
هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدا وخبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يعجل يعجل
فخير وان يرث اي يبطؤ فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك
اي تاخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب لا ماء فيه يقول ان تاخر عطائك
عني يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع منها الجهام لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل الشي
فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها
اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول البحتري واذا تألق اي لمع في الندى اي
في المجلس العالي باشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي من سيفه
القاطع شبه لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان
السنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا الخرصان اسنة الرمح فشبهها وخرصان
الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء السنتهم رماحهم ونفاذها كان
السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الالسنة في النفاذ كا
اسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاد البحتري بلفظي تألق والمصقول
من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية

ويلزم

ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام
وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول الاعرابي في زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا وروي
وما ان كان اكثرهم سوى بالسائمة والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا اي اسخاهم
فلان رحيب الباع والذراع ورحيبهما اي سخي وقول اشجع بمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم
في الغنى الضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله يريد الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع
ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا
عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما
حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان
اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم
بالكسر جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان
الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب
وقبائل العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة
كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجري
في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر
الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المدح
او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي ومن غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري
سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة
الثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد
لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي ومن غير الظاهر ان
يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس
كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم

في واحد فالاول مختص ببعض العالم وهم الناس وهذا يشملهم وغيرهم ويحكى انه لما بلغ هرون الرشيد
كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى النكبة والامر بحبسه
فبعث اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون امام الحق عند احتفال المجلس الحاشدات على ما لك
من قدرة وليست مثل الفضل بالواحد ليس من الله البيت فامر هرون باطلاقه ومنه اى ومن غير الظاهر
القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا
لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب احبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال
اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تقدير تجويز
تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأي البعض او على تقدير المبتدأ اى وانا احب واذا جعلتها للعطف
فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه بمعنى لا يكون الا واحد لان الملامة فيه
من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في
هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه
احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال فان ابا تمام
ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت
نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه اى
من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا رأى
عين اى عيانا ثقة حال اى واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله
على اثارنا اى كائنة على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اى ستطعم من لحوم من نقاتلهم من العدى
وقول ابي تمام وقد ظللت اى القى عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل
اذا روي نقيض عطش اقامت اى عقبان الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم
قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان
من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تساير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فيلقي

ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان
ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها
اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد معنى
المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال حال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة
بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله رأى عين وقوله
ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الما بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر
بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا
لكن زاد ابو تمام عليه اى على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير
على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها
اى وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت
عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها
مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو دفع
التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن
معنى البيت الاول اعني تساير الطيور على اثارهم وما ذكرنا اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل
واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اى من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف
من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان
الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاخذ و
السرقة وادخل في الابتداع وتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع
الثاني وكونه مقبولا او مردودا او تسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا
علم ان الثاني اخذ من الاول بان نعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه
اخذ منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق

اى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا او فى المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اى مجيئه على سبيل
الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته
تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذه للحطيئة فقال الان علمت انى شاعر اذ وافقته
ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتى باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر
سليمان ان يضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفى وقد اشير له سيف غير صالح للضرب ليستعمله
فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابى رغوان سيف مجاشع يعنى سيفه فكانه قال لا استعمل ذلك
لاكالم ثم ضرب بسيفه الرومى واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب
الناس ان اضحك سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفى من رعب ولا دهش عن الاسير
ولكن اخر المقدور قدم ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو
يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كانى بابن
المراغة يعنى جريرا قد هجانى فقال بسيف ابى رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
وقام وانصرف وحضر جرير فاخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشد بسيف ابى رغوان سيف مجاشع
ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كانى بابن
القين يعنى الفرزدق قد اجابنى فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
ثم امر الفرزدق بالجواب ساعة فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط
التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومى جاعلة لكم ابا عن
كليب او اخا مثل دارم ولذا لم يعلم ان الثانى اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان
فقال كذا لتغنمهم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما
يتصل بهذا اى بالقول فى السرقات الشعرية القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح
بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول فى السرقات ان فى كل منهما اخذ
شئ من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن والحديث لا على انه منه

اى لا على طريقة

اى لا على طريقة ان ذلك الشئ من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال فى اثناء الكلام قال الله تبارك
وتعالى كذا وقال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث كذا ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من
القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريرى فلم يكن
الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثانى مثل قول الاخر ان كنت ازمعت ان عزمت
على هجرى من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل
قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث
على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبى كفا من الحصى الحصباء فرمى بها وجوه
المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريرى وقبح اللكع
اى لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل قول عبادة قال
اى الحبيب ان رقيبى سيئ الخلق فداره من المداراة وهى الملاطفة والمخاتلة والملاطفة وضمير المفعول
للرقيب قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله حفت الجنة بالمكاره وحفت النار
بالشهوات بى حففته بكذا اى جعلته محفوفا محاطا به يعنى ان وجهك جنة فلا بد لى من تحمل مكاره
الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل
فيه المقتبس عن معناه الاصلى كقوله اى قول ابن الرومى لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى
لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا انى اسكنت
من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن ارض لا ماء فيها ولا نبات وقد نقله ابن
الرومى من هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم فى نبح الوجه
دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى
لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن
او غيره كالتقفية او غيره كقوله اى قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان اى وقع ما خفت
ان يكونا انا الى الله راجعونا وفى القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين وهو ان يضمن

الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه على انه من شعر
الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا تميز عن الاخذ
والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره
شيئا من قصيدة اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه
على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر ابن التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي
يليق فبالله ابلغ ما ارتجى وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة
سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل
البيت الثاني لمسلم ابن الوليد الانصاري وعابه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لاجل
قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر انشد في ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا
من كان يالفهم في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر الغير
كقوله اى قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على ان سانشد يوم بيعي اضاعوني
واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله ابن عمرو ابن عثمان ابن عفان رضي عنهم نسب
الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية ابن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر
اللام في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب سداد الثغر بكسر السين لا غير سده بالخيل والرجال
والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اى اضاعوني وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا
حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وامابدون التنبيه فكقوله
قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره الساري العجول
ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان
احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما رايت والثاني ان يتم بدونه كقول الشاعر كتامعا آخ
في بوس نكابده والعين والقلب منا في قذى واذى والان قد قلت الدنيا عليك بما انوى فلا
تنسى ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام فلا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسن

الحاصل

اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اى يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني
على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهي ان يذكر لفظا له معنيان قريب وبعيد
ويراد البعيد والتشبيه في قوله اى قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي اى اظهر لي لماها اى سمرة
شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني من الادكار من قدودها ومدامعي
مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله
تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجر السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب
وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجرد الخبري وقد عرفت جواز تقديم الظرف
على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم
كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على
الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير
العذب وعني به شفة الحبيبة وببارق ثغرها المشبه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر
قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه
التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام
كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوه والبيت لسحيم ابن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا
اى وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد
وارادبه الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع
فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من الشعر الاول وهو بالنسبة الى شعره
قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرانا كان او حديثا
او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وهو عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام

شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالشعر الذي قصد تضمينه ان كان غير القرآن والحديث فضمّنه
على اي طريق كان اذ لا مدخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة
آخره يفخر قال اي ما بال المتكبر عقد قول علي رضي الله عنه ما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة
وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا ولم يشر الى انه من القرآن او الحديث وقد
يكون لا على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول
الامام الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق المشبهات وازهد ودع ما ليس
يعنيك واعملن بنية عقد قوله عم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله ازهد في
الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل
فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون
حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي
صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات
باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب
اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه
لقول اعدائه اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم
على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم
يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك
من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرنا
في باب التشبيه وهو هنا خطا محض نشا من قبل الشارح العلامة حيث سوّى بين التلميح والتمليح
وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان
يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر كل من القصة او الشعر

او المثل

او المثل فالضمير يعود لواحد من القصة او الشعر او المثل واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في النثر و
على التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله
اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوّم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقّع فردت علينا الشمس
والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب
السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم المّت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم
لهم لاحية المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء وارد حومه عليه ونصادبه
به ولزالته والضمير في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم
المجزع ذو لونين وقوله احلام واستعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع بن نون فتى
موسى واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما
ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله
فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء اي الارض الحارة
ترمض فيها القدم اي تحرق والنار تلتظي ارق من رقة انا معه واحفى من حفي عليه بلطف
ويشفق منك في ساعة الكرب الالام اللاء بكاله عمرو مبتدا خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير
في ارق والنار عطفت على الرمضاء وتلتظي حال من النار واشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث
المستغيث بعمرو عند كربته الضمير الموصول اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء
بالنار وعمرو وجساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس
فجاء لها من جرم ابن دبان لها ناقة وكليب قد حمى ارضا من ناحية العالية فلم يكن يرعاها الا ابل
جساس فناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء
صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة
اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد
عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه وتبعه عمرو فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني

بشربة ماء فاجمع عليه فقيل السجير بعمرو البيت وتشرون ثب الشربين تغليب وتكرار وبغير
سنة كلها التغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو ابن كلثوم ومن دون
ذلك خرط القتاد يضرب للامر الشاق اشار الى المثل السائر ومن دون عليان خرط القتاد ومن دونه خرط
القتاد يضرب للامر الشاق وقال كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا غطى الله بعرض الفحل لم يسمى
عليان والخرط ان تمر يدك في القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة
والشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى القول النابغة فبت كانى
ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب ع والتلميح الى المثل كقول العتبي
فيا لهاش مرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه
اللغز كادعى ان تميما قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة
اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا
واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت ومنه
ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله ابن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من
شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت
تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله
اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد
برقع وجلال **فصل** من الخاتمة في الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا
ان يتانق اي ان يفعل التانق في الرياض من تتبع الانق والاحسن به يقال تانق في الروضة اذا كان
متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان
يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد
والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة
ويكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف معنى السخيف او على العكس بل

اكتساء معنى الكسوة

الشريف بغير ان يكسى معنى الشريف اللفظ الشريف

يصاغان

يصاغان صياغة تتناسب وتلائم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال
ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد
وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع
فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام والا اعرض عنه فرفضه وان كان
الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق و
اللوى رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم
الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقد قدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف
واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم
يتفق له مثل ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول واحسن
من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وقوله وحسن
الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام
في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعتاب قول ابي الطيب فراق ومن فارقت
غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد لا يسليه المدام وعمر مثل ما يهب
اللئام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود وهو في كبدي جمر وبجانب يجتنب
في المديح مما يتطير به كقوله اي قول مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها العلوي موعد احبابك
بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء ويروى انه دخل على الداعي في يوم
المهرجان وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال
اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح
ادبه ابلغ من ثوابه ولحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق
الكلام لاجله ليكون المبتدا مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا في الابتداء ويسمى كون الابتداء

مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة
اي قول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنه بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق
العلا صعدا وقوله في المرثية اي قول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار
حذار اي احذر من بطشي اي اخذ الشديد وفتكي اي قتل بغتة وقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية
وكان اهل التنجيم زعموا انه لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب
بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فيمن عرضت
له شكاة عظيم لعمري ان يلم عظيم بان علي والانام سليم وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي
اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك الالم ومنه ما يشار به في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه
كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القران كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان
جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي
الخروج مما شبب به الكلام اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو
والغزل وذلك يكون في الابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل كلام تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب
من نسيب اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة
بينهما اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به
المعنى اللغوي والا فالتخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح
الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده
والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون
فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر
يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اي اثر فينا ونقصنا والسرى السير ليلا يقال سرى
سريا اذا سرت ليلا ويقال سريا وسرية والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى
والثاني وهم وسلقوها انها جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر

كذا

كذا في الصحاح وخطى المهرية العود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية منسوبة الى مهرة بن
حيدان الى قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي بظهر
قومس والحال ان مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله
بخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا يعني ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل ما بقوتهم
ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود وحسن
التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب
فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اي الانقطاع
والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين
وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه
المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانه قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاسلام
ولان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد تبعوهم في ذلك ويجرون على
مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقولهم اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة
العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار
ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد
غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله
ثم اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من الحمد لله والثناء على رسوله
الى كلام اخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجأة من
غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل لا بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد الحمد لله فاني
فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد
فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد
لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي بال بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض

السوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله بقوله لما بعد ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون
بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع
ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف اى الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر
اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة
واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن
من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو
احسن موقعا من التخلص ومنه اى من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال
من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدا الحديث الآخر فجاة ومن هذا القبيل
لفظ ايضا فى كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع التى ينبغى ان يتانق فيها الانتهاء فيجب
على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس
فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ
يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسى المحاسن الموردة
فيما سبق كقوله اى قول ابى نواس فى الخصيب بن عبد الحميد وانى جدير اى خليق اذ بلغتك بالمنى اى
جدير بالفوز بالامانى وانت بما املت منك جدير فان تولنى اى تعطنى منك الجميل فاهل له اى
فانت اهل العطاء منك الجميل والا فانى عاذر لما هو صادر عنى من الابرام وشكور لما صدر عنك
من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اى احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام
حتى لا يبقى للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اى قول المعرى بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء
للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح حال وقد كثرت عناية المتقدمين
بهذا النوع والمتاخرين يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور
وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفصلها
رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنهه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها

فى غاية

فى غاية الحسن ونهاية الكمال بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد الى غير ذلك من الخواتم التى
لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شىء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل فى الطرف الاعلى من
البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان
فى هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتح بعض السور بذكر الاحوال والاهوال
الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شىء عظيم وقوله تعالى تبت
يدا ابى لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك
هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة فى علمى المعانى
والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر لك بالتامل مع التذكر
لما تقدم من الاصول المذكورة فى الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تفى بها الدقائق بل لا يمكن الا
طلاع على كنهها الا لعلام الغيوب قال المصنف فلك القوم الباذل والفاضل المناضل جزاه الله تعالى عنى الطلبة
خير الجزاء يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم هذا آخر ما اوردناه جمعه من الفوايد
وتضمنته من الفرايد مع توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن
وتقارب حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا لكن الله جلت حكمته وقد وفقنا للاتمام وعدنا
العقد بهذا النظام وهيا الفراغ من نقله الى البياض فى يوم الاربعاء الحادى عشر من صفر وقد ختم بالقص
لسنة ثمان واربعين وسبعمائة بهجرة هرات صانها الله من الآفات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثانى
من رمضان الواقع فى سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى من الله
البليات والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على نبيه محمد خير البرية
وعلى آله واصحابه ذوى النفوس الزكية وسلم تسليما كثيرا كثيرا قد فرغ من تسويد

هذه النسخة الشريفة والدرة الثمينة المسماة بالمطول التفتازانية
المصنف فى علم الفصاحة والبلاغة فى شهر ربيع الاول من شهور
ستة وخمسين وماتين بعد الالف من هجرة النبوية عليه الرحمة والتحية
ميرزا محمد ابن مشهدى آقا محمد تبريزى اللهم اغفر له و
لوالديه ولمن سعى فى تسويده وولديه بحق
محمد المصطفى وعلى المرتضى والائمة المبامين
من اهلها

[illegible]

جز بناکامی دریں رہ کام نیست

راه عشق است این ره حمام نیست

[illegible] مثل و حروف کون نیست راه و لم یکن ... ومنه ... [illegible]

... ومنه ... ومنه الرجوع ... [illegible]

[illegible]

مراتب ... فی ... المعصوص

رسانید ...

[illegible]

... دلدار ... [illegible]

... عارض دلدار ... بهار

... [illegible]

... علی

[illegible]